

صلاح عيسى
عبد الرحمن الجبرتي

الانتلجنسيا المصرية
في عصر القومية

حكايات من دفتر الوطن

هوامش المقريري: حكايات من مصر

رجال ربا وسكينة: سيرة اجتماعية وسياسية

رجال مرج دابق: قصة الفتح العثماني لمصر والشام

سلامي عليك يا زمان: مشاغبات وهموم صحفي عربي
في الثمانينيات

صك المؤامرة: وعد بلفور ٢/١١/١٩١٧ - بالاشتراك مع
جميل عطية إبراهيم

عبد الرحمن الجبرتي: الانتلجنسيا المصرية في عصر القومية

صلاح عيسى

عبد الرحمن الجبرتي

الانتلجنسيا المصرية
في عصر القومية

أعدت الكتاب للنشر
أمينة النقاش





alkarmabooks.com

facebook.com/alkarmabooks

twitter.com/alkarmabooks

instagram.com/alkarmabooks

الطبعة الأولى ٢٠٢٤

حقوق النشر © دار الكرمة ٢٠٢٤

© صلاح عيسى ٢٠٢٤

الحقوق الفكرية للمؤلف محفوظة

تتمسك الكرمة بحقوق الملكية الفكرية، فاحترام الملكية الفكرية يدعم الإبداع ويعزز الإنتاج الثقافي. نشكركم لشراءكم نسخة أصلية من هذا الكتاب، ولامتناعكم عن استخدام أو إعادة طباعة أي جزء منه بأي طريقة من دون الحصول على موافقة خطية من الناشر، لأنكم بذلك تدعمون المؤلفين وتسمحون للكرمة بالاستمرار في نشر الكتب التي تعجبكم.

عيسى، صلاح.

عبدالرحمن الجبرتي: الانتلجنسيا المصرية في عصر القومية/ صلاح عيسى - القاهرة: الكرمة للنشر، ٢٠٢٤.

١٧٦ ص؛ ٢١ سم.

تدمك: 9789778721928

١- مصر - تاريخ.

أ- العنوان.

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ٢٩٧٦٣ / ٢٠٢٣

٢٤٦٨١٠٩٧٥٣١

تصميم الغلاف: أحمد عاطف مجاهد

الفصل الأول: منهج الجبرتي في رؤية

الظواهر التاريخية

أين يقف الجبرتي؟

كيف يسير التاريخ؟

الفصل الثاني: روح مملوكية

تصارع فرنساوية

الروح المملوكية

حيرة فرنساوية

الفصل الثالث: الانتلجيسيا المصرية

في عصر القومية

تحدد الصعوبة في اكتشاف منهج الجبرتي كمؤرخ من خلال عدد من الحقائق يمكن رصدها على النحو التالي:

أولاً: أن بعض الباحثين يصنفون الرجل في خانة الإخباريين، ويرون أن كتابه^(١) مجرد يوميات كُتبت في أوانها، أو هي إضمامة تضم جهد مخبر صحفي غير نشيط، فالجبرتي عند هؤلاء «صحفي تلك الأيام»^(٢) التي أرخ لها. وبينما يتحفظ بعضهم فيكتفون بإطلاق الحكم - مع بعض قيود - على «مظهر التقديس»، فيقولون إن الجبرتي كان فيه «كاتب مذكرات أكثر منه مؤرخاً»^(٣)، فإن هذا الحكم يشمل عند آخرين «عجائب الآثار» وبلا تحفظات، فهو عندهم كتاب «ليس من التاريخ على أسلوبه الصحيح في شيء، إنما هو مذكرات وروايات قيد المؤلف شواردها بغير ترتيب ولا تنسيق تصلح أن تكون مادة للمؤرخ مع شيء غير قليل من الصعوبة والعناء»^(٤). ولأن الإخباريين - في رأي البعض - ليسوا أصحاب منهج أو موقف فإن البحث في ذلك عند الجبرتي أمر غير وارد.

ثانياً: يتفرع عن هذه الصعوبة أن الجبرتي كان معاصراً لمرحلة تزيد على خمسة وأربعين عاماً تشكل أكثر من ثلث الزمن الذي أرخ له، فبعض من ترجم لهم كانت تربطه بهم وشائج وصلات: بين صاحب له^(٥)، وشيخ تلقى عنه العلم^(٦)، فضلاً عن تلامذة أبيه وأنداده^(٧). وبعض الحوادث التي يؤرخها كان طرفاً فيها. وهو ما يجعل جهده كمؤرخ معيَّناً بالمعاصرة، وهي حجاب يحول دون الرؤية الموضوعية، وينقله إلى حيث يصبح مجرد «شهادة معاصر» وليس تأريخاً. وبالتالي فلا محل لاكتشاف منهج أو رؤية.

ثالثاً: يتعقد الموقف لأن الجبرتي نفسه قليل التعليقات، ومعظم أخباره صماء لا يتجاوزها إلى مقارنتها أو تحقيقها أو تفسيرها، وهو يصوغ أحكامه غالباً في كلمات مبتسرة تتضمن أحكاماً خلقية، فهذا التصرف «ظلم»^(٨) أو «سخافة»^(٩) أو «خزعبلات»، وهذا الأمر «شنيع جداً»^(١٠)، وهذا الشخص «لعين أو كافر»^(١١)، وبعضها عبارات لا تعكس رأياً في الحدث ولكن استكمالاً للخبر. ولا جدال في أن هذه ليست كل الصعوبات ولكن

أهمها فقط. لكننا لا نريد أن نلوي على أعقابنا دون أن نكتشف القوانين التي تحكم عالم التاريخ عند الجبرتي. وبالقطع فإن المستشرق البريطاني مارجوليوث كان مصيبًا عندما قال إن ابن خلدون كان مؤرخًا نادر المثال في كل آداب عصر ما قبل الطباعة، لأنه كان صاحب منهج وفلسفة في النظر إلى ظواهر التاريخ، لكن مارجوليوث لم يصب تمامًا في نظره إلى كتب اللاحقين لابن خلدون من المؤرخين العرب، فليست كلها كتبًا آليّة تعيد نصوصًا أو روايات موجودة من قبل. فإذا كان ابن خلدون قد ملك القدرة على تنظير رؤيته للتاريخ في مقدمته، فإن الآخرين قد يملكون هذه النظرية أو تلك يفسرون بها حوادثه دون أن يعنوا بإفراد مقدمة لها. ومهمتنا أن نحاول استكشاف وجهة النظر التي لم يستخلصها لنا صاحبها، وأن ننظر ما عجز - أو عجز - عن تنظيره. لعلها تكون مهمة شاقة، لكنها ضرورية.

وما يدفع لارتداد هذا المنهل الصعب، هو اليقين بأن الجبرتي قد ترك لنا وثيقة من أخطر الوثائق في تاريخنا الحديث كله، فهي لا تحتوي فحسب على مادة تاريخية نادرة عن المرحلة التي تؤرخ لها في ظواهرها السياسية والاجتماعية، ولكنها أيضًا وثيقة مهمة تعكس فكر الانتلجنسيا المصرية في عصره، وآراءها فيما تقلب على الوطن من نظم سياسية واجتماعية لم تكن استمراريًا تقليديًا للظاهرة المصرية في العصور الوسطى، بل مثلت انتقالًا واضحة وشاملة وفي اتجاه مختلف تمامًا، فقد شاءت ظروف الجبرتي أن يكون معاصرًا لثلاثة انقلابات خطيرة الشأن في التاريخ المصري الحديث، بل لعلها - من حيث نتائجها - أخطر هذه الانقلابات على الإطلاق: فقد شهد ثورة علي بك الكبير ومحاولته للاستقلال بمصر (١٧٦٩م) وكان حدثًا في الخامسة عشرة. وشهد في كهولته - وبعد هذا التاريخ بثلاثين عامًا - الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨-١٨٠١م) وما تخللها من احتكاك بين العقل المصري والعقل الأوروبي الذي وفد آنذاك بتطبيقات الفكرة الليبرالية في ميادين السياسة والاجتماع. وهو قد عاصر السنوات التي تلت عودة الحكم العثماني المباشر لمصر، تلك التي انتهت بإسقاط الحكم المملوكي العثماني في عامي ١٨٠٤ و١٨٠٥م على التعاقب، وتولية محمد علي حكم مصر داخلًا بها إلى آفاق عصر القومية بخطى حثيثة ولكن ليست حاسمة.

وإذن، فإن الجبرتي قد عاصر أو شاهد لحظات احتدام تاريخي تتغير فيها الظواهر وتنقلب فيها الأوضاع، ورصد حوادثها التي كان محتملاً أن يضيع كثير من تفصيلاتها لولا أنه احتفظ بها وسجلها، ولكن الأهم من هذا وذاك أن كتابيه يظان وثيقتين فكريتين شديديتي الأهمية بالعتي الخطورة، إذ تعكسان رؤية فكرية محددة لهذه السنوات التي تغيرت فيها مصر تغيرات لا تزال فاعلة في أوضاعها الراهنة ومؤثرة فيها.

وهذه الأهمية البالغة لجهد الرجل هي التي تدفع إلى ارتياد عالم مجهول ومليء بأدغال لغة ليست بالضبط لغة زماننا، وأسلوب تأليف لا تتسلسل فيه الأفكار، ولا تنبني في سياق واحد، وتلك صعوبة شكلية يمكن دائماً التغلب عليها، أما الصعوبات الموضوعية الثلاث التي ذكرناها فيمكن أن نزيحها إذا علمنا:

أولاً: أن تصنيف الجبرتي في خانة الإخباريين بشكل مطلق هو خطأ بلا جدال، ولكننا مع افتراض صحته لا نرى أن الإخباريين ليسوا أصحاب منهج أو موقف، والواقع أن اختيار أخبار معينة وإهمال غيرها والحرص على الترجمة لأفراد معينين وترك الآخرين، يعكس وجهة نظر متضمنة. وعلى سبيل المثال: فإن الجبرتي في «مظهر التقديس» قد أغفل من حوادث شهر ربيع الأول ١٢١٦هـ (يوليو ١٨٠١م) وشهر ربيع الثاني من نفس السنة، أكثر من نصف حوادثهما. وقد عاد في كتابه الثاني «عجائب الآثار» فأورد حوادث الشهرين متكاملة - بحسب جهده في التجميع - ويفسر حجب هذه الأخبار ثم إيرادها موقفاً له، فقد كانت كلها تسجيلاً لقبائح وجرائم ارتكبها العثمانيون عندما دخلوا القاهرة مرة ثانية. وبصرف النظر عن دلالة هذا فيما يتعلق بموقفه من العثمانيين، فهو أيضاً يعكس دلالة أن الخبر ليس دائماً عرضاً لواقع أصم، ولكنه اختيار من هذا الواقع، وما يتحكم في الاختيار هو «وجهة النظر» أو «المنهج»، بل إن ترتيب بعض مباحث الكتاب نفسها يمكن أن يكون ذا دلالة، فالجبرتي الذي يعتبر العلماء «أمناء لله في العالم وخالصة بني آدم، وهم خالصة خاصة الله من خلقه» (١٢)، يحرص دائماً على أن يقدم تراجم من يموت منهم على تراجم الأمراء مهما علا شأنهم، ولا يخلطهم بغيرهم، أو يخل بتلك القاعدة في أي سنة من السنوات التي أعقبها بذكر تراجم الوفيات.

ثانياً: أن معاصرة المؤلف على الرغم من أنها عنصر له تأثيره، فإن هذا

التأثير يقل كثيرًا لأننا نعلم أن الجبرتي لم يسجل أخباره هكذا في حينها، تاركًا إياها «مادة خام» دون تنسيق أو تعديل، والدافع للجبرتي على كتابة تاريخه معروف، فقد كلفه أستاذه الزبيدي (١٧٣٢-١٧٩٠م) في عام ١٧٧٩م - وكان الجبرتي في الخامسة والعشرين من عمره - بمساعدته في الترجمة لأعلام المائة المنصرمة من مصريين وحجازيين. والمراحل التي مر بها هذا التكليف جعلته يبدأ بالترجمة للأعلام، ثم يجمع بعض المصادر ليستكمل بها تاريخ القرن الثالث عشر، ثم دَوَّن بعد ذلك يوميات للمراحل التي عاصرها. المهم في هذا كله أن النص الذي تركه لنا الجبرتي ليس هو نص «قيوداته» اليومية التي كان يسجلها على «طيارات» ورقية، ولكنه عمل تفرغ في عامي ١٢٢٠ و ١٢٢١هـ (١٨٠٥-١٨٠٦م) لإعادة تنسيق ما كتب وتبويبه (١٣)، وكان وقتها قد جاوز الخمسين من عمره، كما أن بعض الظواهر التاريخية كانت قد استكملت ملامحها، وهو بالقطع ما أتاح للجبرتي فرصة للتخلص من تأثير المعاصرة في حدودها الضيقة، ومكَّنه من استخلاص نتائج ربما لم تكن واضحة أمامه وهو يسجل الأحداث اليومية وقت حدوثها، ونقل عمله بدرجة محدودة من إطار الأخبار الأصم إلى أفق أكثر رحابة.

ثالثًا: وصحيح أن تعليقات الجبرتي على عجائب أخباره قليلة، وبعض هذا القليل غير ذي جدوى، لكنها مع قلتها وندرتها إذا ما رُصدت بشكل دقيق وقورنت بغيرها وُرِّبَت بالحدث الذي تتلوه، كقيلة بأن تكشف ملامح وجهة نظره، والقوانين التي ينظر إلى التاريخ بمقتضاها، خاصة أن الجبرتي عندما نسق كتابه قد زوده بمقدمة شبه نظرية يحاول بها أن يقدم مفهومه للتاريخ ورأيه في العوامل التي تحكم سير المجتمع الإنساني. فإذا أضفنا إلى هذا ما يمكن أن نستخلصه من طريقته في الرواية، والأخبار التي يخفيها - إذا توفر مصدر آخر موثوق به للمقارنة - أو التي يعطيها صدارة، فإن دلالة هذا كله تصبح جزءًا من التعليقات والتفسيرات تضاف إلى ما ورد في النص، وتوفر مادة للبحث في منهج الجبرتي.

وإذا كان ممكنًا في ضوء ما سبق أن نقلنا إلى الحد الأدنى من تأثير هذه العوامل والصعوبات على موضوع بحثنا، بحيث لا تجعله غير ذي جدوى، فإن التخلص نهائيًا من تأثيرها يخل بموضوعيته وأمانته، وبالذات جانب

المعاصرة الذي أثر إلى حدٍ كبير في رؤية الجبرتي لظواهر عصره، ونقل جزءًا كبيرًا من عمله إلى آفاق الشهادات التاريخية، وعكس موقفًا سياسيًا أكثر مما عكس رؤية منهجية. وإذا كان صحيحًا أن أي رؤية منهجية هي في المحصل النهائي رؤية سياسية، فإن علينا دائمًا أن نحذر أن تفسد السياسة - بمفهومها كمواقف يومية آنية قد تكون قصيرة النظر - العلم. فرأي الجبرتي في محمد علي مثلًا أو في المماليك لا يمكن أن يخلو من تأثير علاقته بهم سلبيًا أو إيجابيًا، أو تأثير مواقفهم السياسية على مصالحه الخاصة أو معتقداته وأفكاره.

ولكي يكون لهذا الاستخلاص موقعه في البحث، فإننا نفضل أن ندمج رؤيته المنهجية في موقفه السياسي - مع وضع عامل المعاصرة في الاعتبار - وذلك في ضوء مفهوم يرى أن الجبرتي قد تفاعل مع ظواهر عصره بعقلية ساهم في تكوينها هذا العصر بكل ظواهره، وأنه في حكمه على هذه الظواهر كان ابنًا للتلجنسيا المصرية الإسلامية وممثلًا لها، ولأنها في تلك المرحلة كانت شريحة اجتماعية شديدة الفاعلية والتأثير، بحكم مصالح طبقية واضحة، فإن رصد موقعها على الخريطة الاجتماعية في مصر وقتها هو المدخل الطبيعي لفهم موقف الجبرتي مؤرخًا وسياسيًا.

أين يقف الجبرتي؟

ما يهمنا من تاريخ حياة الجبرتي المؤرخ هو تحديد موقعه الاجتماعي بالنسبة إلى عصره، وعلى قلة ما يذكره عن نفسه، فقد أفاض في الترجمة لوالده إلى درجة أن «ديباجة ألقابه ومرادفات تشريفه بلغت أكثر من ستين لقبًا، ولم يؤثر عنه في مئات من التراجم لفحول الأمراء والعلماء أنه خلع عليهم بعض تلك الأوصاف»^(١٤). والظاهر من الرواية التي يقدمها لتاريخ أسرته^(١٥) أن جده السابع وسميه الشيخ عبد الرحمن هو أول من هاجر من أجداده إلى مصر لتلقي العلم في الجامع الأزهر، حيث أصبح شيخًا لرواق الجبرتية. وبدءًا من جده الخامس بدأت أخبار ثروة الأسرة تصل إلينا، فقد تزوج بـ«زينب الجوينية» - ابنة الإمام العلامة القاضي عبد الرحمن الجويني - التي كانت لها «أماكن جارية في ملكها وقفتها على ولدي زوجها»، وتنقطع أخبار ثروة الأسرة لتقف بنا عند جده الأول الذي مات تاركًا والد عبد الرحمن - الشيخ حسن الجبرتي - في

كفالة جدته، وتحت وصاية الإمام الشيخ محمد النشرتي. ويبدو أن الجدة المذكورة كانت شديدة الثراء، فقد كان لها «مكان مشرف على النيل بربع الخرنوب»، فكان للوالد «حاصل في هذا الربع» الذي كانت فيه «أشياء كثيرة من المتاع والصيني القديم»، كما كان للجدة أيضًا «مكان بمصر العتيقة أيام النيل بقصد النزهة». باختصار، فإن هذه الجدة كانت «ذات غنى وثروة ولها أملاك وعقارات»، وعندما ماتت «وقفت عليه (أي على الشيخ حسن الجبرتي) أماكن، ومنها الوكالة بالصناديقية والحوانيت بجوارها وبالغورية ومرجوش ومنزل بجوار المدرسة الأقبغاوية، ورتبت في وقفها عدة خيرات، ومكتبة لإقراء أيتام المسلمين بالحانوت المواجه للوكالة المذكورة، وربعة تقرأ في كل يوم، وختمات في ليالي المواسم، وقصعتي ثريد في كل ليلة من ليالي رمضان، وثلاث جواميس تفرق لحمها على الفقهاء والأيتام والفقراء في عيد الأضحية».

والأرجح أن الشيخ الجبرتي الأب قد ضاعف هذه الثروة بالمصاهرة، فقد تزوج من بنت رمضان جليبي بن يوسف المعروف بـ«الخشاب»، «وهم بيت مجد وثروة ببولاق ولهم أملاك وعقارات وأوقاف، من ذلك: وكالة الكتان وربع وحوانيت تجاه جامع الزردكاش، وبيت كبير بساحل النيل، وآخر تجاه جامع مرزة جرجي». وغالبًا فإن هذا كله - أو جزءًا كبيرًا منه - قد آل إلى الشيخ حسن، فقد تُوفِّي رمضان جليبي في حياة ابنته، وظلت في عصمة زوجها إلى أن ماتت في حياته. وقد تضاعفت الثروة أيضًا بالتجارة والاستثمار، فالشيخ حسن كان «مع اشتغاله بالعلم يعاني التجارة والبيع والشراء والمشاركة والمضاربة والمقايضة»، ويمكن تقدير حجم ثروته إذا ما وضعنا في الاعتبار أنه كانت له «ثلاثة مساكن، أحدها بالقرب من الأزهر، والآخر بالإبرازية بشاطئ النيل، ومنزل زوجته القديمة تجاه جامع مرزة، وله في كل منزل زوجة وسراري وخدم»، وأنه كان يفتني «المماليك والعبيد والجواري البيض والحبوش والسود»^(١٦). ويبدو أن هذه الثروة قد تضاعفت على يد المؤرخ الجبرتي، فنحن نعلم من تاريخه أنه جدّد داره التي بالصناديقية بشكل يقترب بها من دور الأمراء، وكانت لها حديقة صغيرة وبها إسطبل للدواب وهُزِّي للغلال، ومطبخ كبير به حاصل تخزّن فيه الأحطاب والفحم، وحفر بئرًا بجانبه، وبنى بصدر الرحبة وعند منعطفها الأيسر حجرات بعضها لسكن الخدم

والعبيد وبعضها للضيوف والاستراحة، ووصف الدار على ما أورده يؤكد أن دخله كان وافراً (١٧). ويفسر بعض الباحثين جولته في الوجه البحري، التي قام بها في عام ١١٨٩هـ وعقب وفاة والده، بأنها كانت للإشراف على أملاكه وضبطها (١٨)، وكان بعضها في إيبار (١٩) - وهي بلدة قريبة من كفر الزيات - وله أملاك في إدكو «حيث تفقد أوقاف الجبرية، وهي مسجد عظيم على البحيرة محبوسة عليه عدة أماكن وقيعان وأنوال حياكة وبساتين نخيل كثيرة، كان أبوه ناظرًا عليها ثم انتقلت نظارتها إليه بعد وفاة أبيه» (٢٠).

ولا شك في أن الجبرتي المؤرخ قد انتقلت إليه النظارة على أوقاف عدة، كان من بينها أوقاف رواق الجبرية على الرغم من قلة عدد طلابه. ويذكر صاحب الذيل على المقرئ أن هذا الرواق كان عامراً إلى القرن التاسع، وكان به قليل الطلبة ولهم ١٥٠ رغيماً في اليوم (٢١). وتدل ميزانية الأزهر في عام ١٩٦٣م على أن هذا الرواق كانت له أوقاف خاصة به يُحسب دخلها في ميزانية الأزهر (٢٢). كما أننا نعلم من بعض إشارات عبد الرحمن الجبرتي أنه كان ينتظر على أوقاف بعض الأضرحة، ومنها قرافة الإمام أبي جعفر الطحاوي التي ورث التنظر عليها عن صهره علي بن عبد الله الرومي الذي تُوفي عام ١١٩٩هـ (٢٣). فضلاً عن أوقاف جدة أبيه السابق الإشارة إليها. من هذه الثروة الوافرة كان الجبرتي الأب «يقتني الكتب النفيسة غير المتداولة» (٢٤)، ويشترى «الآلات الفلكية من ورثة المشتغلين بها» (٢٥). وكان كلُّ من الأب والابن كريمين في استضافة الشيوخ والتلاميذ، إلى درجة أن أولهما أنشأ مكتبة عامة في منزله وضع فيها «نسخاً من الكتب التي يتداول علماء الأزهر قراءتها للطلبة... فكانوا يأتون إلى ذلك المكان ويأخذون ويغيرون وينقلون من غير استئذان» (٢٦)، وأبقى عليها الابن.

وكان طبيعياً وهذه ثروة الأسرة ومكانتها أن ترتبط بالعناصر المسيطرة على المجتمع المصري، فنحن نعرف من بين أسلافه «الولي العارف بالله الشيخ علي الجبرتي الذي كان يعتقد السلطان الأشرف قايتباي» (٢٧)، كما أن جدة أبيه قد تزوجت بالأمير علي أغا باش اختيار متفرقة - المعروف بـ«الطوري» نسبة إلى جبل الطور - وتزوج أبوه ابنة الأمير نفسه الذي كان حاكماً على قلاع الطور والسويس والموبلح،

وكانت إذ ذاك عامرة وبها المرابطون ويصرف عليهم العلوفات والاحتياجات. ولما مات الأمير تولى حسن الجبرتي وظيفته مع كونه في عداد العلماء، فأرسل نائبًا عنه على قلعة المويج فلما قُتل تكدَّر لذلك وترك هذا الأمر وأعرض عنه وعاد إلى شأنه (٢٨)، إلا أنه وإن ترك ذلك فإن علاقته بالسلطة المملوكية في مصر لم تنقطع. فقد كانت للأب «منزلة عظيمة في قلوب الأكابر والأمراء والوزراء والأعيان، ويسعون إليه، ويذهب إليهم لبعض المقترضات والشفاعات، ويرسل إليهم فلا يردون شفاعته، ولا يتوانون في حاجة يتكلم فيها، وله عندهم محبة ومنزلة في قلوبهم زيادة عن نظرائه من الأشياخ لمعرفته بلسانهم واصطلاحهم ورغبتهم فيما يعلمونه فيه من المزايا والأسرار والمعارف المختص بها دون غيره، وخصوصًا أكابر العثمانيين والوزراء وأهل العلوم والفضلاء منهم» (٢٩).

وتبلغ هذه المكانة قممها إذ يرسل إليه السلطان العثماني مصطفى نسجًا من الكتب المودعة بخزائنه، وكذلك أكابر الدولة بالروم ومصر وباشة تونس والجزائر (٣٠). وكان للابن بعض مكانة الأب، فنحن نعرف من بعض ما أورده في تاريخه أنه كان على صلة بالأمير المملوكي محمد الألفي إلى درجة يتحدث فيها الأمير معه عن همومه ويسب أمراءه أمامه ويصفهم بـ«المغلَّفين» (٣١)، وأنه كان على صلة وثيقة بالأمير رضوان كتخدا إبراهيم بك، وصلت إلى درجة أن بلاه سفرًا وحضرًا يافعًا وكهلاً (٣٢)، ولا نستبعد أن تكون له علاقة ما بالأمير إبراهيم بك الذي تحدث عنه دائمًا بود مشوب بالعطف (٣٣).

ولا نجد بين أيدينا نصًّا يؤكد أن الجبرتي كان له التزام كما كان لكبار الشيوخ في عصره، لكننا مع ذلك لا نستبعده، وحتى إذا استبعدناه، فإن الجبرتي يقف اجتماعيًا حيث كانت القيادة العليا لشرائح الانتلجنسيا المصرية تقف، في صف المستثمرين المرتبطين بالحكم المملوكي بوشائج اقتصادية قوية، ويمثلون مع هذا ولصفتهم الخاصة «المظهر الوحيد القريب من طبقة متوسطة في مصر» (٣٤). فالظاهرة اللاحقة للنظر في أواخر العصر المملوكي هي تحول المشايخ إلى شريحة فاعلة في النشاط الاقتصادي للمجتمع المملوكي، وكانت مظاهر هذا النشاط متعددة وعلى النحو التالي:

أولاً: أنه كانت لهم حقوق التنظّر على أراضي الأوقاف الخيرية، وليبان مساحة الأراضي التي كانت موقوفة على الخيرات يذكر الجبرتي أن الذين مسحوا أراضي الوجه القبلي والقاهرة قد «أحصوا جميع الرزق الإحباسية المرصدة على المساجد والبر والصدقة بالصعيد ومصر، فبلغت ستمائة ألف فدان»^(٣٥)، هذا في الوقت الذي كانت فيه الأراضي الزراعية لا تزيد على مليوني فدان. وكمثال لهذه الأوقاف يذكر أنه كان «بناحية سوهاج دار الشيخ عارف، وهو رجل مشهور كأسلافه ومعتقد بتلك الناحية وغيرها... ورزقته المرصدة التي يزرعها وينفق منها ستمائة فدان»^(٣٦). ويُعتبر الشيخ السادات نموذجًا لرجال الدين الذين أثروا من التنظّر على أوقاف الأضرحة «الكثيرة الإيراد التي تصاد بها الدنيا من كل نادٍ، وتأتيها الخلائق بالقرابانات وأنواع النذورات»، وكان لذلك يتنمر حتى للأوقاف التي يعلم من شروطها أنه بعد وفاة المنتظرين عليها ستؤول إليه بحكم منصبه الديني^(٣٧)، ويدخل في ذلك الأوقاف الكثيرة التي كانت محبوسة على الحرمين الشريفين في مكة والمدينة وفقرائهما^(٣٨)، وكان كبار مشايخ الأزهر يتقاضون معاشات من إيراد وقف أراضي الحرمين^(٣٩)، فضلًا عن المنح والهدايا والأوقاف التي كان يمنحها سلطان المغرب لعلماء الأزهر^(٤٠).

ثانيًا: الالتزام^(٤١)، فعلى الرغم من أن الملتزمين كانوا في الأغلب الأعم من المماليك، فإن بعض علماء الأزهر كانت لهم التزامات. ويقول الجبرتي إن العلماء قد «أكثرُوا من شراء الحصص من أصحابها المحتاجين بدون القيمة» - أي بأقل من أسعارها - وإنهم في اجتماعاتهم لم يكونوا يذكرون سوى «الأمور الدنيوية والحصص والالتزام وحساب الميري والفائظ والمضاف والرماية والمرافعات والمراسلات والتشكي»^(٤٢). والرواية المشهورة عن «الماجنا كارتا» المصرية سببها التزام في إحدى قرى بلبليس لأحد مشايخ الأزهر. فالجبرتي يقدم للرواية بأن «الشيخ الشرقاوي له حصة في قرية بشرقية بلبليس»^(٤٣)، وهو لفظ يستخدمه الجبرتي اصطلاحيًا للدلالة على حصص الالتزام. كذلك فإن الشيخ محمد المهدي كانت له التزامات في محافظات البحيرة والمنوفية والجيزة والفيوم^(٤٤).

ثالثًا: الاستثمار التجاري، وقد رأينا صورة له فيما ذكره الجبرتي عن

والده الذي كان يمارس التجارة والبيع والشراء والمشاركة والمضاربة والمقايضة. ومن صورهِ الأخرى أن الشيخ سليمان الجوسقي - زعيم ثورة القاهرة الأولى على عهد الحملة الفرنسية - كان يخزن الغلال «وبيعها في سني الغلوات بالسواحل والرقع بأقصى القيمة»^(٤٥). والشيخ المهدي كان يستثمر أمواله في تجارة الكتان والقطن والأرز^(٤٦). ويدخل في هذا تملك العقارات، وخصوصًا محلات التجارة، فزوجة الشيخ السادات قد «اشترت الأملاك والعقارات والحمامات والحوانيت بما يغل إيراده مبلغًا في كل شهر له صورة»^(٤٧).

وكان طبيعيًا وكبار المشايخ هم جزء من الشرائح المستثمرة في المجتمع أن يمارسوا نفس ما يفعله المستثمرون، فقد «صار بيت أحدهم مثل بيت أحد الأمراء الألوفا الأقدمين، واتخذوا الخدم والمقدمين والأعوان، وأجروا الحبس والتعزير والضرب بالفلقة والكرابيح المعروفة، واستخدموا كتبة الأقباط وقطاع الجرائم في الإرساليات للبلاد، وقدروا حق طرق لأتباعهم، وصارت لهم استعجالات وتحذيرات وإنذارات عن تأخر المطلوب مع عدم سماع شكاوى الفلاحين ومخاصمتهم القديمة مع بعضهم بموجبات التحاسد والكراهية»^(٤٨)، وهو ما قاد بعضهم - وربما معظمهم - إلى مزيد من الشره إلى المال.

وبالإضافة إلى هذا كله، كان المشايخ يعتمدون على رعاية ومنح وعطايا الطبقات والفئات الأعلى في المجتمع المملوكي، فكانوا لذلك مرتبطين ببيوت المماليك أو حتى بيوت التجار، «حيث كانوا يقومون بتعليم أفراد البيت، أو يقرأون القرآن في مناسبات خاصة، ويتقبلون العطايا منهم، أحيانًا في شكل رواتب شهرية أو في شكل هدايا مباشرة»^(٤٩). وتأكيدًا لهذا، يذكر الجبرتي أن العلماء جُبلوا على «الشح والشكوى والاستجداء وفراغ الأعين والتطلع للأكل في ولائم الأغنياء والقراء والمعاتبة عليها إن لم يُدعوا إليها، والتعريض بالطلب، وإظهار الاحتياج لكثرة العيال والأتباع واتساع الدائرة»^(٥٠).

بهذا الوضع أصبح كبار علماء الأزهر جزءًا من الظاهرة المملوكية في بعض جوانبها، ذلك أن كل هذه الموارد كانت «بشكل عام معاشات في أيدي المماليك، بحيث كان العلماء معتمدين عليهم لإعالتهم». وفي الجانب الآخر فإن تفتت السلطة المملوكية وظهور التنافس بين الأمراء

حول السلطة جعل كلاً منهم في حاجة إلى دعم جماهيري، ولذلك ضاعفوا من هداياهم إلى العلماء، الذين أدركوا أن المماليك كانوا في حاجة إليهم كوسطاء بينهم وبين الشعب، وكمفاوضين، وتضاعفت أهميتهم السياسية وزادت ثرواتهم حتى شغلوا مكان طبقة حاكمة ثابتة. وفي هذا الصدد لا بد أن نرصد الملاحظات الثلاث التالية:

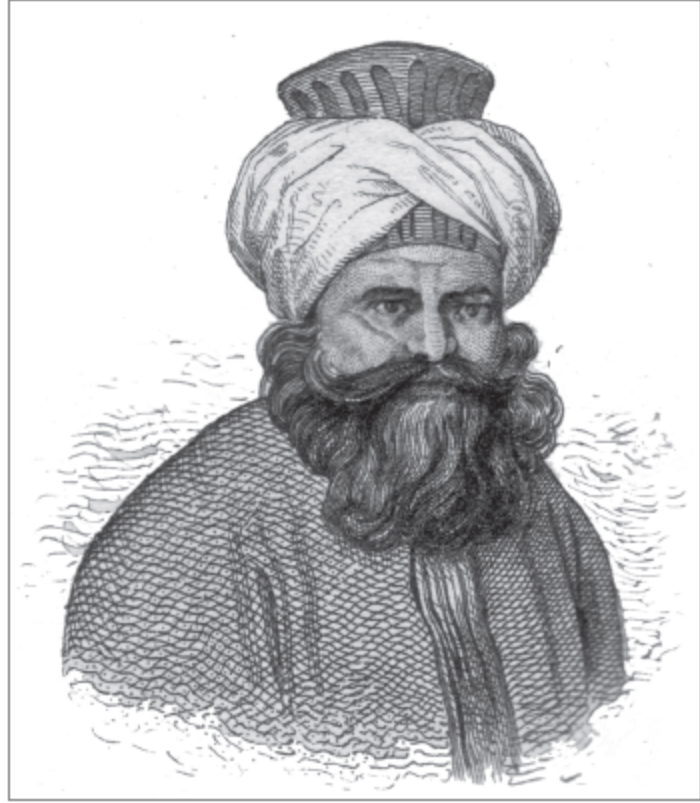
الأولى: أن هذا التحالف مع المماليك كان مقصوراً على الشرائح العليا من علماء الأزهر ورجال الدين، الذين كانوا في مكانة تتيح لهم الاستثمار التجاري وبيع حصص الالتزام، والتنظر على الأوقاف الكبيرة، لكنه لم يكن تحالفاً بنفس القوة بالنسبة إلى الشرائح الأقل غنى وثروة من المشايخ، كما أن الفقراء منهم وهم الغالبية العظمى من مجاوري الأزهر وصغار الشيوخ والفقهاء لم يكونوا طرفاً فيه.

الثانية: أنه كان تحالفاً بين شرائح ذات مصالح مشتركة، وقد تتفاقم تناقضاته وتتفجر عاكسة بذلك الصراع بين شريحتين حاكمتين مستغلتين، وإذا كان المماليك يحوزون القوة العسكرية التي قد تمكنهم دائماً من حسم هذا الصراع لصالحهم، فإن المكانة الدينية التي يحتلها العلماء قد مكنتهم كثيراً من إثارة النوازع الدينية لجماهير الشعب، واستخدام هذه الجماهير لدفع مظالم المماليك وموازنة قدرتهم العسكرية، وخاصة أن دوافع الثورة لدى عامة الشعب كانت متوفرة لكثرة وتوالي المظالم المملوكية.

الثالثة: أن كل انتفاضة شعبية تصدى المشايخ - الكبار بالذات - لقيادتها كانت تجهض عند مرحلة معينة لكي لا تتجاوز طلب الإصلاح في الإطار القائم.

ونحن نلاحظ أن الدور السياسي لعلماء الأزهر الكبار، وخاصة في العقود السابقة على الحملة الفرنسية مباشرة، كان يدور في إطار هذا التحالف، ومن مظاهره:

أولاً: القيام بالوساطة بين أمراء المماليك، فعندما سافر مراد بك في سنة ١١٩٨هـ إلى الصعيد غاضباً، أرسل إبراهيم بك والأمراء الذين معه المشايخ، البكري والسادات والعروسي، إليه ليأخذوا خاطره ويطلبوه للصلح مع خشداشيينه (٥١).



مراد بك

ثانيًا: الوساطة بين أمراء المماليك والوالي العثماني، ففي الأزمة الخطيرة التي تعرض لها المماليك عندما منعوا إرسال المال إلى خزينة السلطان، والتي انتهت بإرسال حملة حسن باشا الجزائري في عام ١٢٠٠هـ، طلع إبراهيم بك ومراد بك والمشايخ، البكري والسادات والعروسي والدردير والحريري، وقابلوا الباشا وعرضوا عليه عرضحالات كتبها المشايخ للدولة ولحسن باشا يطلبون للأمراء مهلة لسداد ما عليهم من أموال، وسأل الوالي العثماني الأمراء عن يضمن وفاءهم بما يتعهدون به، فقال إبراهيم بك: «أنا الضامن لذلك، ثم ضمانني على المشايخ والاختيارية» (٥٢).

ثالثًا: تهدئة الجماهير الشعبية في بعض الأحوال لحساب النظام القائم. ففي سنة ١٢٠٠هـ، وفي عمليات الصراع الدائر بين أمراء المماليك، هاجم أحدهم بعض البيوت ونهبها، فثار أهالي الحسينية وذهبوا إلى الجامع وتجمعوا حول الشيخ الدردير الذي قال لهم: «في غد نجمع أهالي

الأطراف والحارات وبولاق ومصر القديمة وأركب معكم ونهب بيوتهم كما ينهبون بيوتنا ونموت شهداء أو ينصرنا الله عليهم». ولكن الشيخ لم ينفذ وعده، إذ اجتمع في المساء وكيل إبراهيم بك ووكيل والي القاهرة، وانتهت المسألة إلى مجلس عُقد في الصباح لدى الوالي العثماني، وعلى حد تعبير الجبرتي فقد «انفض المجلس وبردت القضية»^(٥٣). وقد تكرر نفس الأمر عندما وفدت حملة حسن باشا الجزائرلي، فقد طلب إبراهيم بك من المشايخ أن يمنعوا قيام الرعية ضدهم في هذا الوقت الحرج، وصحيح أنه «تصاغر في نفسه جدًّا»^(٥٤)، ولكن المشايخ استجابوا له فيما هو ظاهر من رواية الجبرتي، فعلى الرغم من فرحة المصريين لعودة العثمانيين ببرنامج جديد للحكم - فيما بدا لهم - فإن المشايخ لم يستثمروا ذلك ضد المماليك، بل على العكس من ذلك، تدخلوا لمصلحتهم إلى درجة أن الباشا قال لهم عندما ذهبوا لمقابلته والتوسط لديه - وكان ما زال برشيد ولم يصل القاهرة بعد: «كيف ترضون أن يملككم مملوكان كافران وترضونهم حكمًا عليكم يسومونكم العذاب والظلم؟ لماذا لم تجتمعوا عليهم وتخرجوهم من بينكم؟»^(٥٥)، فاعتذر المشايخ بأنهما شديدا البأس. ومع ذلك، فنحن نلاحظ أن المشايخ لم يظهروا في ذلك الوقت إلا للوساطة لحساب المماليك، فمرة يتشفعون في زوجة إبراهيم بك التي صادرها المبعوث العثماني، الذي نهبهم لأن أمراء المماليك «لهم مدة سنين ينهبون البلاد وبأكلون أموال السلطان والرعية، وقد خرجوا من مصر على خيولهم وتركوا الأموال عند النساء»^(٥٦). واحتج المشايخ على بيع المماليك مرة أخرى، وصعدوا إلى حسن باشا وكلموه في الأمر، وقال الشيخ السادات: «هذا الفعل لا يجوز، ولا يحل بيع الأحرار وأمهات الأولاد»^(٥٧).

رابعًا: طبعي أن ينهض المشايخ لرد المظالم التي يرون أنها تحل بطائفتهم وكيانهم، ومن ذلك أن الشيخ سليمان مصطفى المنصوري المتوفى سنة ١١٦٩هـ (١٧٥٦م)، والذي يصفه الجبرتي بأنه «أحد الصدور المشار إليهم»، تحدى السلطان وأعلن في مواجهة قاضي القضاة العثماني أنه لن ينفذ أمرًا أصدره، لأنه مخالف للشريعة، وهذه المخالفة للشريعة تمثلت في أمر أصدره السلطان العثماني بإبطال مرتبات الأولاد والعيال وإبطال التوجيهات وأن المال يقبض إلى الديوان ويصرف من

الديوان، وقال الشيخ في تفسير هذا الأمر: «هذا شيء جرت به العادة في مدة الملوك المتقدمين، وتداولته الناس وصار يُباع ويُشترى ورتبوه على خيرات ومساجد وأسبلة، ولا يجوز إبطال ذلك، وإذ بطلت الخيرات وتعطلت الشعائر المرصد لها ذلك، فلا يجوز لأحد يؤمن بالله ورسوله أن يبطل ذلك» (٥٨). وعندما هاجم بعض أتباع محمد بك الألفي الفلاحين التابعين لالتزام الشيخ عبد الله الشرقاوي، حضر هؤلاء إلى الشيخ شاكين واستغاثوا به، وخاطب الشيخ مراد بك وإبراهيم بك فلم يبديا شيئاً، و«في ثاني يوم قفلوا الجامع وأمروا الناس بغلق الأسواق والحوانيت، واجتمع عليهم خلق كثير من العامة وتبعوهم». وتكشف ظروف الثورة عن أن المطالب التي تقدم بها المشايخ كانت في الأصل محددة بمصالحهم، ثم اتسعت لتتضمن - في الغالب - تجنيد العامة خلفهم، فأصبحت «إقامة العدل ورفع الظلم والجور وإقامة الشرع وإبطال الحوادث والمكوسات»، وفي مواجهة الإثارة الجماهيرية التي قادها المشايخ اضطر المماليك إلى الخضوع وأرسلوا يطلبون المشايخ للمفاوضة، وهنا بدأوا ينفردون بالأمر، فتوجهوا وحدهم «ومنعوا العامة من السعي خلفهم». غير أن هذه الخطوة لم تكن النهائية، فقد رفض الأمراء دفع المنكسر من جامكية المشايخ - أو مرتباتهم - فاستمرت الثورة ليلة أخرى، ثم انحط الأمر على دفع جامكية تلك السنة وحدها وعلى ثلاثة أقساط. وحوادث الثورة بهذا المعنى تؤكد أنها لم تكن ضد تحالف المشايخ والمماليك، وأن الخلاف كان على توزيع أنصبة الحلفاء وليس على مصالح العامة.

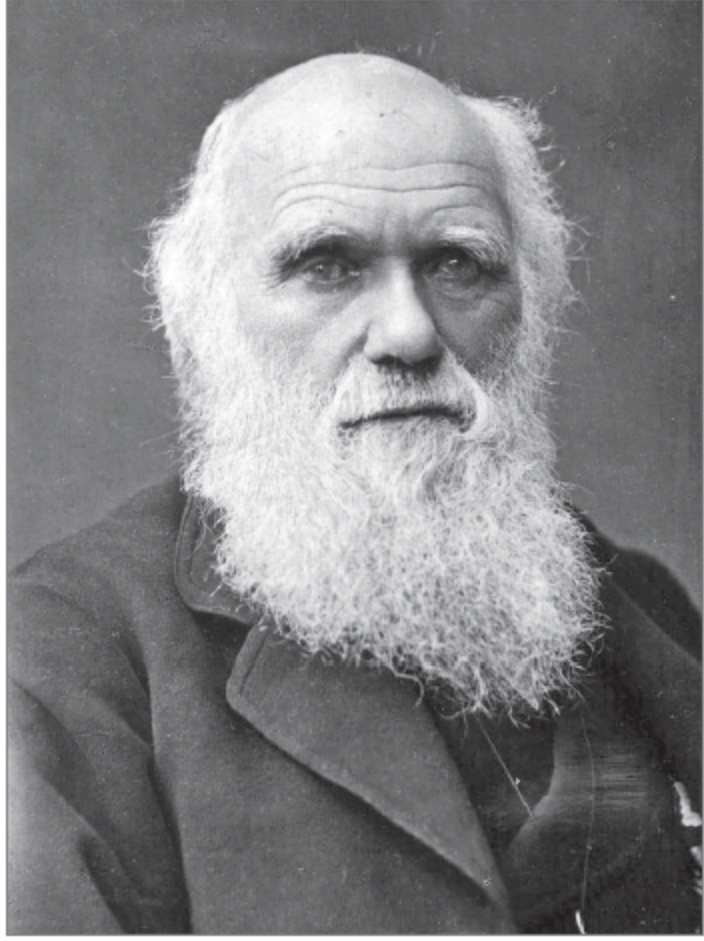
على أن الأرضية الاجتماعية والسياسية التي كان الجبرتي ينطلق منها - كجزء من مجتمع العلماء - لا تتكامل إلا إذا رصدنا تكوينه الفكري، وكان هو الآخر جزءاً من التكوين لمجتمع العلماء؛ ذلك أن التفاعل بين ثقافة الجبرتي ووضعه الاجتماعي هو الذي حدد نظره لظواهر التاريخ ومواقف السياسة.

والثابت أن العلم في مصر منذ أوائل العصر العثماني أخذ يتدهور شيئاً فشيئاً كمظهر من مظاهر التدهور الاجتماعي والاقتصادي للبلاد، وصحيح أن الأوقاف على المدارس والمعاهد والمساجد كانت تتزايد، إلا أن «المعقول» كان ينكمش، و«المنقول» كان يتصدر. كما انتشر التصوف

وبولغ فيه إلى حد الاعتقاد في الأولياء والكرامات، «حتى قيل في هذا الصدد إن حياة الجماهير الدينية قد خضعت لتأثير مشايخ الطرق الصوفية أكثر مما خضعت لتأثير رجال الدولة» (٥٩). ثم ما لبث التصوف أن انحط «من فلسفة إلى دروشة» (٦٠)، مع ما يصحب الدروشة من خرافات وكرامات وغيرها من الظواهر التي تؤدي إلى اليقين بعدم قيمة العقل والزعم بالقدرة على تحطيم القانون الطبيعي.

وهكذا تفتح الجبرتي في مناخ فكري شديد التخلف، وفي مرحلة كان العقل المصري يعاني حالة حصر ذهني مميت، ومما يدل على ذلك ما رواه هو نفسه في حوادث ١٧٤٨م، من أن الوالي التركي أحمد باشا استقبل شيخ الأزهر عبد الله الشبراوي ومعه ليف من المشايخ، فتكلم معهم وناقشهم وباحثهم، ثم تكلم معهم في الرياضيات فأحجموا وقالوا لا نعرف هذه العلوم، فتعجب الباشا وطلب تفسيرًا، فقال شيخ الأزهر: «إن غالب أهل الأزهر لا يشتغلون بشيء من العلوم الرياضية إلا بقدر الحاجة الموصلة إلى علم الفرائض والمواريث كعلم الحساب والغبار، وهذه العلوم تحتاج إلى لوازم وشروط وآلات وصناعات وأحوال ذوقية كرقعة الطبيعة وحسن الوضع، وأهل الأزهر بخلاف ذلك».

وإذا كان الأزهريون - الانتلجنسيا المصرية إذ ذاك - محصورين ذهنيًا في حدود تطبيق المعاملات الإسلامية، فإن درجة تخلف العقل المصري يمكن أن تقاس إذا عرفنا أن العقود المتوسطة من القرن الثامن عشر قد شهدت حركة التنوير الأوروبية، ففيها اكتشف داروين نظرية التطور، وبدأ الحوار الخصب بين الإنسكلوبيديين حول الحق الطبيعي والحق الإلهي، وكتب فولتير (١٦٩٤-١٧٧٨م)، وروسو (١٧١٢-١٧٧٨م)، وديدرو (١٧١٣-١٧٨٤م) وغيرهم أبرز أعمالهم.



داروين

ويصف الجبرتي علماء الأزهر في هذا الوقت بأنهم «افتتنوا بالدنيا، وهجروا مذاكرة المسائل ومدارسة العلم إلا بمقدار حفظ الناموس مع ترك العمل بالكلية»^(٦١). وهو يصف الشيخ سليمان الفيومي بأنه «كان قليل البضاعة في العلم». ولا يبدو أنه هو ذاته كان من المتبحرين في العلوم الدينية، فلغته العربية ليست جزلة، وأسلوبه ركيك مليء بخليط من الألفاظ التركية والعامية، وهو يذكر عند الحديث عن صديقه علي الصعيدي أنه درس معه على الجبرتي الأب ففاقه صديقه^(٦٢).

على أن السمة العامة للفكر المصري في تلك المرحلة هي التدهور العام في التفكير إلى درجة الوقوع في أسر الخرافة. فقد كان معظم علماء الأزهر ينتمون إلى الطرق الصوفية، إلى درجة أن بعضهم «آمن بالأولياء،

بل إن بعضهم كان مرشحًا لهذه المرتبة، وشاركوا العامة في قراءة أدب الكرامات والطقوس الصوفية»^(٦٣). وكان الجبرتي - كوالده - سنياً حنفيًا صوفيًا، ينتمي إلى الطريقة الخلوتية، لكنه كان معاديًا لخرافات العامة، شديد الضيق بما شاع في أيامه من خرافات وخزعبلات، ولعل رفضه لمواكب المتصوفة من العامة كان رفضًا اجتماعيًا وتعالياً فكريًا عليهم. وبينما يبدو الجبرتي في نقده للمشايخ مبررًا لتدهورهم العقلي بإقبالهم على الدنيا، فإن ذلك لا يبدو المبرر الحقيقي.

كيف يسير التاريخ؟

في إطار المناخ الفكري الذي كان يسود عصره، وانطلاقًا منه، نظر الجبرتي إلى التاريخ وظواهره. فهو لم يستطع أن يرتفع عن مستوى عصره إلا بدرجة محدودة، وظل مرهقًا بهذا العصر لا يستخلص العبرة البادرة ولا الحقيقة الاجتماعية^(٦٤).

والخط العام الذي يحكم فهم الجبرتي للتاريخ هو النظر إليه باعتباره محكومًا بحتمية جبرية تحقق الإرادة العليا أو الخالدة. ولا شك أنه انطلق إلى هذا الفهم من ثقافته الدينية وتعصبه السنّي وانتمائه الصوفي، ولا شك أن إطارًا من الفهم الأسطوري قد أحاط بهذا كله نتيجة للتدهور العقلي الذي كان سائدًا في عصره. فهو في مقدمة «مظهر التقديس» مثلًا، يشير إلى إمكانية التنبؤ بالوقائع التاريخية من حركة النجوم، فعنده أن «وقائع الأيام وخطوبها، وحوادث الحادثات وكروبها، لم تزل من حين خلق الله العالم متتالية ومن ضمن الليالي والأيام متوالية»^(٦٥). وهو يرى أن الله أودع في الكواكب خصائص عند اقتران بعضها ببعض، يربط بينها وبين ما يحدث على الأرض، وأن هناك من البشر من أودع الله في نفوسهم خاصية التنبؤ بالحدث التاريخي، «إما بإلهام أو باكتساب ونظر في علم الأحكام». وتطبيقًا لهذا يقول: «إن من أعظم الدلائل على ما رميت به مصر، وحل به لأهلها، تنوع البؤس والإصر بحلول كفرة الفرنسيين، ووقوع هذا العذاب البئيس حصول الكسوف الكلي في شهر ذي الحجة بطالع مشرق الجوزاء المنسوب إليه إقليم مصر»^(٦٦).

لكن هذا الفكر البالغ التدهور يتوارى إلى درجة ما في المقدمة النظرية المحدودة التي كتبها لـ«عجائب الآثار»، والتي تكشف - بدرجة أدق -

مفهومه للتاريخ، وهو ينطلق فيها من اليقين بأن الإنسان حيوان اجتماعي، إذ «إن الله تعالى خلق الإنسان ضعيفًا لا يستقل وحده بأمر معاشه لاحتياجه إلى غذاء ومسكن ولباس وسلاح، فجعلهم الله يتعاونون في تحصيلها وترتيبها بأن يزرع هذا لذاك ويخبز ذاك لهذا، وعلى هذا القياس تتم سائر أمورهم ومصالحهم»^(٦٧). وعنده أن موضوع التاريخ هو أحوال هذا المجتمع، فهو «علم يبحث فيه عن معرفة أحوال الطوائف وبلدانهم ورسومهم وعاداتهم وأنسابهم ووفياتهم»، لكنه يحفظ للشخصيات البارزة مكانها في هذا الموضوع مثل: «الأنبياء والأولياء والعلماء والشعراء والسلاطين وغيرهم»^(٦٨).

وهدف قراءة التاريخ هو العظة والاعتبار أو قياس الحاضر على الماضي، فهو علم نفعي له قيمة في حياة الإنسان الراهنة، فقارته «يستفيد ما يرومه من المنفعة ويعتبر المطلع على الخطوب الماضية، فيتأسى إذا لحقه مصاب ويتذكر بحوادث الدهر»^(٦٩)، وهو ما يمكن العاقل من أن يقيس نفسه على من مضى من أمثاله في هذه الدار الدنيا^(٧٠). وجوهر نفعية التاريخ يتمثل في «حصول ملكة التجارب بالوقوف على تقلبات الزمن، ليحترز العاقل عن مثل أحوال الهالكين من الأمم المذكورة السالفين، ويستجلب خيار أفعالهم، ويجتنب سوء أقوالهم، ويزهد في الفاني، ويجتهد في طلب الباقي»^(٧١).

إذن، فعلم التاريخ عند الجبرتي فيه عبر، وله مسار من عرفه أمن شر الوقوع في أسر الفناء، وهذا المسار ليس عشوائيًا وليس مجرد عبرة ترتبط بكل حادث على حدة، كما قد يبدو للنظرة المتعجلة في نصوص الجبرتي، ولكنه مسار يخضع لقوانين كلية ولحتمية مسبقة ترتبط فيها الأسباب بالنتائج والعلة بالمعلول، لكن هذه الأسباب ليست دنيوية إلا بمقدار خضوعها للناموس الإلهي الذي حدد كل شيء سلفًا.

وحركة التاريخ لدى الجبرتي تتجه إلى تحقيق العدل، والله «هو العادل الحقيقي الذي جعل لكل شيء قدرًا». والإنسان لذلك لا يستطيع أن يعدل إذا تجاوز أوامر ونواهيه، بل إن نظام حياته الاجتماعية يختل، إذ «لو فرض فرض زائدًا عليه أو ناقصًا عنه لم ينتظم الوجود على هذا النظام بهذا التمام والكمال»^(٧٢). وصحيح أن «الظلم والعدل» خاصتان وضعهما الله في الإنسان أو «ركزهما في نفسه»، إلا أن الله قد وضع

أيضًا «مميزًا للعدالة وقانونًا للسياسة توزن به حركاتهم وسكناتهم، وترجع إليه طاعتهم ومعاملاتهم». والقانون السياسي هو كتاب الله، والميزان الذي يحكم به على الناس هو العدل. ولأن مباشرة هذا الأمر بواسطة الله «هو على خلاف ترتيب المملكة وقانون الحكمة»، فإنه قد «استخلف فيهم خلائف وضع في قلوبهم العلم (أي القرآن) والعدل (أي الميزان) ليحكموا بها بين الناس». والنظام الاجتماعي كله يفسد في رأي الجبرتي إذا تنازع هؤلاء الخلفاء «في وضع الشريعة» (٧٣).

ويخضع العالم التاريخي في منظور الجبرتي لجبرية مسيطرة، والخلافة خاضعة لها، ومعناها عنده «أن ينوب أحد مناب آخر في التصرف واقفًا على حدود أوامره ونواهيه» (٧٤). فالخلافة ليست اجتهادًا، ولكنها قيام بالواجب المحدد. وحتى العدل ليس إرادة إنسانية، فالإنسان يُسمى عادلًا «لما وهبه الله قسطًا من عدله وجعله سببًا وواسطة لإيصال فيض فضله، واستخلفه في أرضه بهذه الصفة حتى يحكم بين الناس» (٧٥).

وخلائف الله في أرضه الذين يقومون بتطبيق العدل هم خمس فئات، تتوزع في نظام طبقي هرمي حديدي، تبعًا للرقعة التي يمارسون عليها خلافتهم هل هي ضيقة أم متسعة، وهل هم مسؤولون عن غيرهم أم عن أنفسهم فقط، وهذه الفئات الخمس هي: «الأنبياء، والعلماء، وولاة الأمور، وأوساط الناس، وأخيرًا القائمون بسياسة نفوسهم» (٧٦).

وفي هذا النظام فإن الأنبياء هم «أدلاء الأمة وعمد الدين ومعادن حكم الكتاب وأمناء الله في خلقه» (٧٧). وبما أن النبوات قد ختمت برسالة محمد صلى الله عليه وسلم، فإن العلماء - وهم الطبقة الثانية - يقومون بدور هؤلاء الأنبياء فهم «ورثة الأنبياء» وهم «أحباب الله وصفوته من خلقه ومشرق نور حكيمته» و«أمناء الله في العالم وخلاصة بني آدم»، بل «خلاصة خاصة الله من خلقه» (٧٨).

والملوك والأمراء هم خلائف للعلماء، أي أن درجتهم في الخلافة درجة أقل من درجة العلماء، إذ الواجب على الملك ألا يقطع في باب العدل «إلا بالكتاب والسنة، لأنه يتصرف في ملك الله وعباد الله بشريعة نبيه ورسوله» (٧٩)، وهو يعطي هؤلاء الملوك حق تطبيق الناموس، «إذ لولا قهرهم وسلطتهم لتسلط القوي على الضعيف والدنيء على الشريف»، ولولاهم أيضًا «لم يقدر مصل على صلاته، ولا عالم على نشر علمه، ولا

تاجر على سفره» (٨٠).

على أن العدل والإنصاف عنده يتسع ليكون أساسًا لكل مملكة سواء كانت إسلامية أم غير إسلامية، لكن المفهوم أن الدولة الإسلامية لا تكون عادلة إلا إذا طبقت الإسلام. وهو يرى أن العدل أساس استقرار الممالك، وأن فيه مصلحة للحاكم نفسه، فهو إذا عدل «نصره الحق، وصفت له التُّعمى، وأقبلت عليه الدنيا، فتهنأ بالعيش واستغنى عن الجيش وملك القلوب وأمن الحروب وصارت طاعته فرضًا وظلت رعيته جنْدًا» (٨١).

ويلى الملوك في الخلافة أوساط الناس، الذين يتحكمون فيمن هم أدنى منهم، وهؤلاء مسؤولون على أن «يراعوا العدل في معاملتهم، وأروش» (٨٢) جباياتهم، بالإنصاف، فهم يكافأون الحسنة بالحسنة والسيئة بمثلها» (٨٣).

وفي الطبقة الأخيرة يقبع القائمون بسياسة نفوسهم، هؤلاء الذين لا يترأسون على أحد، ولا يتحكمون في أتباع، وهم مطالبون بالعدل مع أنفسهم، برعاية جوارحهم وضبط غرائزهم، لأن كل فرد من أفراد الإنسان مسؤول عن رعاية رعيته التي هي جوارحه وقواه (٨٤).

ولا نستطيع أن نقول إن الجبرتي قد نظر إلى التاريخ من خلال الإطارات الضيقة والمحدودة لهذه الرؤية - وهي خليط من الأفكار السُّنية التي تُعلي شأن النص وتتعصب له، ومن التصوف المعتدل المقبول لدى أهل السنة - بيد أن الإطار الواسع لهذا هو الذي يفسر كل الظواهر التاريخية عنده. ولا جدال في أن الجبرتي عندما أعاد النظر فيما عاصره من مراحل وصاغ تاريخه ما لبث أن ظن أنه يعيش مرحلة تدهور، ولعله قد فزع من الانقلاب الحاد الذي نتج من تعدد الثورات على عهد الحملة الفرنسية وما تلاها، وما أحدثه محمد علي من تغيير حاد في نمط الحياة المصرية وفي نظام المجتمع المصري الاقتصادي والاجتماعي، واختفاء جماعات سياسية قديمة وظهور غيرها. ولأنه سُني محافظ، فقد هاله هذا ولم يدرك - وهو المثقل برؤى عصره - أنه أمام انبعاث قومية جديدة في كل شيء، ومن هنا فسر هذا التدهور والانحلال طبقًا لنظريته تلك بتدهور العدل وبالعدول عن سنن الله، وهو ما تمثل في رأيه في انهيار أهم الخلفاء عند الله - بعد انتهاء النبوات - وهم العلماء.

وربما لهذا شغف الجبرتي شغفًا شديدًا بإبراز انحراف العلماء عن الناموس، وإذا صرفنا النظر عن الاحتمال الوارد بتأثره في ذلك بمنافسات وأحقاد شخصية، فإن هذا الحرص هو جزء من تفسيره للظاهرة المرتبطة باختلال النظام في عصره كتعبير عن اختلال العدل لعدم قيام خلايف الله بدورهم. وهو يرصد حتى في قمة حديثه عن العلماء كخلفاء أنه «ظهر في هذا الزمان من الاختلال في حال البعض، من حب الجاه والمال والرياسة والمنصب والحسد والحقد»^(٨٥).

ومظاهر هذا الشغف متعددة، فإلى جانب اهتمامه بذكر تحول العلماء إلى مستثمرين وماليين وتجار، وهو ما استشهدنا به عند حديثنا عن وضعه الاجتماعي ضمن ظاهرة التحالف بين العلماء والمماليك، فقد اهتم أيضًا بذكر مثالبهم الخلقية - في ضوء المقياس الخلقي لعصره - فالشيخ السادات قد «أفنى غالب عمره في تحصيل الدنيا، وتنظيم المعاش، والرفاهية، واقتناء كل مرغوب للنفس، وشراء الجواري والعبيد والحبوش والخصيان، والتأنق في المآكل والمشارب والملابس، واستخراج الأدهان والعطريات المفرحة والمنعشة للقوة»^(٨٦)، وتعاضم في نفسه وتعالى على أبناء جنسه»^(٨٧). والشيخ الشرقاوي استولى على تركات الهاربين الذين ماتوا في منفاهم أثناء الحملة الفرنسية «واتسعت عليه الدنيا وزاد طمعه فيها»^(٨٨). والشيخ السنديوني كان يرتكب أمورًا «يُستحي من ذكرها في حق مثله»^(٨٩). أما الشيخ الجوسقي فكان ذا صرامة وجبروت^(٩٠). أما الشيخ حسن بن سالم الهواري - شيخ رواق الصعايدة - فقد كان فيه «صلابة زائدة وقوة جنان وشدة تجاري» إلى درجة أنه تعدى على مكتب لتحفيظ القرآن فهدمه وأدخل أرضه في داره «من غير تحاشٍ أو خشية لوم مخلوق أو خوف خالق»، وكان يسخر المارة في بناء هذه الدار، ويأخذ من مياسير الناس والسوقة دراهم «على سبيل القرض الذي لا يرد»^(٩١).

ومن الواضح أن السلوك الاجتماعي للعلماء كان في رأي الجبرتي مرفوضًا بشدة لأنهم كانوا يرتكبون «الأمر المخلة بالمروءة والمسقطه للعدالة»، ويضرب مثلًا لذلك اجتماع العلماء «في سماع الملاهي والأغاني والقيان والآلات المطربة وإعطاء الجوائز والنقود بمناداة الخلبوص وقوله «واعلاماه» في السامر، وهو يقول في سامر الجمع بمسمع من

النساء والرجال من عوام الناس وخواصهم برفع الصوت الذي يسمعه القاضي والداني وهو يخاطب رئيسة المغاني: «يا ستي، حضرة شيخ الإسلام والمسلمين مفيد الطالبين الشيخ العلامة فلان منه كذا وكذا من النصفيات الذهب، قدر مسماه كثير وجرمه قليل، نتيجته التفاخر الكاذب والازدراء بمقام العلم بين العوام وأوباش الناس الذين اقتدوا بهم في فعل المحرمات الواجب عليهم النهي عنها، كل ذلك من غير احتشام ولا مبالاة مع التضاحك والقهقهة المسموعة من البعض في كل مجمع، ومواظبتهم على الهزليات والمضحكات وألفاظ الكناية المعبر عنها عند أولاد البلد بالأنقاط، والتنافس في الأحداث (٩٢) إلى غير ذلك» (٩٣).

وهذا السلوك الاجتماعي الرديء - فيما يرى الجبرتي المتمزمت فيما يبدو - تقابله صفات نفسية متدنية لدى العلماء الذين «انقلب الوضع فيهم لضده»، وسيطرت عليهم صفات «التحاسد والكراهية المجبولة والمركوزة في طباعهم الخبيثة»، فضلاً عن «التنافر والتحاسد والتحاقد على الرياسة والتفاقم والتكالب على سفاسف الأمور وحضوظ الأنفس على الأشياء الواهية» (٩٤)، ومن الطبيعي لذلك ألا يجمعوا على عمل مشترك فيه مصلحة الشريعة، ففيهم أغراض نفسانية وفشل مستمر (٩٥).

وربما يرى الذوق العصري أن الجبرتي مبالغ في تزمته، وأن علماء الأزهر كانوا عمليين وواقعيين تجاه عصرهم، لكن تزلزلت الجبرتي ليس صفة أخلاقية يحكم بمقتضاها على حفنة من الأشخاص، ولكنه كان يحكم بها على المسار التاريخي، فالتاريخ عنده تحقيق لحتمية فرضتها الإرادة العليا بالكتاب والميزان، وأثبتت عنها خلائف ليطبقوا الكتاب ويعملوا بالميزان، وأهم هؤلاء الخلائف أو طبقتهم العليا هم العلماء. ولهذا انهار التاريخ بانهارهم، وذهبت مصر عندما ضاعوا، فمن المعتمد لديه «أن صلاح الأمة بالعلماء والملوك، وصلاح الملوك تابع لصلاح العلماء، وفساد اللازم بفساد المملوك فما بالك بفقده». إن فساد العلماء اختلال لنظام العالم، إذ معنى هذا أن الخلفاء لم يصبحوا أمناء على الرسالة، و«إذا لم يكن في الناس من يصدع بالحق ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ويقوم الهدى فسد نظام العالم وتنافرت القلوب» (٩٦). وتطبيقاً لهذه الرؤية، فإن الجبرتي قد اعتبر أن وفاة القطب الصوفي الإمام محمد بن سالم الحفناوي الشافعي الخلوتي الذي تُوِّفِّي عام ١١٨١هـ، هي بداية «نزول

البلاء واختلال أحوال الديار المصرية، وظهر مصداق قول الراغب إن وجوده أمان على أهل مصر من نزول البلاء وهذا من المشاهد والمحسوس». ولما كانت «الرحى لا تدور بدون قطبها، وقد كان رحمه الله قطب رحى الديار المصرية، ولا يتم أمر من أمور الدولة وغيرها إلا باطلاعه وبإذنه»، فإن رفض أمراء المماليك تنفيذ أوامره قد أدى إلى أن «نزل البلاء حينئذ بالبلاد المصرية والشامية والحجازية ولم يزل يتضاعف حتى عم الدنيا وأقطار الأرض» (٩٧).

ومظاهر البلاء بعد تلك الخسارة بوفاة القطب الصوفي واختلال الطبقة الممتازة من الخلائف يرصدها الجبرتي ويسجلها، فهو يعتبر حركة علي بك الكبير جزءًا من البلاء الذي حل بمصر (٩٨)، وكذلك يعتبر انحراف المماليك عن العدل - أي عن تطبيق الشريعة - الأمر الذي حدث بعد وفاة محمد أبي الذهب الذي أكثر من المماليك «وعظم أمرهم بعده وانحرفت طباعهم عن قبول العدالة ومالوا إلى طريق الجهالة، واشتروا المماليك فمشوا على طرائقهم وزادوا عن سوابقهم، وألفوا المظالم وظنوها مغانم، وتمادوا على الجور، وتلاحقوا في البغي على الفور، إلى أن حصل ما حصل ونزل بهم من الناس ما نزل» (٩٩). وتتسع الجبرية عنده لتسع الخراب وتجعله عقابًا مقدرًا سلفًا على الذين خرقوا الناموس، وهو يبدأ الجزء الثالث من «عجائب الآثار» - الذي يروي تاريخ الحملة الفرنسية وما تلاها - فيتحدث عن سنة ١٢١٣هـ - عام الحملة - ويراه «أولى سني الملاحم العظيمة، والحوادث الجسيمة، والوقائع النازلة، والنوازل الهائلة، وتضاعف الشرور، وترادف الأمور، وتوالي المحن، واختلال الزمن، وانعكاس المطبوع، وانقلاب الموضوع، وتتابع الأهوال، واختلاف الأحوال، وفساد التدابير، وحصول التدمير، وعموم الخراب، وتواتر الأسباب، وما كان ربك مهلك القرى بظلم وأهلها مصلحون» (١٠٠)، فما حدث هو عقاب من الله. ولا يبدو الجبرتي هنا متنبهًا لأن العقاب شمل الظالمين والمظلومين. ولعله يعتبر الكل ظالمين.

وتتوشح الجبرية عند الجبرتي بنظرة أخلاقية واضحة، فانحرف الناس عن العدل وعدم ضبطهم لجوارحهم وانغماسهم في الإثم الخلقي - بالمفهوم الديني - وهدمهم للتقاليد الثابتة هو سبب من أسباب انهيار الدولة، ثم إنهم يجازون على ذلك بتسليط آخرين يمارسون الشر ضدّهم،

وهذا وذاك إرادة لله. فعندما استذل أهل الذمة المسلمين في عهد الحملة الفرنسية كان ذلك «بما كسبت أيديهم وما ربك بظلام للعبيد، والحال الحال والمركوز في الطبع ما زال» (١٠١)، وينسحب هذا العقاب المقدر على السيد عمر مكرم الذي يرى الجبرتي أن نفي محمد علي له كان «بعض ما يستحقه، ومن أعان ظالمًا سلط عليه ولا يظلم ربك أحدًا» (١٠٢). وتدور الدائرة على الشيخ الدواخلي فينفيه محمد علي إلى دسوق، ويطبق الجبرتي نفس القاعدة عليه، فيرى أن ما حدث له «إنما هو قصاص وجزاء فعله في السيد عمر مكرم، فإنه كان من أكبر الساعين عليه إلى أن عزلوه وأخرجوه من مصر والجزء من جنس العمل» (١٠٣). ذلك أيضًا يفسر ما جرى للشريف غالب الذي كان سيف نقمة على الوهابيين في الحجاز، ثم أوقع به محمد علي «فليعتبر من يعتبر، وكل الذي وقع له وما سيقع له بعد من التغريب وغيره فمما جناه من الظلم ومخالفة الشريعة والطمع في الدنيا وتحصيلها بأي طريق» (١٠٤). بل إنه يرى في كل ظاهرة من ظواهر الظلم نفس الرؤبة، حتى الجرائم البشعة التي ارتكبتها الجنود في حق الشعب كلها «تقادير إلهية وقضايا سماوية ونقمة حلت بالإقليم وأهله من كل ناحية» (١٠٥).



محمد علي باشا

ولأن التاريخ عند الجبرتي هو تحقيق لإرادة عليا لا يملك الإنسان الفكاك منها، وكل ما حدث له من مظالم هو انتقام سماوي لخروجه عن الناموس، فقد كان طبيعياً أن ينظر إلى التكوين الاجتماعي باعتباره خاضعاً لتركيب طبقي حديدي، يخضع فيه الصغير للكبير، والدنيء للشريف، والأدنى للأعلى. في هذا الصدد يبدو الجبرتي أكثر تزمناً من أي شيء آخر، فكل شيء لا يداني عنده الإخلال بالتصميم الاجتماعي المستقر. فعلى الممالك أن يتبعوا تقاليدهم تجاه أمرائهم، فإذا ما خرجوا عنها أثاروا غضبه. وهو يرى أن من الأحداث التي تستحق الرواية أن الممالك قد تزوجوا «وصار لهم بيوت وخدم، ويركبون ويغدون ويروحون ويشربون الدخان وهم راكبون في الشارع الأعظم وفي أيديهم شبكات الدخان من غير إنكار وهم في الرق ولا يخطر ببالهم خروجهم عن الأدب لعدم إنكار أسيادهم وترخيصهم لهم في الأمور» (١٠٦).

ويعتبر الجبرتي أن انطلاق إنسان من أصل متدنٍّ إلى طبقة أعلى مما يستحق التسجيل والتعليق والهجوم أحيانًا، فهو يتحدث عن عبد العال الذي عُيِّن «أغات مستحفظان ومحتسبًا، وكان ذلك من جملة النوادر والعبر. فإن عبد العال هذا كان من أسافل العامة» (١٠٧). وهو يذكر تهديد هذا السفل لبعض الوجاقلية فيقول: «فسبحان الفعال لما يريد، فإن عبد العال هذا الذي يتهددهم ربما كان لا يقدر على الوصول إلى الوقوف بين يدي بعض أتباعهم فضلًا عنهم» (١٠٨). وهو أحيانًا يسجل الأصل الوضع دون أن يعلق عليه ولكنه يلفت نظره، وذلك ما فعله عندما أرخ للشيخين عبد الله الشرقاوي وسليمان الفيومي.

وانطلاقًا من هذا المفهوم، فإننا نلمح في تأريخ الجبرتي للثورات الشعبية رفضًا لها، قد يفسر لدى البعض بأنه كان ضد العنف، ولكن العصر كان دمويًا قاسي القلب، وما كان يرتكبه الأمراء من مظالم وجرائم كان يبرر بلا شك أي عنف مضاد قد تمارسه الجماهير. ولكن المسألة فيما نظر إليها الجبرتي كانت مسألة انقلاب الوضع الطبقي الحديدي، خاصة أن أول ثورة شعبية عنيفة شاهدها الجبرتي، وهي ثورة القاهرة الأولى، قد تضمنت نهبًا عرّض ممتلكات الأثرياء للخطر، وكان حس الملكية لديه شديد اليقظة.

الثورة عند الجبرتي هي بتركيز «مغالية للجهلاء على العقلاء، وتناول للسفهاء على الرؤساء، وتهور العامة، ولغط الحرافيش وغير ذلك» (١٠٩). وهي ككل الحوادث الجسيمة في تاريخه تعبير عن غضب الإرادة العليا على الذين خرجوا عن الناموس، ولذلك اعتبر تخريب مساكن المماليك في ثورة القاهرة الثانية قدرًا وانتقامًا إلهيًا مما ارتكبه فصارت مساكنهم «كلها خرائب متهدمة محترقة، تُسكب عند مشاهدتها العبرات، وتُتذكر بها ما يُتلى في حق الظالمين من الآيات، فتلك بيوتهم خاوية بما ظلموا إن في ذلك لآية لقوم يعلمون... وما كنا مهلكي القرى إلا وأهلها ظالمون» (١١٠). لكنه لا يعتبر مع ذلك أن العامة من الثائرين المخربين، أداة انتقام ربانية، أو عدل بالعنف، بل ينظر إليهم كمرتكبين لإثم جديد «أن الله سلط ظالمًا على ظالم»، وشرييرًا على شرير، والأساس عنده هو أن خللاً قد حدث وأوجب هذا كله.

كانت نظرتة إلى الفلاحين في عصره أشبه بنظرة الأمير المملوكي أو

الملتزم، وهي في مجملها لا تختلف عن نظرة الشيخ يوسف الشربيني صاحب «هز القحوف في شرح قصيد أبي شادوف»، لذلك تأسى لأنهم رفضوا - في عهد محمد علي - العمل لحساب الملتزمين السابقين، عندما سمح لهؤلاء الملتزمين في عام ١٢٢٩هـ بحصاد زراعاتهم، وقال إن كل ملتزم كان «لا يجد من يطيعه منهم، وتناولوا (الفلاحون) عليهم بالألسنة، فيقول الحرفوش منهم إذا دُعي للشغل: روح انظر غيري أنا مشغول في شغلي. أنتم إيش بقي لكم في البلاد فقد انقضت أيامكم. إحنا صرنا فلاحين الباشا». ويعلق على ذلك بأنهم «كانوا مع الملتزمين أدل من العبد المشتري»، فلا يكون هذا التوصيف داعية لسروره لأنهم تحرروا من رق الالتزام وتخلصوا من بعض مظاهر القنانة، ولكن مدخلًا للسخرية من الفلاحين وتصويرهم في صورة العناصر ذات النفسية المستذلة التي لا تحب إلا من يضطهدها، ثم يقول: «وقد سلط الله على هؤلاء الفلاحين لسوء أفعالهم وعدم ديارتهم وخيانتهم وإضرارهم لبعضهم البعض من لا يرحمهم ولا يعفو عنهم، كما قال فيهم البدر الحجازي:

وسبعة بالفلاح قد أنزلت

لما حووه من قبيح الفعال

شيوخهم أستاذهم والمشد

والقتل فيما بينهم والقتال

مع النصارى كاشف الناحية

وزد عليها كدهم في اشتغال

وفقرهم ما بين أعينهم

مع اسوداد الوجه هذا النكال» (١١١)

وهي رؤية تنسجم مع الموقف العام للجبرتي الذي يرى القهر الطبقي عقابًا إلهيًا، أنزله الله بالفلاحين وغيرهم عقابًا لهم، وهو ما لم يمنعه من النظر إلى فعلهم كعقوبة من الله أيضًا للملتزمين!

ولا يختلف الأمر بالنسبة إلى عامة المدن الذين لا يصفهم الجبرتي إلا بأنهم «جعيدية» و«أوباش» و«زعر» و«حرافيش»، وبالتالي فإن ثوراتهم لم تكن تروقه. وقد حكم على ثورة القاهرة الثانية أيام الفرنسيين قياسًا على نتائجها من حيث وفرة الضحايا: «وما استفاد الناس من هذه العمارة وما جرى من الغارة إلا الخراب والسخام والهباب، فكانت مدة

الحرب والحصار بما فيها من الثلاثة أيام الهدنة سبعة وثلاثين يومًا، وقع بها من الحروب والكروب والانزعاج والشتات والهباج وخراب الدور وعظائم الأمور وقتل الرجال ونهب الأموال وتسلب الأشرار وهتك الأحرار» (١١٢). وقد أثاره بشدة الاعتداء على المشايخ خلال الثورة عندما حاولوا إيقاف القتال والتهادن مع الفرنسيين، فهاجمهم العامة ورفضوا الصلح، وهو ما اعتبره «فضولًا» أو تزايدًا من السفلة والغوغاء (١١٣). وناقش مسعى المشايخ لوقف القتال، فقال إنهم لم يأمرؤا بذلك «ولم يذكروا صلحًا ولا غيره، إنما بلغوا صورة المجلس الذي طلبوا لأجله لحضرة الكتخدا، فبمجرد ذلك قامت عليهم العامة هذا المقام وسبوهم وشتموهم» (١١٤). وأشار إلى الدور الذي لعبه مولاي محمد وهو رجل مغربي كان يزعم المهودية، ولعب دورًا مهمًا في مقاومة الفرنسيين في البحيرة، ثم ظهر مرة أخرى في ثورة القاهرة الثانية، وكان من أعلى الأصوات الراضية لتهادن المشايخ. وقد علق الجبرتي على رفضه للصلح فقال إن هذا «منه افتيات وفضول ودخول فيما لا يعني، حيث كان في البلد مثل الباشا والكتخدا والأمراء المصرية، فما قدر هذا الأهوج حتى ينقض صلحًا أو يبرمه، وأي شيء هو حتى ينادي أو ينصب نفسه بدون أن ينصبه أحد لذلك، لكنها لفتن يُستنسر فيها البغاث سيما عند هيجان العامة وثوران الرعاع والغوغاء، إذا كان ذلك مما يوافق أغراضهم» (١١٥).

الثورة عند الجبرتي «فتنة» تطلق عنان هذه العناصر من الرعاع، فيصبحون خطرًا على من يملكون، فالواحد منهم «ليس ممن له في مصر ما يخاف عليه من مسكن أو أهل أو مال أو غير ذلك» (١١٦)، لذلك روى الجبرتي أخبار ثورة القاهرة الأولى بشكل يوحى برفضه لها، وهو يرى أن شرارتها قد نجمت من الرعاع، إذ «انتبذ جماعة من العامة وتناجوا في ذلك، ووافقهم على ذلك بعض المتعممين الذي لم ينظر في عواقب الأمور ولم يتفكر أنه في القبضة مأسور» (١١٧). وقد أزعجه بشدة ما ارتكبه العامة من عدوان على الممتلكات، فقد خرجوا «عن الحد، وبالغوا في القضية بالعكس والطرده، وامتدت أيديهم إلى النهب والخطف والسلب، فهجموا على حارة الجوانية ونهبوا دور النصارى الشوام والأروام وما جاورهم من بيوت المسلمين على التمام، وأخذوا الودائع والأمانات، وسبوا النساء والبنات، وكذلك نهبوا خان الملايات وما به من

الأمّعة والموجودات، وأكثروا من المعاييب ولم يفكروا في العواقب» (١١٨). وهو ينظر إلى اقتحام الفرنسيين للأزهر وانتهاكهم لحرمة فيعتبره نتيجة للثورة - وليس خطأ فاحشًا من المستعمرين - إذ قال: «وانتهكت حرمة تلك البقعة بعد أن كانت أشرف البقاع ويرغب الناس في سكنها ويودعون عند أهلها ما يخافون عليه الضياع... فانقلب بهذه الحركة منها الموضوع وانخفض على غير القياس المرفوع» (١١٩).

لم يكن غريبًا أن يكون من أعمال الديوان الذي كان الجبرتي من أعضائه - على عهد قيادة الجنرال مينو للحملة الفرنسية - أن يحذره بشدة من الثورة، وأن يصوغ تحذيره في أن الثورة يقوم بها الدهماء فلا يخسرون شيئًا، وإنما يخسر الذين يملكون المال أو النفوذ. فقد ذكر أن أعضاء الديوان المذكور دعوا مشايخ الحارات والأخطاط وحذروهم مما «يترتب على قيام المفسدين وجهل الجاهلين، وأنهم (مشايخ الحارات) هم المأخوذون بذلك كما أن من فوقهم مأخوذ عنهم فالعاقل يشتغل بما يعنيه» (١٢٠).

والعزوف عن الثورة أو الدعوة إليها يلزمه حتى بعد ذلك التاريخ بسنوات، فعندما عفا محمد علي عن عمر مكرم وعاد من منفاه، امتلأت داره بالناس الذين جاءوا يهنئونه، واستشعر الرجل الحرج، ولعله خاف من مغبة النفي مرة أخرى، فاعتكف بحجرته الخاصة فلا يجتمع به إلا بعض من يريد من الأفراد، فاعتبر الجبرتي هذا العكوف «من حسن الرأي» (١٢١). لكن الشيخ سليمان الجوسقي - شيخ العميان - الذي قاد ثورة القاهرة الأولى وأعدم بفشلها لم يكن حسن الرأي، لذلك فالجبرتي يرى أن ما حمله على الدعوة للثورة هو «التفاخر» فتولى «كبر إثارة الفتنة التي أصابته وغيره» (١٢٢).

ولا يبدو الجبرتي في تأريخه لثورة ١٨٠٥م معارضًا لها كما كان معارضًا لغيرها، بل إننا نستشعر روحًا من التعاطف في روايته لأحداثها، فقد خلت عباراته من أوصاف «الجعيدية» و«الأشرار» و«أوباش الناس» في وصف الجماهير، وفي كل المناقشات التي دارت بين قادة الثورة والوالي العثماني، والتي كان الثوار فيها يستندون إلى أن من حقهم بمقتضى الشريعة أن يعزلوا ولي الأمر إذا سار فيهم بالظلم، بدا الجبرتي موافقًا على هذا الرأي، ووصف رفض الوالي له بأنه «خلاف وعناد» (١٢٣)، لكنه

يبدو في أحيان أخرى رافضًا للكل، فهي «قضية مشكلة بين أوباش مختلفة وطباع معوجة منحرفة» (١٢٤).

ولا يستبعد الأستاذ خليل شيبوب أن يكون الجبرتي واحدًا من المشايخ الذين وقَّعوا العرائض التي كتبها العلماء إلى السلطان يطالبون فيها بتثبيت ولاية محمد علي على مصر بعد هذه الثورة (١٢٥).

على أنه من المؤكد أن الجبرتي قد غيَّر هذا الرأي فيما بعد، بمعارضته الصريحة لحكم محمد علي وتقييمه لموقف عمر مكرم بأنه أعان ظالمًا فسلطه الله عليه. وإذا كان من الصعب التيقن من موقف الجبرتي السياسي من هذه الثورة في أثنائها، فإن تفسير عدم هجومه الحاد عليها - كشأنه مع غيرها من انتفاضات العوام - يكمن في طبيعتها، إذ كانت ثورة منضبطة - إذا صح التعبير - تحكَّم المشايخ في مسارها، وكبحوا جماح التطرف فيها، وبهذا لم تنطلق غرائز الجماهير المشوقة إلى العدل الاجتماعي لتحقيقه بالنهب والسلب ممن يملكون، وهو نوع من العدل كان الجبرتي يخشاه ويرفضه، ذلك أن مفهوم العدل عنده كان يتضمن أن يلتزم كل إنسان وضعه الاجتماعي فلا يصعد إلى سواه، ولا يهبط إلى ما هو أدنى منه.

ولأن التركيب الطبقي الحديدي ينبغي أن يُحترم، فإن الجبرتي لم يغفر قَطُّ لأهل الذمة محاولتهم الخروج على هذه القاعدة، وخرقهم للناموس، وتطاولهم على المسلمين. ولا شك أن الجبرتي كان ابن عصره في ذلك الوقت، وأنه لم يكن قومياً ولا علمانياً، ولا من الذين يؤمنون بالمساواة بمفهومها الذي أرسته بعد ذلك الثورات القومية في أوروبا ومصر. ومن هنا حرص دائماً على التنديد بأهل الذمة لأنهم لم يبقوا في مكانتهم، وهي عنده دائماً أقل من مكانة المسلمين. وهو يعترض على الإخلال بهذه القاعدة سواء كان خرقها يسيراً أو جسيماً.

وعلى الرغم من أن كثيراً من القيود التي وُضعت على الأقباط - وغيرهم من المسيحيين - كانت دنيوية محضة لا علاقة لها بالدين، مثل إجبارهم على لبس العمائم السوداء والزرقاء، وتمييز المسلمين بلبس العمامة البيضاء والسير في الطرقات على الجانب الأيمن (١٢٦)، وبعضها يشكل قيوداً على حرية الإنسان - مهما كان دينه - مثل تحريم التجاهر بالإفطار في رمضان، وتحريم المرور أمام المساجد وهم يركبون دابة، إلخ، على

الرغم من هذا فإن الجبرتي كان يقضاً لكل خرق لهذه القيود الدنيوية يرتكبه أهل الذمة. بينما نفهم منه في إيماءات أخرى أن بعض المسلمين - وخاصة الجنود العثمانيين - لم يكونوا يلتزمون بأي قيود دينية، وأنهم كانوا يجهرون بالإفطار في رمضان، فضلاً عن تحللهم الجنسي ومظالمهم الأخرى، إلى درجة أن أحد الجنود زنى بامرأة في أحد المساجد في ظهر يوم من رمضان. وصحيح أن الجبرتي كان يغضب لهذه التجاوزات كلها، لكننا نشعر بأن غضبه في حالة خروج المسيحيين عن قيودهم الاجتماعية أشد. وهو ما يدفعنا إلى الاستنتاج بأن الأمر قد استقر في وجدان الجبرتي على أساس وضع أقل يشغله أهل الذمة، وهو ما كان يستثيره ويدفعه إلى رصد كل تجاوزاتهم بغضب شديد. وقد ذكر من بين مصائب العام الأول للحملة الفرنسية «ترفع أسافل النصارى من القبط والشوام والأروام واليهود وركوبهم الخيول وتقلدهم بالسيوف بسبب خدمتهم للفرنسيين ومشيهم الخيلاء وتجاهرهم بفاحش القول واستذلالهم المسلمين» (١٢٧). وفي عهد محمد علي أشار إلى الأقباط فقال بلهجة عدم الرضا إن الباشا كان «يراعي جانبهم لأنهم صاروا أخصاء الدولة وجلساء الحضرة وندماء الصحبة» (١٢٨)، ولعلها واحدة من المرات القليلة التي أبدى فيها الجبرتي ارتياحه لشيء من تصرفات محمد علي، عندما أعلن منع الأقباط من الخروج عن الحد في كل شيء. فقد علق الجبرتي على هذا الإعلان بقوله: «فما أحسن هذا النهي لو دام» (١٢٩).

إن الحدود بين الطبقات والفئات هي جزء من بنيان العالم عند الجبرتي، يختل باختلالها، ومن هذه الحدود أن تظل المرأة في مكانة أقل من الرجل، لا ينبغي لها أن تتجاوزها وإلا اختل ميزان العدل. وعندما ترجم للحاج أحمد بن محمد الشرايبي المُتوقّى في عام ١٧٥٧م، وهو من «أعيان التجار المشتهرين كأسلافه»، أبدى تقديره لتقاليد الأسرة، ومن بينها أنه «لا تخرج من بيتهم امرأة إلا للمقبرة». وإذا كانت صياغة أي حقيقة تتضمن دلالة اجتماعية فسوف نجد الجبرتي يروي خبر زواج إحدى الأرامل بقوله: «عقد إبراهيم بك الكبير عقد ابنته عديلة هانم التي كانت تحت إبراهيم بك الصغير المعروف بالوالي»، والدلالة الاجتماعية لتعبير الجبرتي لا تكمن في انبعاثه من رؤية جنسية بقدر ما تكمن في رأيه في المرأة ككل كجنس محكوم وتابع «وتحت» الرجل.

ونحن نلاحظ أن الجبرتي قد اشمأز بشدة من مظاهر تحرر المرأة التي جاءت بها الحملة الفرنسية، فقد استفزه خروج نساء الفرنسيين في الشوارع «وهن حاسرات الوجوه لابسات الفستانات والمناديل الحريري الملونة، ويسدلن على مناكبهن الطرح الكشميري». وقد غضب من النوادي التي أنشأوها وسمأها «دور الخلاعة»، وذكر «أنهم أحدثوا بغيط النوبي المجاور للأزبكية أبنية على هيئة مخصوصة منتزهة يجتمع بها النساء والرجال للهو والخلاعة في أوقات مخصوصة، وجعلوا على كل من يدخل إليها قدرًا مخصوصًا» (١٣٠)، وتحدث عن احتفالهم برأس السنة فقال: «وتجمعوا بدار الخلاعة نساء ورجالًا، وتراقصوا وتسابقوا وأوقدوا سروجًا وشموعًا وغير ذلك» (١٣١).

ولا نستطيع أن ننكر أن الفرنسيين قد بالغوا فيما يتعلق باستفزاز المفاهيم الخلقية الثابتة للمصريين، لكن درجة الاستفزاز كما يعكسها الجبرتي تبدو أشد مما حدث في الواقع، وذلك في ضوء الحقائق التي يقدمها لنا الجبرتي نفسه في تاريخه. إذ لم يكن المجتمع المصري متزمنًا أخلاقيًا إلا في الظاهر، فقد كانت نساء الطبقات اللاتي يخرجن للأسواق، والجنود في كل وقت «يلاقشون النساء في مجامع الأسواق من غير احتشام ولا حياء»، وكان البغاء معروفًا، بل إننا نفهم من ترجمة المرأة الوحيدة التي اهتم بها الجبرتي وهي نفيسة المرادية - زوجة الأمير المملوكي مراد بك - أنها كانت تقابل مشايخ الديوان لكي يتوسطوا بينها وبين الفرنسيين في بعض الأمور الخاصة بها. كذلك فإن القاهرة لم تكن خالية قبل الفرنسيين من الأماكن الترفيحية التي تضم الرجال والنساء.

ولعل ما استفز الجبرتي بشدة كان خروج نساء الطبقات الوسطى عن التقاليد، وتزوجهن ببعض الفرنسيين الذين كانوا ينطقون الشهادات بشكل آلي ليتزوجوا. والدليل على أن الجبرتي لم يكن ينظر إلى المسألة بهذا المنظور الأخلاقي، أنه لم يستفز ولم يغضب للشذوذ الجنسي الذي كان منتشرًا في مصر أيامها، ولعل «هيرولد» كان على حق عندما قال: «وقد لاحظ الجبرتي وغيره من الإخباريين العرب عمومًا غرام الفرنسيين بالنساء، ولعلمهم ما كانوا يلحظونه لو كان الفرنسيون يؤثرون الغلمان» (١٣٢). وقد يبدو غريبًا أن الجبرتي الذي استبشع مظاهر المرأة المتحررة لم يستبشع بنفس الدرجة انتشار الشذوذ الجنسي في مصر.

وتلك هي قمة الجبرتي كمفكر محافظ، ينظر إلى الواقع الاجتماعي من خارجه، ويعادي حرية الإنسان بكل أشكالها، فيسلكه في إطار جبرية لا يمكن أن يعيها. إنها ضرورة بلا حرية، لأن الوعي بها يتطلب ألا يكون الإنسان في الأرض، لكن في كواكب أخرى.

بدرجة ما، فإن مشكلة الوعي بتراثنا العربي، تكاد تكون نموذجًا لمشكلة وعينا بالحاضر، واستيعابنا إياه، وبالتالي صحة تفاعلنا معه. فنحن نادرًا ما ننظر إلى الماضي نظرة ترى شمول طواهره الاقتصادية والاجتماعية والفكرية. وبينما يُغرق البعض أنفسهم في حفظ النصوص وترديدها بآلية ميكانيكية تحيلها إلى مقولات فوق الزمان والمكان، فإن آخرين يتعاملون مع هذه النصوص متخلين تمامًا عن منهج تقديسها، لكنهم في الوقت نفسه أعجز من أن يعيدوا فهمها كجزء من ظاهرة كلية شاملة، تفسرها وتفسر بها.

ظلت أعمال عبد الرحمن بن حسن الجبرتي محل اهتمام ورعاية، لكنه اهتمام يركز مشكلة وعينا بالتراث في الجانبين اللذين أشرنا إليهما في الفصل السابق. كثيرون قرأوا أعمال الرجل بتقديس، واقتبسوا منه ما يؤكد أفكارهم أو تصوراتهم، فأطلقوا عليه صفات برعنا في استخدامها حتى أصبحت مبتذلة أكثر من الابتذال ذاته، فهو مؤرخ الشعب والمتعاطف مع نضاله. ثم ما لبث الوضع السياسي المصري، بعد سقوط أسرة محمد علي في ٢٦ يوليو ١٩٥٢م، أن أغرق عالم الكتابة - الصحفية بالذات - بأكثر الكتابات فجاجة، فأصبح الرجل شهيد نقده ومعارضته لحكم محمد علي وتعاطفه مع قضايا الشعب! بينما تكذب نصوصه - إذا فهمت بلا غرض - هذا القول، وعلى العكس من ذلك فإن الرجل كان يعارض من أرضية متخلفة، ومن رؤية تشد إلى الورا.

على أن الذين عارضوا هذا، قد أخضعوا نصوص الرجل للنقد بما قارنوا بينها وبين معاصريه من المؤرخين الأوروبيين، فتناولوا هذه النصوص كجزر منفصلة، وتعاملوا مع الرجل باعتباره «إخباريًا»، لا منهج له ولا رؤية، ولعل حافظ عوض^(١) كان أقسامهم في سخريته منه، سخرية أملتها روح أوروبية لا تستنكف طعن المشاعر القومية. بيد أن هذا كله قد غفل عن أهم نقطة في دراسة الجبرتي - أو غيره ممن تركوا تراثًا يستحق البحث فيه - وهي أن أعماله عينة لدراسة عصره من جانب، ونموذج للاتلجنسيا الإسلامية في هذا العصر، يفيدنا فهم مشكلتها في فهم

التواصل بين الأجيال المتتابة، وما ألقته أزمة الميلاد من ظلال على تطورها التالي، عندئذ قد نقف عند نقطة ترتبط بمشكلة وعينا بالحاضر واستيعابنا إياه.

لقد انتهينا من دراستنا لمنهج الجبرتي في رؤية الظواهر التاريخية^(٢) إلى أن الخط العام الذي يحكم فهم الجبرتي للتاريخ هو النظر إليه باعتباره محكومًا بحتمية جبرية تحقق الإرادة العليا أو الخالدة. فمسار التاريخ عنده يخضع لقوانين كلية ولحتمية مسبقة ترتبط فيها الأسباب بالنتائج، والعلة بالمعلول، لكن هذه الأسباب ليست دنيوية إلا بمقدار خضوعها للناموس الإلهي الذي حدد كل شيء سلفًا. وبينما تتجه حركة التاريخ في منظوره إلى تحقيق العدل، فإن هذا العدل محكوم بعدم تجاوز أوامر الله ونواهيه لأنه العادل الحقيقي، وإن كان قد استخلف في تطبيق عدله خمس طبقات تتسلسل في نظام طبقي هرمي حديدي. يعنو فيه الصغير للكبير، والدنيء للشريف، والأدنى للأعلى، من هنا رفض الثورة ورفض التمرد، وفي أدنى السلم من هرمه الطبقي قيع أهل الذمة وقبعت المرأة: نالهم ونالها من تقريره الكثير، لدى أي بادرة تدل على رغبة في التحرر أو المساواة كان الجبرتي يستنكفها لأنها عنده محاولة للإخلال ببنيان العالم.

سياسيًا كان الجبرتي جزءًا من الانتلجنسيا الإسلامية المتحالفة مع المماليك، تحالف ينطلق من أرضية الاستثمار التجاري المشترك، إذ أخذ المشايخ امتياز بيع حصص الالتزام والتنظر على الأوقاف الكبيرة^(٣). ولم يكن نادرًا أن ينحو هذا التحالف إلى ذيلية من المشايخ للمماليك الذين كانوا يحوزون القوة العسكرية، كما لم يكن نادرًا أن تتفاقم تناقضاته، عاكسة بذلك الصراع بين شريحتين حاكمتين مستغلتين، يضغط فيها المماليك بقوتهم العسكرية، ويضغط فيها المشايخ بمكانتهم الدينية لدى جماهير الشعب وقدرتهم على إثارة نزعات التعصب الديني، من هنا كان دورهم السياسي يدور كله في إطار الحفاظ على البنيان السياسي والاجتماعي للظاهرة المملوكية؛ فهم لا يتحركون إلا إذا مُست مصالحهم الاقتصادية بشكل مباشر، فإذا تحركوا قاموا بأدوار محددة، يتوسطون بين أمراء المماليك أو بينهم وبين الوالي العثماني، أو يقومون في بعض الأحوال بتهدئة غضب الجماهير الشعبية على مظالم المماليك. لكن

الظاهرة الأخطر أن كل انتفاضة شعبية تصدى المشايخ الكبار لقيادتها كانت تجهض عند مرحلة معينة، لكي لا تتجاوز حد الإصلاح في الإطار القائم وتحقيق مصلحة معينة للشرائح المستثمرة من العلماء.

ولا خطأ في القول إن رؤية الجبرتي المنهجية يكملها موقفه السياسي من ظواهر عصره، خاصة أن جانب المعاصرة قد نقل جزءًا كبيرًا من عمله إلى آفاق الشهادة التاريخية يدلي بها عنصر مشارك في الحدث، وعكس بذلك موقفًا سياسيًا أكثر مما عكس رؤية منهجية. لكن الخطأ الحقيقي أن نتعامل مع نصوص الجبرتي ونحن نغفل قيمتها الحقيقية باعتبارها وثائق بالغة الأهمية لفهم عقلية الانتلجنسيا المصرية في عصره، تلك التي لا نستطيع أن نتصورها منبثة الصلة بما نحن فيه، وبما نجهد للوصول إليه.

عاصر الجبرتي مرحلة الانفلات من أسر التجزئة المملوكية إلى زمن الدولة القومية التي كان الأمير المملوكي علي بك الكبير أول روادها في محاولة مبكرة وقصيرة العمر. وهو قد عاصر الحملة الفرنسية على مصر التي وضعت العقلية الزراعية أمام تحدي الرؤية الصناعية الوافدة، وأصبح عليه أن يقارن بين هذه الظاهرة الأوروبية الحديثة وبين ما عاد به العثمانيون من أساليب سياسية بعد رحيل الحملة، ثم كان عليه أن يعيش بوجودان لم يستطع عقليًا أو سياسيًا أن يهضم آثار ذلك كله عندما بدأ محمد علي الكبير يكمل محاولة علي بك الكبير.

سنخطئ أيضًا إذا تجاهلنا وضعية الرجل الطبقي وروافد فكره ومنهجه في التأثير على موقفه السياسي، ذلك الموقف الذي لا تنبع أهميته من أنه تعبير عن فرد بذاته، ولكن لأن هذا الفرد واحد من قليلين تركوا لنا وثائق تتيح لنا أن نفهم عالم الانتلجنسيا المصرية في عصر الدخول إلى آفاق القومية. ليست المسألة إذن نصوصًا مقدسًا، أو تنقذ، لكنها ببساطة: ما مدى دلالة هذه النصوص على موقف الانتلجنسيا في أواخر القرن السابع عشر وأوائل الثامن عشر من أهم ظواهر المرحلة سياسيًا: الدخول في آفاق القومية.

الروح المملوكية

كان طبيعيًا أن ينتج عن المشاركة في أشكال الاستثمار الاقتصادي التي

كانت قائمة بين مشايخ الأزهر والمماليك نوع من التحالف السياسي، انتهى بهم إلى أن أصبحوا «جهازًا من أجهزة الحكم القائم، يقفون في صفه كلما هددته خطر خارجي»^(٤). ومن السهل أن نرصد ممارسات سياسية متعددة تؤكد هذا التحالف، فقد وقف المشايخ في صف الحكم المملوكي حين فاجأ حسن باشا القبطان الأمراء المماليك بحملته، ثم حين هبط الفرنسيون مصر، وكانت محصلة مواقفهم دائمًا مساندة هذا الحكم على الرغم من عديد من التناقضات كانت تظهر بين الحين والآخر^(٥).

ويشكل موقف الجبرتي من الظاهرة المملوكية رأيًا معقدًا بالغ التعقيد، ففي النظرة المتعجلة قد نراه بالغ العداء لظالمهم، لكننا ما نلبث أن ندرك أن تقييمه العام لدورهم كان إيجابيًا. والأرجح أن الجبرتي كان ينظر إلى الظاهرة المملوكية في إطار ينقدها من داخلها، في نفس الوقت الذي يربطها فيه بالتبعية العثمانية، فهو يرى مصر إيالة عثمانية من جانب، ويتحمس لاستقلال المماليك بحكمها الذاتي من جانب آخر. وهو في هذا يوازن موازنة روحية ودينية، فشعوره الديني يغلله إلى دولة الخلافة، ومصالحه تربطه بالظاهرة المملوكية برباط وثيق.

ولأنه مثقل بعصره كما هو مثقل بالشريحة الاجتماعية التي ينتمي إليها، فقد عجز عن فهم الدلالة الحقيقية لثورة الأمير المملوكي علي بك الكبير عندما استقل بمصر عن التبعية العثمانية، وصحيح أنه كان حدثًا عندما قاد علي بك ثورته، إلا أن مجمل رؤيته لها قد خلت من التعاطف فيما عدا لمحات تبدو إعجابًا بالقوة في شكلها المطلق، أكثر منها رأيًا سياسيًا يعبر عن التأييد أو المساندة.

وليست هناك مبالغة في القول إن «محاولة علي بك الكبير للاستقلال بمصر وتطهير البلاد من المماليك ثم تعقبهم في سوريا وتحرير شعبها، هي الإرهاصة الأولى لمولد مصر الجديدة»^(٦). وقد اعتمد علي بك في وثبته على «طبقة تجارية مصرية اغتنت بعض الشيء من نقل محصولات اليمن والحبشة والسودان والهند إلى أوروبا»^(٧). وقد بلغ ثراء هذه الطبقة درجة سُمح معها للتجار المصريين بتملك المماليك، وعرضها ثراؤها - كما هي عادة الحكم المملوكي - لابتزاز شره من الدولة تمثل في المكوس والجمارك التي تكشف أرقام إيراداتها عن مدى ثراء التجار. في مواجهة

هذا الاستنزاف نشط التجار في تحريك الانفجارات الشعبية، وألقوا بثقلهم كله وراء حملات علي بك الكبير التي وجَّهها إلى الشام، ومولوا هذه الحملات بطريقة لم يكن ممكناً دونهم أن تتم أو تنجح^(٨).

بيد أنه من المؤكد أن الجبرتي لم يكن قومياً^(٩) بأي درجة من الدرجات، لذلك فإن موقفه من ثورة علي بك الكبير يتكرر ويتأكد بمواقفه التالية كمفكر سياسي مملوكي المصلحة عثماني الوجدان، ولعله لم يملك الحيوية الذهنية التي ملكها نظراؤه وأنداده لتجاوز هذا الموقف عندما نشط محمد علي ليكمل محاولة علي بك الكبير.

لقد اعتبر الجبرتي ثورة علي بك الكبير واحدة من مراحل انهيار الدولة، لذلك استعرض في ترجمته للأمير المملوكي عبد الرحمن كتحدا دوره في التمكين لعلي بك، واعتبر «أن أبرز مساوئ هذا الأمير معاضدته لعلي بك ليقوى على أرباب الرياسة، وعدم تراخيه في إثارة الفتن وبذر بذور الشقاق بينهم حتى أضعف شوكتهم وأكد العداوة بين الأصفياء. ولما اشتد ساعد علي بك عندئذ التفت إلى عبد الرحمن كتحدا فأخرجه منفيًا، وعندئذ خلا الجو لعلي بك وخشداشينه فباضوا وأفرخوا وامتد شرهم، فهو (عبد الرحمن كتحدا) الذي كان السبب بتقدير العلي القدير في ظهور أمرهم. فلو لم يكن له من المساوئ إلا هذا لكفاه»^(١٠).

إن علي بك الكبير في منظور الجبرتي شر لأنه كان يهدم في أصول بنيان العالم الذي لم يستطع الجبرتي أن يتصوره إلا كما كان: خليطاً من سلطة مملوكية وتبعية عثمانية. لذلك حمل عبد الرحمن كتحدا مسؤولية هذه السوأة، غافلاً عن أن علي بك كان ثائراً ينحو إلى استقلال مصر وإعادة عصر سلاطين المماليك قبل الفتح العثماني، متوجعاً لأن هذا الأمير المملوكي قد «أخرب البيوت، وأخرم القوانين الجسيمة والعوائد المرتبة والرواتب التي من سالف الدهر كانت منظمة»^(١١).

عن لسان علي بك الكبير ينقل الجبرتي قوله: «إن ملوك مصر كانوا مثلنا ممالك أكراداً مثل السلطان بيبرس والسلطان قلاوون وأولادهم، وكذلك ملوك الجراكسة وهم ممالك بني قلاوون إلى آخرهم كانوا كذلك، وهؤلاء العثمانية أخذوها بالتغلب ونفاق أهلها». ثم هو - الجبرتي - يعلق على ذلك بقوله إنه «لو لم يخنه مملوكه محمد بك لرد الأمور على أصولها»^(١٢).

وفي حين يبدو في هذا النص أنه ممن يرون أن أصول الأمور هي استقلال مصر استقلالاً تاماً عن العثمانيين، فإنه يأخذ على علي بك أنه «لم يقنع بما أعطاه مولاه وخوله من ملك مصر بحريها وقبليها الذي افتخرت به الملوك والفراعنة على غيرها من الملوك، وشرعت نفسه وغرته أمانيه وتطلبت نفسه الزيادة وسعة المملكة»^(١٣). والأرجح أن الجبرتي يقصد بكلمة «مولاه» هنا السلطان العثماني الذي ثبت علي بك على ولاية مصر بعد طرده منها، وهو الوضع الذي رضي به الجبرتي، أما أن يحارب علي بك الدولة ويستولي على حكم جزيرة العرب والشام فذلك ما رفضه الجبرتي منه واعتبره علامة على أفول نجمه.

ويبدو أنه كان عسيراً على الجبرتي وقرنائه من مشايخ الأزهر أن ينفصلوا عن الظاهرة المملوكية، ذلك أنهم كانوا أقرب إلى جزء من الظاهرة من كونهم كياناً منفصلاً حتى في الموضوع الذي ندبوا أنفسهم لدراسته، وهو التفقه في الدين، لذلك قال مشايخ الأزهر للوالي أحمد باشا حين هبط القاهرة: «لسنا أعظم علمائها (الضمير عائد على مصر)، وإنما نحن المتصدرون لخدمة أهلها وقضاء حوائجهم عند أرباب الدولة وأهل الحكم فيها»^(١٤). إنهم بهذا التشخيص لدورهم فئة من الوسطاء في قضاء الحوائج يصلون بين الشعب وحكامه، أو بين المصريين والمماليك.



الوالي التركي أحمد باشا

ويصدق هذا التشخيص على مواقف الجبرتي السياسية من الحكم المملوكي، التي كانت في مجملها نقدًا للظاهرة من داخلها، لا يتجاوز الطموح إلى الانقلاب عليها أو الرفض الكامل لها.

ويتأثر الجبرتي تأثرًا بالغًا بالود المملوكي تجاه المشايخ، فهو راضٍ عن الأمراء الذين يقربون العلماء والصلحاء. يقول عن الأمير أيوب بك الكبير، وهو من مماليك محمد أبي الذهب: «وكان من خيارهم، يغلب عليه حب الخير والسكون، ويدفع الحق لأربابه، وشكرت له سيرته، واقتنى كتبًا نفيسة، واستكتب الكثير من المصاحف والكتب بالخطوط المنسوبة، وكان لين الجانب مهذب النفس يحب أهل الفضائل، ذا ثروة وعزوة

وعفة، لا يعرف إلا الجد، ويجتنب الهزل، ويلوم ويعترض على خشداشينه في أفعالهم ولا يعجبه سلوكهم، ولا يهمل حقاً توجه عليه»^(١٥). كذلك كان الأمير يحيى كاشف الكبير «لطيف الطباع حسن الأوضاع، وعنده ذوق وتودد وعطايا، يحب الرسومات والنقوش والتصاوير والأشكال ودقائق الصناعات والكتب المشتملة على ذلك مثل كليلة ودمنة والنوادر والأمثال»^(١٦). وهو ما ينطبق على الأمير رضوان كتحدا الذي كان «يقراً ويكتب ويناقدش ويحاجج، ويعاشر الفقهاء وبياحثهم ويميل بطبعه إليهم ويحب مجالستهم ولا يمل منهم، وعنده حلم وسعة صدر وتؤدة وتأن في الأمور، وإذا ظهر له الحق لا يعدل عنه». ونفس الأمر بالنسبة إلى محمد بك أبي الذهب الذي كان «قريباً للخير، يحب العلماء والصلحاء، ويميل بطبعه إليهم ويعتقد فيهم ويعظمهم وينصت لكلامهم ويعطيهم العطايا الجزيلة، ويكره المخالفين للدين، ولم يشتهر عنه شيء من الموبقات والمحرمات ولا ما يشينه في دينه أو يخل بمروءته»^(١٧).

ومن الثابت أن المحك الأخلاقي في الحكم على الرجال والسياسة كان مرهفًا وحادًا لدى الجبرتي، فمع تقييمه الإيجابي للأخلاقين والصلحاء من أمراء المماليك لم يغفل عن نقدهم. إن إعجابه الأخلاقي الواضح بالأمير رضوان كتحدا لا يمنعه من استخدام نفس المحك لإبراز الوجه الآخر، ذلك أنه - وهو القريب منه لأنه كما قال بلاه سفرًا وحضرًا - لم يغفل عن التنبيه إلى أنه «كان من خيار جنسه لولا طمع فيه»^(١٨).

وبنفس المنهج تتبع الجبرتي - بشيء من القسوة أحيانًا - الآفات الخلقية لمن ترجم لهم، سواء وقف معهم أو ضدهم، كانوا من أصدقائه وزملائه مشايخ الأزهر أو كانوا من الأمراء والولاة، فأعجابه بتدين الأمير محمد أبي الذهب وقربه للخير لا ينسيه ما فعله «آخرًا من الإسراف في قتل أهل يافا بإشارة من وزرائه»^(١٩).

وكثيرًا ما كان الحس الفكه للجبرتي يقوده لإدراك العديد من أوجه التناقض في سلوك المماليك الاجتماعي أو السياسي، مطبّقًا محكه الأخلاقي على التناقض بين المظهر والجوهر في سلوكهم. فقد لفت نظره مثلًا أن الحكم الفرنسي لمصر عندما أفرج عن أسرى المماليك بعد سقوط القاهرة وهزيمة الجيش المملوكي وبشفاعة من أعضاء الديوان، قد وضعهم في موضع يصلح للاعتبار الأخلاقي وللعظة، إذ «دخل

الكثير منهم إلى الجامع الأزهر وهم في أسوأ حال وعليهم الثياب الزرقاء المقطعة، فمكثوا به يأكلون من صدقات الفقراء المجاورين ويتكفون المارين، وفي ذلك عبرة للمعتبرين»^(٢٠). ولهجة التشفي الواضحة هذه تتكرر في دهشته لأن ثلاثة من أمراء المماليك الذين ماتوا بعد مغادرتهم الأرض المقدسة قد دفنوا في قرافة المجاورين، إذ دهش لأن «الناس من القديم يتمنون أن يقبروا بالأرض المقدسة لكونها أرض الأنبياء والصديقين، وهؤلاء الثلاثة بالعكس، فما هو إلا لتطهيرها منهم»^(٢١). وبهذا الحس نفسه رصد الجبرتي عنجيهة أمراء المماليك الذين كانوا قد بنوا عالمًا متكاملًا من المظاهر الشكلية، حرصوا عليه حتى في أسوأ الأحوال المادية لهم. فبعد عودة الحكم العثماني إلى مصر وخروج الفرنسيين، أمر الوزير العثماني أن يعود المماليك إلى ملابسهم القديمة، ففعلوا «وذلك على ما هم فيه من التفليس، وغالبهم لا يملك عشاء لبيته، فضلًا عن كونه يقتني حصانًا وشنشارًا وخدمًا ولوازم لا بد منها ولا غنى للمظهر عنها»^(٢٢).

ولأنه شيخ أزهرى فقد بهره بشكل دائم اهتمام الأمراء والولاة بمؤسسات أداء الشعائر الدينية أو تديريسيها. وتحفل «عجائب الآثار» برصد دقيق لكل المنشآت التي استحدثت أو جُددت في الزمن الذي عاصره - تندرج تحت هذا النوع - كالمساجد والمدارس والأسبلة والكتاتيب والقباب. وفي ترجمته للأمراء والكبراء لم يغمطهم حقهم في المدح والإشادة لما أنشأوه في هذا الصدد، إذ كان حريصًا على استثناء هذه الأعمال ونقلها إلى حساب الحسنات. لذلك ترجم لعلي أغا كتحدا الجاويشية ونبه إلى أنه «كان ذا مال وثروة مع مزيد شح وبخل»، ومع ذلك أكد أن مآثرته الوحيدة هي «السبيل والكتّاب الذي أنشأه»^(٢٣).

وهذا المقياس الأخلاقي المرهف قد دفع الجبرتي دائمًا إلى النظر إلى بعض أنماط السلوك السياسي للمماليك نظرة إعجاب، لأنه اعتمدها كصفات أخلاقية منبئة الصلة تمامًا بظروفها، فهو معجب بالشجاعة وبالدهاء بصرف النظر عن المجال الذي يستخدمان فيه. فالأمير رضوان كتحدا كان «عنده دهقنة ومداهنة وقوة حزم»^(٢٤)، لكن هذه الصفات تعجبه أحيانًا مرتبطة ببعض الظروف العامة كإشادته بالأمير حسن بك الجداوي الذي سجل في حساب حسناته أنه كان في جدة عام ١١٨٤هـ

«وابتلي فيها بأمور ظهرت فيها شجاعته وعُرفت فروسيته». وفي نفس الحساب سجل دوره في ثورة القاهرة الثانية إذ «قاتل وجاهد وأبلى بلاء حسناً، وشهد له بالشجاعة والإقدام كلٌّ من العثمانية والمصرية والفرنساوية»^(٢٥)، على الرغم من أن الجبرتي كان من معارضي الثورة. كذلك حاز الإخلاص كمفهوم أخلاقي وسياسي إعجابه وتقديره، فقد حفظ للأمير المملوكي الشهير إبراهيم بك أنه لم يخضع لمناورات محمد علي ومحاولته لخداعه وتحطيم وحدة المماليك، «فلم ترج سلعته عليه، ووجده حريصاً على دوام التراحم والألفة والمحبة وعدم التفاضل في عشيرته وأبناء جنسه، متحرراً من وقوع ما يوجب التقاطع والتنافر في قبيلته»^(٢٦).

في بعض الأحيان كان الجبرتي يركز رأيه في المماليك بحيث يعتبرهم ظالمين على طول الخط، أو يبدو أنه يقيّمهم تقييماً سلبياً بصورة عامة، فهو يختصر حوادث سنة ١٢٠٩هـ فيقول: «لم يحدث فيها شيء سوى جور الأمراء وتتابع مظالمهم»^(٢٧). لكن هذا الحكم العام لا يتكرر كثيراً، إذ يترك مكانه لتنديد جزئي بهذا الأمير أو ذاك، أو بسلوكه في هذه الواقعة أو تلك، فالأمير قائد أغا كان «يضرب الناس ويحبسهم ويصادرهم في أموالهم»^(٢٨).

والخط العام لنقد الجبرتي للظاهرة المملوكية يتبلور في ضيقه الشديد بالعصف بحقوق الملكية، وهو يحمّل علي بك الكبير مسؤولية فتح هذا الباب، فهو «الذي ابتدع المصادرات وسلب الأموال من مبادئ ظهوره، واقتدى به من بعده»^(٢٩). وهو نمط من السلوك السياسي لم يقبله الجبرتي من أحد، سواء كان الأمير قائد أغا الذي «استولى على كثير من حصص الإقطاع»، أو شقيقه الذي كان «يخطف كل ما مر بخطة باب الشعرية من قمح وتين وشعير وينهب ذلك ولا يدفع ثمناً له»^(٣٠).

وقد نقد الجبرتي بقسوة موقف المماليك من الغزو الفرنسي، وسفّه خططهم العسكرية وحملهم مسؤولية وقوع مصر في يد الفرنسيين، ولكن ذلك لم ينسحب إلى حد رفضهم ككل. وقد خطأ السيد محمد كُريم حاكم الإسكندرية واعتبره من أكبر الأسباب في وقوع مصر في أسر الاحتلال الفرنسي لأنه كان يعتدي على التجار الفرنسيين ويصادر أموالهم، الأمر الذي أثار الفرنسيين ودفعهم إلى غزو مصر، كما أنه

تصدى للأسطول البريطاني الذي جاء يبحث عن الحملة ومنع عنه التموين فترك الشواطئ المصرية بحثًا عن التموين في غيرها، وهو ما سهل للفرنسيين الاستيلاء على مصر، إذ لو بقي الأسطول الإنجليزي أمام الإسكندرية لمنعهم عنها(٣١).

ومما أخذه الجبرتي على المماليك عدم اهتمامهم بالدفاع العسكري «إذ لم يهتموا بشيء من ذلك ولم يكثرثوا به اعتمادًا على قوتهم وزعمهم أنه إذا جاءت جميع الإفرنج لا يقفون في مقابلتهم، وأنهم يدوسونهم بخيولهم»(٣٢). وبلغ من تهاونهم أن أحدًا منهم لم يكن لديه همة «أن يبعث جاسوسًا أو طليعة تناوشهم بالقتال قبل دخولهم وقربهم ووصولهم إلى فناء القصر، بل كلُّ من إبراهيم بك ومراد بك جمع عسكره ومكث مكانه لا ينتقل عنه ينتظر ما يُفعل بهم وليس تَمَّ قلعة ولا حصن ولا معقل، وهذا عن سوء التدبير وإهمال أمر العدو»(٣٣).

وكانت لهجة الجبرتي في الهجوم على المماليك أكثر حدة في مقدمة «مظهر التقديس»، فقد ذكر فيها أنهم «خربوا الثغور، وأشادوا القصور، واستبدلوا أبطال الرجال بربات الخدور والحجال، وشجعان الفرسان بحسان الغلمان، وتسابقوا في حلقة الكميت مع الخيلاء والزهو، إلى ميدان كل خلاعة ولهو». على أن منطلقاته في الهجوم ظلت ضيقًا واضحًا بعسف المماليك بحقوق التملك، إذ كان من نتيجة حكمهم أن «أصبح الغني بالمصادرات فقير وعز بالتقرب إليهم من سفلة السعاة كل حقير»(٣٤).

بيد أن الجبرتي نقد الظاهرة المملوكية من منطلق الانتماء إليها، إذ لم يفارقه قطُّ حرصه على أن يكون حكمهم أفضل. إنه لم يتنبه لحظة - وهو المثقل بعصره - أنهم شيء آخر غير المصريين. ولذلك فنحن نلاحظ أن الظاهرة المملوكية بعد أن تعرضت للانحسار عن وجه مصر قد حازت تعاطفه معها.

ويبدو أنه كان من المتعاطفين مع إبراهيم بك ضد زميله مراد بك، وكانت عيوب المماليك تتركز في الأخير، الذي كان طائشًا سيئ التدبير، بل كان «من أعظم الأسباب في خراب الإقليم المصري بما تجدد منه ومن ممالিকে وأتباعه من الجور والتهور ومسامحته لهم»، لذلك تمنى الجبرتي عندما مات مراد بك أن «الهم يزول بزواله»(٣٥). بينما كان إبراهيم بك

«موصوفًا بالشجاعة والفروسية، ساكن الجأش صبورًا، ذا تودة وحلم، قريبًا للانقياد للحق، متجنبًا للهزل إلا نادرًا، مع الكمال والحشمة، لا يحب سفك الدماء».

ومن المؤكد أن الجبرتي قد اعتبر خرق المماليك للعادات المرعية، وعدم خضوعهم لأوامر أمرائهم، وترخيص هؤلاء لهم في الأمور التي خرجوا بها عن الحدود، اعتبر ذلك بداية انحسار دولتهم. وأخذ على إبراهيم بك أن حلمه قد طال هذا الخروج، فأصبح إهمالًا وترخصًا كان «سببًا لمبادئ الشرور»، الأمر الذي كان بداية النهاية، إذ أخرج حسن باشا الجزائري المماليك من مصر «ولم يزل الحال يتزايد والأهوال يتلو بعضها بعضًا، حتى انقلبت أوضاع الديار المصرية وزالت حرمتها بالكلية» (٣٦).

وإذن، فإن زوال المماليك - على الرغم من مسؤوليتهم عنه - هو عند الجبرتي زوال لحرمة الديار المصرية، لذلك كان طبيعيًا أن يعارض في الإجراءات التي اتخذها الفرنسيون ضدهم، فهو يذكر مقتل عدد منهم كانوا هارين «وعس عليهم الخبيث الأغا» (٣٧).

والأرجح أن الجبرتي كان قد وافق الأمير المملوكي محمد بك الألفي على برنامجه الذي جاء به من إنجلترا، وكان قد نقل إليه، على لسان واحد ممن قابلوا الألفي بعد عودته فذكر أنه عاد من إنجلترا «وقد تهذبت أخلاقه بما اطلع عليه من عمارة بلادهم، وحسن سياسة أحكامهم، وكثرة أموالهم، ورفاهيتهم، وصنائعهم، وعدلهم في رعيتهم مع كفرهم، بحيث لا يوجد فيهم فقير ولا مسيغ ولا ذو فاقة ولا محتاج». واستعرض الراوي الهدايا التي أهداها الإنجليز إلى الألفي، وكانت مناظير فلكية وآلات غريبة من منتجات الحضارة الأوروبية. ثم نقل إلى الجبرتي قول الألفي في حديث له عن «العدالة الموجبة لعمار البلاد»، إذ قال: «إن الإنسان الذي يكون له ماشية يقتات هو وعياله من لبنها وسمنها وجبنتها يلزمه أن يرفق بها في العلف حتى تدر وتسمن وتنتج له التناج بخلاف ما إذا أجاعها وأجحفها وأتعبها وأشقاها وأضعفها حتى إذا ذبحها لا يجد بها لحمًا ولا دهنًا». وانطلاقًا من هذا الفهم المتطور وعد الألفي - الذي كان ينتظر حملة إنجليزية تأتي لتساعده على استرداد حكم مصر - بأنه «إن أعطاني الله سيادة مصر والإمارة في هذا القطر لأمنع هذه الوقائع وأجري فيه العدل ليكثر خيره وتعمر بلاده وترتاح أهله ويكون أحسن بلاد الله» (٣٨).



محمد بك الألفي

والفكرة التي جاء بها الألفي - بعد عام من الإقامة في إنجلترا - مظهر من مظاهر الاختلاف بين فكر «الصناعي» مستغل العصر الحديث، الذي يخضع نفسه إلى درجة أرقى من التنظيم في معاملته لمن يستغلهم، فيضرب إذا ضمن أن الضرب يزيد الربح، ويربت إذا تبين العكس، وبين فكر «الأرستقراطية العسكرية المملوكية» الفاقدة لأي ذكاء استغلالي والتي تدمر الدجاجة التي تبيض لها الذهب. على أن هذا التأثير الشديد بأعلى درجات الوعي الذي قاد خطوات البرجوازية الأوروبية في صعودها للسلطة لم يكن له امتداداته في شخصية الألفي نفسه - الذي مات قبل أن يحقق حلمه - بينما وجد مع تأثيرات أخرى - وبنمط مختلف - الفرصة للتحقق نسبيًا في ظل حكم محمد علي (٣٩).

وقد علق الجبرتي على هذا البرنامج الذي عاد به الألفي بما يعكس رضاه عنه، فتأسى لأن الإقليم «المصري ليس له بخت ولا سعد، وأهله تراهم مختلفي الأجناس، متنافري القلوب، منحرفي الطباع، فلم يمض على هذا الكلام إلا بقية الليل وساعات من النهار حتى أحاطوا به (أي بالألفي) وفر هاربًا».

وربما لهذا السبب رثى الجبرتي الألفي رثاء مُرَّاً، ووضع على لسانه كلاماً ما نظنه قاله، وهو يعكس موقفه من الظاهرة المملوكية ككل. في وصفه لوفاته قال: «وصل إلى قرب قناطر شبرامنت، فنزل على علوة هناك وجلس عليها، وزاد به الهاجس والقهر، ونظر إلى جهة مصر وقال: «يا مصر، انظري إلى أولادك وهم حولك مشتتين متباعدين مشردين، واستوطنك أجلاف الأتراك واليهود، وأراذل الأرناؤود، وصاروا يقبضون خراجك، ويحاربون أولادك، ويقاتلون أبطالك، ويقاومون فرسانك، ويهدمون دورك، ويسكنون قصورك، ويفسقون بولدانك وهورك، ويطمسون بهجتك ونورك». ولم يزل يردد هذا الكلام وأمثاله وقد تحرك به خلط دموي وفي الحال تقايا دماً» (٤٠).

وهذا الرثاء المُر هو ما دفعه إلى التعليق على مذبحه المماليك بصورة تجمع رأيه الإيجابي فيهم واعتراضه عليها إذ قال: «وختم الله للجميع بالخير، فإنه بلغني ممن عاينهم بالحبوس وفي حال القتل أنهم كانوا يقرأون القرآن وينطقون بالشهادتين والاستغفار، وبعضهم طلب ماء وتوضأ وصلى ركعتين قبل أن يُرمى عنقه ومن لم يجد ماء تيمم» (٤١).

والواقع أن ارتباط الجبرتي بالمماليك كان أعمق من ذلك بكثير، والظاهر أن عداؤه الشديد لمحمد علي جعله يفضلهم عليه، ولعله نظر إليه كعثماني يحكم مصر حكماً عثمانياً مباشراً - وهو ما كان الجبرتي يعترض عليه نفس اعتراضه على انفصال مصر عن تركيا - وقد دفعه هذا الارتباط ومفهومه الديني لكل ظواهر السياسة إلى بعض السقطات الواضحة، يقف على رأسها تأييده للجيش الإنجليزي الذي جاء لطرد الحملة الفرنسية عن مصر متحالفاً مع العثمانيين.

فقد روى في حوادث محرم ١٢١٧هـ (١٨٠٢م) - وكان الجيش الإنجليزي ما زال بمصر - نبأ زيارة قام بها القائد العثماني و«وكيله» والوالي العثماني على مصر وكبار رجال الدولة لمعسكر الجيش الإنجليزي بالجيزة. ونقل له حسين بك وكيل القائد العثماني خبر الزيارة، وقال له إن الإنجليز لو أرادوا القبض على كبار رجال الدولة لفعلوا ولمكنهم ذلك من تملك مصر بغير مقاومة. وعلق الجبرتي على هذا قائلاً: «وإذا تأمل العاقل في هذه القضية يرى فيها أعظم الاعتبارات والكرامة لدين الإسلام، حيث سخر (الله) الطائفة الذين هم أعداء للملة هذه (أي

الإنجليز) لدفع تلك الطائفة (أي الفرنسيين) ومساعدة المسلمين (يقصد العثمانيين) عليهم، وذلك مصداق الحديث الشريف «إن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر»، فسبحان القادر الفعال»^(٤٢).

ولأن الجبرتي كان خالي الذهن تمامًا عن صراع الدول الاستعمارية، ولا ينظر إلى السياسة الدولية إلا من حيث موقفها من الملة، فقد دفعه هذا لتأييد الحملة البريطانية التي جاءت بتواطؤ مع المماليك لطرد محمد علي وإعادتهم إلى السلطة. فعندما رفض الأمير المملوكي عثمان بك حسن ما طالبه به زملاؤه من مساندة الحملة عسكريًا، وقال إنه لا يساعد الكفرة على المسلمين، وصفه الجبرتي بأنه يدعي الورع^(٤٣)، وأبدى في صياغة الخبر ضيقًا لأن المماليك لم يتحالفوا معهم «وما كان ذلك إلا ما أَرَادَهُ المولى جل جلاله... من تعسة للإنجليز والقطر وأهله إلى أن يشاء الله»، وإذن فإن «تعسة الإنجليز» - أو هزيمتهم - هي هزيمة للقطر!

وجاء تعليقه النهائي على هزيمة حملة فريزر متضمنًا أسفًا لفشلها فقال: «وهذه الواقعة حصلت على غير قياس، وصادف بناؤها على غير أساس، وقد أفسد الله رأي كلِّ من طائفة الإنجليز والأمراء المصرية وأهل الإقليم المصري لبروز ما كتبه وقدره في مكنون غيبه على أهل الإقليم المصري من الدمار الحاصل (الغالب أنه كان يكتب في أثناء حكم محمد علي وبعد الواقعة بفترة) وما سيكون بعد كما ستسمع به ويُتلى عليك بعضه. أما فساد رأي الإنجليز فلتعديهم الإسكندرية مع قلقهم وسماعهم بموت الألفي وتغريهم بأنفسهم، وأما الأمراء المصريون (يقصد أمراء المماليك وكان يسميهم كثيرًا بالمصرية) فلا يخفى فساد رأيهم بحال (كان الجبرتي قد أشار إلى تفتتهم وانخداعهم بوعود محمد علي وعدم مساعدتهم للحملة). وأما أهالي الإقليم (أي الشعب المصري) فلانتصارهم لمن يضرهم ويسلب نعمهم (أي مساعدتهم لمحمد علي في صد حملة فريزر)، وما أصاب من مصيبة فيما كسبت أيدي الناس وما أصابك من سيئة فمن نفسك، ولم يخطر في الظن حصول هذا الواقع، ولا أن الرعايا والعسكر لهم قدرة على حروب الإنجليز وخصوصًا شهرتهم (أي الإنجليز) بإتقان الحروب»^(٤٤). وهي نصوص تكشف بوضوح عن أنه كان يتمنى لو بقي الإنجليز في الإسكندرية حتى يصلهم المدد، ويتمنى لو

تحالف معهم أمراء المماليك، وكف أهالي مصر عن محاربتهم. وتلك هي قمة مملوكية روح الجبرتي، التي جعلته يقف مع حلفاء المماليك حتى لو كانوا مستعمرين وغزاة.



الجنرال فريزر

حيرة فرنساوية

يكاد يكون من المتفق عليه أن موقف الجبرتي من الحملة الفرنسية قد تغير خلال الفترة بين عامي ١٢١٦-١٢٢٠هـ (١٨٠١-١٨٠٥م)، فقد انتهى في السنة الأولى من كتابه الأول «مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيين» مبلورًا فيه وجهة نظر لا تعترف للفرنسيين بأي فضل، وتكذب عليهم بما لم يفعلوه. وفي السنة الثانية كان قد أعاد صياغة

الجزء الثالث من «عجائب الآثار»^(٤٥)، وهو يتضمن النص المعدل والمنقح من «مظهر التقديس»، وهذا الجزء الثالث هو الرأي النهائي والختامي للجبرتي عن الحملة الفرنسية، بينما يعتبر «مظهر التقديس» التاريخ الرسمي للحملة^(٤٦).

وتتعدد الآراء والاجتهادات في تفسير موقف الجبرتي من الحملة الفرنسية. ويذهب الدكتور محمد أنيس إلى أن الباعث للجبرتي على إعادة كتابة تاريخه كان رغبته في «أن يغير موقفه من الأحداث التي مرت بمصر منذ الغزو الفرنسي حتى سنة ١٢٢٠هـ (١٨٠٥م)، وأن العامل الأساسي الذي دفع إلى ذلك هو خيبة الأمل التي أصابت الجبرتي في الحكم العثماني، عقب عودة العثمانيين إثر خروج الفرنسيين من مصر، والتي جعلته يدرك أن الحكم العثماني لم يكن خيرًا من الحكم الفرنسي بل على العكس»^(٤٧).

وعندنا أن «مظهر التقديس» كان وثيقة اعتذار من الشيخ الجبرتي للعثمانيين، وتبرئة لنفسه من «تداخله مع فرنسا»^(٤٨)، وصحيح أن حجم هذا «التداخل» - أي التعاون أو الاختلاط - غير معروف تمامًا، وليس لدينا ما يؤكد أن علاقة الجبرتي بالفرنسيين كانت وثيقة أو قوية بنفس الدرجة التي كانت عليها العلاقة بين الفرنسيين وبين آخرين من معاصريه وأنداده كالمشايخ البكري والشرقاوي والفيومي، لكننا نلاحظ ما يلي:

أولاً: أن الكتابة عن الحملة الفرنسية في سنة رحيلها عن مصر، كانت بتكليف من العثمانيين ولحسابهم، وربما باقتراح من الراغبين في الكتابة من مشايخ الأزهر. فالملاحظ أن عددًا من المشايخ قد تحمسوا - بعد رحيل الحملة - للهجوم على الفرنسيين، ومنهم الجبرتي والشرقاوي والمهدي والعتار^(٤٨). وما نعرفه عن مبررات هذا الحماس ذكره الشيخ عبد الله الشرقاوي - رئيس الديوان وشيخ الأزهر - في رسالته «تحفة الناظرين فيمن ولي مصر من الولاة والسلاطين» التي قال في مقدمتها: «إنه لما حل ركاب الصدر الأعظم والوزير الأفخم والدستور الأكرم حضرة مولانا الوزير يوسف باشا، بلغه الله من المرادات ما شاء، بمدينة بلبيس في شهر رمضان سنة ١٢١٤هـ، بعد حصول الصلح بينه وبين طائفة فرنسا في قلعة العريش، وذهبت مع بعض علماء مصر لملاقاته، طلب مني بعض الإخوان من أتباع ذلك الصدر الأعظم أن أجمع كتابًا

متضمنًا لواقعة الحال المذكور»(٤٩). وهو ما يعني أن التفكير في التأليف عن الحملة يرجع إلى شهر رمضان سنة ١٢١٤هـ (يناير - فبراير ١٨٠٠م)، وهو الشهر الذي قابل فيه العلماء الصدر الأعظم، ولم يذكر الجبرتي - سواء في «مظهر التقديس» أو في «عجائب الآثار» - أنه كان بين أعضاء الوفد الذي سافر إلى بلبس للسلام عليه(٥٠).



شيخ الأزهر عبد الله الشرقاوي

وفيما يبدو فإن هذا التكليف قد تواتر وكان محل منافسة بين العلماء، وذلك نلحظه فيما كتبه الجبرتي مهوًيًا من شأن كتاب الشرقاوي ومحتقرًا له. فقد ذكر أنه عمل تاريخًا «مختصرًا في نحو أربعة كراريس عند قدوم الوزير يوسف باشا إلى مصر وخروج الفرنسية منها، وأهداه إليه، عدّد فيه ملوك مصر، وذكر في آخره خروج الفرنسيين ودخول العثمانية في

نحو ورقتين، وهو في غاية البرود، وغلط فيه غلطات، منها أنه ذكر الأشرف شعبان ابن الأمير حسين بن الناصر محمد بن قلاوون فجعله ابن السلطان حسن ونحو ذلك» (٥١).

وفي حين تجاهل الجبرتي في «مظهر التقديس» علاقته بالفرنسيين - لأنها لم تكن مشهورة - فإن الشيخ الشرقاوي قد برر في كتابه انقياده لهم «وتداخله فيهم»، فقال: «والسبب الذي أوجب لأهل مصر وقراها بعض الانقياد إليهم (الفرنسيين) عجزهم عن مقاومتهم بسبب هروب المماليك الذين معهم آلات القتال، وأنهم عند قدومهم كتبوا كتبًا وفرقوها في البلاد، وذكروا فيها أنهم ليسوا نصارى لأنهم يقولون إن الله واحد والنصاري تقول بالتثليث، وأنهم يعظمون محمدًا ويحترمون القرآن، وأنهم يحبون العثماني، ولم يأتوا إلا لطرد المماليك الظلمة لأنهم نهبوا أموالهم وأموال تجارهم ولا يتعرضون للرعايا في شيء» (٥٢).

ثانيًا: أن علاقة الجبرتي بالحملة الفرنسية - على الرغم من عدم وضوح حجمها - تتضح من إشارات متعددة وسريعة جاءت في «عجائب الآثار»، لكن هذه الإشارات تقل جدًّا في «مظهر التقديس». ففي «عجائب الآثار» نفهم أنه تردد كثيرًا على مقر البعثة العلمية، وتردد على المكتبة واطلع على الكتب والصور التي صورها لمشايخ الديوان، وشهد بعض التجارب العلمية الكيماوية. ولا يستبعد الأستاذ خليل شيبوب أن يكون الجبرتي من بين العلماء الذين كانوا يتحلقون حول المستشرق مارسيل (٥٣)، والذين كانوا يجتمعون للسمر في دار قاسم بك (٥٤). كما أننا نعلم أن الجبرتي كان على صلة وثيقة بعدد من الذين ارتبطوا بالحملة مثل الشيخ العطار وإسماعيل الخشاب. وفي حين تبدو هذه علاقات علمية وثقافية، فإن علاقته السياسية بهم اتضحت من اختياره أحد الأعضاء التسعة الذين شكلوا الديوان الثالث الذي ساعد الجنرال مينو، فشارك أسوأ قواد الحملة وأكثرهم تركيزًا على طابعها الاستعماري.



خليل شيبوب

وبالقطع فإن الجبرتي كان يشعر بأن عضويته في هذا الديوان كانت عاهة سياسية لا ينبغي الاعتراف بها، فهو في «مظهر التقديس» يتجاهل الخبر تمامًا، واكتفى بالقول إنهم «شرعوا في ترتيب الديوان على نسق غير الأول من تسعة أنفار متعممين (أي علماء) لا غير، وليس فيهم قبطي ولا وجاقلي ولا شامي»^(٥٥). واستمر هذا التجاهل بعد ذلك، فعندما أورد خبر القبض على بعض أعضاء الديوان ذكر اسم المقبوض عليهم ولم يذكر اسم الباقيين وكان منهم^(٥٦). وظل هذا الإحساس يلزمه، فعندما كتب «عجائب الآثار» ذكر نفسه بين أعضاء الديوان بكلمة غامضة هي «وكاتبه» بعد اسم الشيخ الصاوي^(٥٧)، إلى درجة قد تدفع القارئ إلى الظن بأن المقصود هو كاتب الشيخ الصاوي وليس كاتب «عجائب الآثار»^(٥٨).

وربما يتحدد موقف الجبرتي من الحملة الفرنسية بشكل أدق إذا علمنا

أنه عندما عاد الإنجليز والعثمانيون واستولوا على رشيد وأبو قير، وزحف يوسف باشا وعساكره على القاهرة، اعتقل الفرنسيون ثلاثة من أعضاء الديوان هم المشايخ: الشرقاوي والمهدي والصاوي، وأمروا الأربعة الباقين وهم: البكري والأمير والسرسبي و«كاتبه» - أي الجبرتي - أن يكون نظرهم على البلد^(٥٩)، فالجبرتي لم يكن بين المعتقلين، الذين أضيف إليهم الشيخ الأمير في أول المحرم ١٢١٦هـ (١٤ مايو ١٨٠١م)^(٦٠)، وهو ما يعني أن الفرنسيين لم يكونوا ينظرون إلى الجبرتي لا باعتباره متطرفًا يُخشى من تأثيره، ولا جماهيريًا يُخشى بأسه، ولا باعتباره ممن يمكن أن يعارضوهم. وقد افتخر الشرقاوي في كتابه المقدم للصدر الأعظم «تحفة الناظرين» بحادث اعتقاله واعتبره تشریفًا له وبرره بأنه كان «خوفًا من قيام أهل البلد عليهم»^(٦١).

ومما يلفت النظر أيضًا أن الجبرتي لم يشر إلى «مظهر التقديس» في «عجائب الآثار» أي إشارة، وأنه كتب فقرة يصح الاستدلال منها على اعتذاره عنه. فقد قال في مقدمة «عجائب الآثار»: «ولم أقصد بجمعه خدمة أي جاه كبير أو طاعة وزير أو أمير، ولم أداهن فيه دولة بنفاق أو مدح أو ذم مباين للأخلاق لميل نفساني أو غرض جسماني، وأنا أستغفر الله من وصفي طريقًا لم أسلكه وتجارتي برأس مال لم أملكه»^(٦٢). ولعل هذه الفقرة اعتذار عن مقدمة و متن «مظهر التقديس» المليء بالنفاق للوزير العثماني، الذي كافأ الجبرتي على عمله فأسند إليه تحرير التقاويم والمواقيت لاشتغاله بالعلوم الفلكية، وجعل له مرتبًا على ذلك^(٦٣).

وربما لهذا السبب ضمّن الجبرتي «مظهر التقديس» بعض الأخبار التي تعتبر افتراء محضًا، والتي رفعها بعد ذلك من «عجائب الآثار» ووضع غيرها ضدها على طول الخط، فقد علّق على زعم منشور نابليون الأول بأن الفرنسيين يحترمون الإسلام والمسلمين فرفض ذلك وسخر منه وبرر تكذيبه لما ورد بالمنشور: «هؤلاء قد شوهد الكثير منهم يتغوط (أي يخرج فضلاته) وبمسك بأوراق المصاحف ويرميها ملطخة في الطريق ومحل النجاسات، فإنهم لا يستنجون بالماء البتة، وجليلهم وحقيهم يستعمل ما يجده من الأوراق. ودخل بعض الناس دارًا من دورهم فوجد باب المهنة (أي باب المكان المخصص لإخراج الفضلات البشرية) مسنودًا

بمصحف شريف، فأخذه وفتحه فوجده ختمة شريفة مكلفة، فتأثر واغتم وطلب أن يفتديه بدراهم، فامتنع صاحب الدار من بيعه إلا بمبلغ كذا» (٦٤). ويختفي هذا الخبر من «عجائب الآثار» لتحل محله أخبار منها أن «بعضهم (الفرنسيين) كان يحفظ سورًا من القرآن» (٦٥).



نابليون بونابرت

ومن الصحيح أن الجبرتي ككل المصريين قد سعد بجلاء الفرنسيين، وأنه لم يكن راضيًا عن الاحتلال كل الرضا، لكنه لم يكن مقاومًا له، لعله

اعتبره نوعًا من القضاء والقدر رضي به، فهو محنة أتى الله بها ويذهب بها. ولكن من الصعب الموافقة على الرأي القائل إن الجبرتي قد غيّر رأيه في العثمانيين، صحيح أن الوزير العثماني لا يُذكر في «عجائب الآثار» إلا بـ«الوزير» فقط دون تشریف، إلا أن سوء ظن الجبرتي في العثمانيين كان متوفرًا منذ بعثة حسن باشا الجزائرلي، وهو ما سنفصله فيما بعد.

وربما يفيد أن نضع محكًا رئيسيًا نقيس عليه موقف الجبرتي السياسي من الحملة الفرنسية، ذلك أن الوقوع في هوة اعتبار أي شكل من أشكال رفض الحملة الفرنسية ثورية واستنارة، هو ديماجوجية فكرية نرفضها، فلا فرق عندنا بين العثمانيين والفرنسيين، وهذا المحك هو: هل كانت لدى الجبرتي بذور فكر قومي؟ والتفرقة بين الفرنسيين والعثمانيين هي تفرقة بين استعمارين لا فارق جوهريًا بينهما. وفي حدود فكر العصر فإن الطموح لأن تكون مصر إيالة عثمانية لها استقلال ذاتي في كل شؤونها الداخلية يعتبر محكًا مقبولًا لدينا.

وصحيح أن علي بك الكبير قد طور هذا الطموح إلى أفق أكثر رحابة دُعيًا إلى الاستقلال عن العثمانيين، ولكن طموحه القومي ذاك قد أجهض، ولا يبدو أن الجبرتي كان موافقًا عليه كما أشرنا إلى ذلك من قبل.

وتعتبر آراء الجبرتي السياسية والفكرية - كما أوردها في «عجائب الآثار»، وخاصة الجزء الثالث منه - وثيقة مهمة، لأنها تكشف لنا طبيعة التفاعل بين الانتلجنسيا المصرية والعقل الأوروبي الليبرالي، وهو التفاعل الذي صاغ كل الحلقات التالية من الثورة القومية في مصر والعالم العربي.

لقد واجه الجبرتي بالفعل مجتمعًا فرنسيًا، سواء في التنظيمات السياسية والاقتصادية التي جاءت بها الحملة، أو في الحفلات والمراقص والملاهي، وحتى في أنماط السلوك الشخصي القائم على التحلل من الوقار والتزمت والجمود. صحيح أن هذا المجتمع له وضعيته الخاصة - من حيث إنه أقلية غازية - ولكنه مع هذا كان نقطة التماس بين العقل المصري وبين الليبرالية الوافدة.

فكيف رأى الجبرتي هذا المجتمع الجديد؟

سنحاول هنا أن نبدأ بالفرد تدريجيًّا حتى نصل إليه كعضو في تنظيم ديمقراطي، ومن الطبيعي أن نبدأ بالبداية الطبيعية التي بدأ بها الفكر الليبرالي نفسه: العلم في مواجهة الأسطورة. لنرى كيف واجه كعينة ممثلة للانتلجنسيا المصرية ما جاءت به الحملة الفرنسية من علوم حديثة في الكيمياء والفلك والكهرباء والصحة العامة.

يلور «سلفادوري» في كتابه «الليبرالية» العلاقة بينها وبين العلم، فيقول إن افتراض الليبرالية أن «الحرية تأتي بالخير» ناجم من «وجهة النظر الميكانيكية التي تقول إن كل تغيير يحدث في الكون مرجعه القوة الطبيعية والكيميائية، وهذا ما أثبتته بنجاح عظيم ديكارت ونيوتن وفلاسفة غربيون فطاحل ورجال العلم في القرن السابع عشر»، ويقول أيضًا إن «هذا الاقتناع قد قوى الليبراليين، لأنه جعلهم يشعرون بأنهم كانوا على جانب الأبدية، لأن لفظ الجلالة والقوانين الغامضة الإلهية كانت تقوم مقام الطبيعة والقوانين التي يستطيع البشر فهمها واتباعها عقليًّا».

العلم الطبيعي إذن هو أبو الليبرالية الحديثة، كما أنه أبو الرأسمالية نفسها، وهؤلاء الأبطال الثلاثة: العلم والفكر والطبقة، هم الذين بلوروا جميع الحقوق المتقدمة - بمقياس عصرها - التي حصل عليها الإنسان.

وثمة تأكيد أن الجبرتي قد انبهر فعلاً بالعلوم الفرنسية، فقد وصف في حوادث ديسمبر ١٧٩٨م، زيارته للمقر العلمي للحملة الفرنسية وصفًا مطولاً^(٦٦)، إذ كان طبيعيًّا وهو من العلماء - بالمفهوم المصري للعلماء يومذاك - أن يقوم بزيارة المجمع العلمي، وأن تبهره فيه أشياء عدة، بدءًا بنظام المكتبة نفسه، المناضد والمقاعد، ثم بالطابع الديمقراطي الذي يسوده. فالحضور «يتصفحون ويراجعون ويكتبون حتى أسافلهم من العساكر»، وأيضًا ف«إذا حضر إليهم بعض المسلمين ممن يريد الفرجة لا يمنعونه من الدخول إلى أعز أماكنهم ويتلقونه بالبشاشة والضحك وإظهار السرور بمحبته إليهم، وخصوصًا إذا رأوا فيه قابلية أو معرفة أو تطلعًا للنظر في المعارف». ويقدم الجبرتي، وصفًا تفصيليًّا لبقية أجنحة مقر البعثة، مبدئيًا إعجابه بكل ما فيها، أو راصدًا لها دون هجوم. فقد رأى كتبًا في الجغرافيا وعلم الحيوان والتاريخ وغيرها «مما يحير الأفكار».

هذه الحيرة الفكرية تنطلق بلا شك من انبهار شديد لا يستطيع إنكار ما أمامه أو تكفيره، وكانت التجارب الكيماوية أكثر ما أذهله، واعتبرها من أغرب ما رآه. على أن روحه النقدية لم تظهر إلا عند زيارته للفلكيين، فعلم الفلك هو من العلوم التي كان العقل المصري - وخاصة الجبرتي - يهتم بها ويفهم فيها لارتباطها بالفرائض الدينية ومعرفة الشهور العربية، ولهذا تكررت زيارة الجبرتي لـ«توت الفلكي»، وصف خلالها بعض ابتكاراته، وأخذ عليه أنه لا يهتم بتحقيق أوقات العبادة، وفسر ذلك بأن مباحث الفلك عند المصريين «لأجل أوقات العبادة»، أما الفرنسيون فهم «لا يحتاجون لذلك فلم يعانوه»^(٦٧).

ويلخص الجبرتي رأيًا إيجابيًا في هذا الجانب من خصال الفرنسيين، ويعترف بأن «لهم تطلعًا زائدًا للعلوم، وأكثرها الرياضية، ومعرفة اللغات، واجتهادًا كبيرًا في معرفة اللغة والمنطق، ويدأبون في ذلك الليل والنهار»^(٦٨). ويشوب هذا الرأي الإيجابي إحساس بالتضائل أمام هؤلاء الذين لهم في العلم «أمور وأحوال وتراكيب غريبة ينتج منها نتائج لا تسعها عقول أمثالنا»^(٦٩). على أن إعجاب الجبرتي مع هذا له حدوده المرسومة، فعقله الذي انبهر فعلاً بما رآه من تجارب كيميائية وكهربائية كان يحتاج إلى ما يعطيه اطمئنانًا بأن ما لا يعرفه ليس كثيرًا إلى هذا الحد، ولهذا نلاحظ أن لهجته قد شابتها الشماتة لفشل التجربة التي أجراها علماء الحملة الفرنسية لتطير منطاد^(٧٠).

والإعجاب بالنتائج العلمية كتجارب معملية لا يمتد عند الجبرتي ليشمل الإعجاب بالتطبيق الاجتماعي للعلم، وبالتأكيد فإن الرؤية الأخيرة هي صاحبة الدلالة الأولى على اتباع أسلوب العلم والتكيف معه. وصحيح أن الجبرتي قد أبدى إعجابه ببعض الآلات الهندسية التي رأى الحملة تستعملها في حمل الأتربة وتهديم الأبنية، على الرغم من أنها آلات بسيطة جدًا^(٧١) - وهو ما يعكس مدى تدهور العقل المصري عمومًا وقتها - إلا أن المظاهر الأخرى لتطبيق الأساليب العلمية في التنظيم الاجتماعي والاقتصادي قد أثارت معارضته ورفضه.

ونحن نلاحظ ذلك من عدم رضاه عن محاولة الفرنسيين منع دفن الموتى في الأماكن القريبة من المساكن، وخاصة مقابر الرويعي والأزبكية، وإذا «دفنوا بيالغون في تسفيل الحفر»، واعتراضه على إجراءات الحجر

الصحي، وهو اعتراض تكرر كثيرًا بسبب حرص الفرنسيين على وقاية مصر من الطاعون الذي أصاب جنود الحملة الفرنسية عندما حاصروا عكا. والاتجاه العام لدى الجبرتي لا يبنى بمعارضة للتطبيقات الخاصة بالصحة العامة ما دامت هذه التطبيقات في الإطار الفردي، أما الحجر الصحي - أو الكرتينة بلغة العصر - فالجبرتي يرفضها تمامًا، على الرغم من أنها مظهر واضح من مظاهر الإدراك الاجتماعي بوضع مصلحة المجموع فوق أي مصلحة أخرى. ونحن نلاحظ أن الديوان الذي كان الجبرتي عضوًا فيه قد عارض في إجراءات الحجر الصحي، وتجاوزت المعارضة أعضاء الديوان إلى جماهير الشعب نفسها التي هالها أن يموت مصريون مسلمون في الحجر دون أن تشيع جنازتهم إسلاميًا، وأن تحرق ثياب المرضى والمتوفين. ولم يذكر الجبرتي رأيه في أسباب المعارضة، وأوحى بأن الحجر الصحي كان يسبب أضرارًا فردية. لكن الأرجح أن الجبرتي - الذي كان سنيًا متممًا - كان يعتبره مخالفة للشريعة. وقد اعترض عليه عندما فرضه محمد علي بعد ذلك بسنوات، وذكر شاميًا أنه قد «هلك الحكيم الفرنسي وبعض نصارى أروام وهم يعتقدون بصحة الكرتينة بأنها تمنع الطاعون، وقاضي الشريعة يحقق قولهم ويمشي على مذهبهم، ولرغبة الباشا في الحياة الدنيا وكذلك أهل دائرته وخوفهم من الموت يصدقون قولهم» (٧٢). وتفسر فقرة وردت في كتاب رفاة الطهطاوي «تخليص الإبريز في تلخيص باريز» النظرة السنية المتمزمة حول هذا الموضوع، فقد ذكر أن الشيخ محمد المناعي التونسي المدرس بجامع الزيتونة بتونس قد ألف رسالة في الكرتينة، اعتبرها حرامًا لأنها «من جملة الفرار من القضاء» (٧٣).

والأرجح أن الجبرتي كان يعتبر الفرنسيين كفارًا في الدرجة الأولى، لأنهم عقلانيون، وبهذا لم ينظر إليهم كمسيحيين. وبينما يتحدث عن نصارى القبط والشوام والأروام، فإن صفة الكفر - وليست النصرانية - هي الصفة التي تلصق بالفرنسيين وحدهم - بكثرة في «مظهر التقديس» وبشكل أقل في «عجائب الآثار». وقد ذكر في «مظهر التقديس» رفضه لعقلانية الحملة وإنكارها للأديان كلها بما فيها المسيحية، فقال إنهم «لا يقفون على دين ولا يتفقون على ملة، بل كل واحد منهم ينحو دينًا يخترعه بتحسين عقله، ومنهم الباقي على نصرانيته المتكتم لها» (٧٤).

وقال في مكان آخر: «وعقيدتهم السالكون فيها تحكيم العقل وما تستحسنه النفوس بحسب الشهوات»^(٧٥). ولعل هذا الرأي كان حصيلة مناقشات مع علماء الحملة، ولعله بعض أصداء المنشور الذي وجهه السلطان العثماني سليم الثالث إلى المصريين يدعوهم فيه للجهاد الديني ضد الغزاة، فنحن نلاحظ أن الشيخ عبد الله الشرقاوي لا يختلف في هذا الرأي مع الجبرتي، وربما يفيد رأيه في تحديد موقف الجبرتي والاتلجنسيا المصرية عمومًا من البناء الفلسفي للعلم، فهو يقول إن الفرنسيين ليسوا مسيحيين حقيقيين ولكنهم «فرقة من الفلاسفة إباحية طبائعية»^(٧٦) يقال لهم نصارى قاتوليكية^(٧٧) يتبعون عيسى عليه السلام ظاهرًا، وينكرون البعث والدار الآخرة وبعثة الأنبياء والمرسلين، ويقولون إن الله واحد لكن بطريق التعليل، ويحكمون العقل، ويجعلون منهم مدبرين يدبرون الأحكام، يضعونها بعقولهم ويسمونها شرائع، ويزعمون أن الرسل محمدًا وعيسى وموسى كانوا جماعة عقلاء، وأن الشرائع المنسوبة إليهم كناية عن قوانين وضعوها بعقولهم تناسب أهل زمانهم»^(٧٨).

وهذا الرفض لفلسفة العلم ولتطبيقاته في التنظيم السياسي والاقتصادي، يتحول إلى تحفُّظ تجاه بعض الملامح الأخرى للتطبيقات الليبرالية في مصر، لم تتوازَ تمامًا مع مثيلاتها في فرنسا ذاتها. إذ إن التطبيق في مصر كان محكومًا بلون من ألوان الفعل ورد الفعل الحادين لثورات المصريين وشغبهم اليومي، وعلى الرغم من أن حكم مصر لم يخلص للفرنسيين فإنهم حاولوا أن يحكموها بنفس شعاراتهم كمستعمرين أصلًا وكثوار فرغًا.

وكان منشور نابليون الأول طرخًا للشعارات الليبرالية بكل بكارتها - على الرغم من أنه لم يوضع موضع التنفيذ - وبينما هاجمه الجبرتي بشدة في «مظهر التقديس»، وأفرد فصلًا للرد عليه جعل عنوانه «تفسير بعض ما أودعه هذا المكتوب من الكلمات المفككة والتراكيب الملعبكة»^(٧٩)، وقد رفض في هذا التفسير المنشور جملة وتفصيلاً. فبعد أن قرر كفر نابليون علَّق على نص ورد في المنشور يتضمن الإقرار بمساواة الناس عند الله تعالى، فقال: «هذا كذب وجهل وحماقة، كيف وقد فصلَّ الله بعضهم على بعض وشهد بذلك أهل السماوات والأرض»، وهو تعليق يتجاهل

النص الذي ورد في المنشور نفسه بأن «الشيء الذي يفرق الناس من بعضهم بعضًا هو الفضائل والعقل والعلوم فقط». وواجه سخرية نابليون من المماليك ومطالبة المنشور إياهم أن «يرونا الحجة التي كتبها الله لهم بتملكهم أرض مصر»، فرد عليها بروح تخلو من أي فكاهاة مؤكّدًا فهمه لطبيعة السلطة، فقال: «هذا من الكفر بمكان، فإن الله لا يملك الناس بحجة يكتبها لهم، غايته أن الناس يتداولون البلاد عن أسيادهم كهولًا أو عن أسلافهم أو بالغلبة والقهر». ومع أنه وافق المنشور على أنه بالعلاء والفضلاء يصلح حال الأمة، فإنه انتقد التطبيق لأن الفرنسيين «قلدوا مناصب الأحكام الجليّة للأسافل والرعاغ، كجعلهم برطلمين الرومي، وهو المسمى عند العامة «فرط الرمان»، كتخدا مستحفظان». ومن الواضح أن الجبرتي في «مظهر التقديس» كان معاديًا تمامًا للأفكار التي أتى بها المنشور النابليوني، وهو يستخدم في عدائه أفكارًا متناقضة مما يكشف عن افتعال هذا العداء لغرض مقصود.

والأرجح أن الجبرتي عندما نظر إلى الظاهرة ككل، اكتشف أن الكفرة - أو العقلانيين - يمكن أن تكون لهم مزايا، ولهذا سكت في «عجائب الآثار» عن المنشور دون أن يعلق على عباراته «الملعبكة»، واستطاع أن يرى في بعض المجالات المحددة للتطبيقات الليبرالية خيرًا. فقد أعجبه موقف الفرنسيين من الحريات الفردية، وخاصة رفضهم للسخرة، فروى في حوادث ديسمبر (جمادى الآخرة ١٢١٣هـ) قصة الأشغال العامة التي كانوا يقومون بها لإعادة تخطيط القاهرة، وأردف أنهم «فعلوا هذا الشغل الكبير والفعل العظيم في أقرب زمن، ولم يسخروا أحدًا في العمل، بل كانوا يعطون الرجال زيادة عن أجرتهم المعتادة ويصرفونهم من بعد الظهيرة»^(٨٠). ومن اللافت للنظر أن الجبرتي روى في حوادث عام ١٨٠٢م - بعد خروج الحملة - أن الوالي العثماني شرع في هدم الأماكن المجاورة لمنزله لينبئها مساكن لمعسكره، ونصب خيمة في مقر العمل ليباشره بنفسه، ثم أعد قوائم لتسخير المواطنين للعمل، وعلق الجبرتي على هذه الواقعة ساخرًا من الباشا^(٨١). ولأن السخرة كانت تقليدًا من تقاليد المجتمع المصري وقتها، فإن هذه السخرية تصبح ذات دلالة مهمة على تطور فكر الجبرتي، وهو ما يؤكد أن التطبيق النابليوني لحرية العمل وضمائنه في مصر قد حفر معنى ثابتًا، بحيث سخر الجبرتي من

تسخير الحاكم التركي للناس في بناء مساكن عسكره ويكلفهم مع هذا بإحضار الموسيقى للترفيه عنه.

ومما لفت نظر الجبرتي أيضًا في التطبيقات النابليونية حق الإنسان في المحاكمة القضائية، فأورد في الجزء الثالث من «عجائب الآثار» نص محاضر التحقيق في قضية مقتل الجنرال كليبر التي اتهم فيها الطالب الأزهري سليمان الحلبي. وقد ذكر أنه أوردتها «لما فيها من الاعتبار وضبط الأحكام من هؤلاء الطائفة الذين يحكمون العقل ولا يتدينون بدين، وكيف وقد تجارى على كبيرهم ويعسوبهم رجل أفاق أهوج وغدره...» (٨٢). وروى كيفية القبض على سليمان الحلبي والتحقيق معه دهشًا لأنهم «لم يعجلوا بقتله وقتل من أخبر عنهم بمجرد الإقرار بعد أن عثروا عليه ووجدوا معه آلة القتل مضمخة بدم صاري عسكرهم وأميرهم، بل رتبوا حكومة ومحاكمة». وقارن بين ما فعلوه وما فعله العثمانيون قائلاً: «بخلاف ما رأيناه من أفعال أوباش العسكر بعد ذلك الذين يدعون الإسلام، ويزعمون أنهم يجاهدون، وقتلهم الأنفس، وتجاريتهم على هدم البنية الإنسانية بمجرد شهواتهم الحيوانية» (٨٣).



الجنرال كليبر

وقد انبهر الجبرتي هنا بمفهوم «شخصية العقوبة»، وهو مفهوم ينطلق من الإقرار بحق البشر في المساواة أمام القانون وتحريم العقوبات الجماعية أو الأعمال الانتقامية من الورثة أو الأعداء أو ممن لا يرتكبون جرمًا. وقد أكد الجبرتي أن الفرنسيين قد قبضوا على سليمان الحلبي «وعاقبوه حتى أخبرهم بحقيقة الحال، فعند ذلك علموا ببراءة أهل مصر من ذلك، وتركوا ما كانوا عزموا عليه من محاربة أهل البلد». وأثمر هذا التفاعل ثمرته في وقت قريب. يروي الجبرتي أن مناقشة وقعت بمجلس الديوان بين الوكيل - كان الجنرال الفرنسي فورييه - والأعضاء المصريين بسبب التجاء التجار إلى رفع الأسعار قبل توقيع معاهدة العريش، فأكد الوكيل أن الديوان سيكون مسؤولاً إذا ظلت الأسعار

مرتفعة، وقرأ منشورًا يهدد بالعقوبات العامة إذا تحرك المصريون أو ثاروا، ويقول الجبرتي إنه «لما قُرئ المنشور الفرمان المذكور قال بعض الحاضرين^(٨٤): «العقلاء لا يسعون في الفساد، وإذا قامت الفتنة لزموا بيوتهم». فقال الوكيل: «ينبغي للعقلاء ولأمثالهم نصيحة المفسد وغيره». قال بعضهم: «هذا ليس بجيد، بل العقاب لا يكون إلا على المذنب، فقد قال تعالى: «كل نفس بما كسبت رهينة»». وقال آخر من أهل المجلس: «ولا تزر وازرة وزر أخرى». فقال الوكيل: «المفسدون فيما تقدم أهاجوا الفتنة فعمت العقوبة (يقصد ثورتَي القاهرة وما تلاهما من عقوبات عامة)، والمدافع والبنيات ليس لها عقل حتى تميز بين المفسد والمصلح فإنها لا تقرأ القرآن». وقال آخر: «المخلص نيته تخلصه». فقال الوكيل: «إن المصلح من يشمل صلاحه الرعية فإن صلاحه في حد ذاته يخصه فقط، والثاني أكثر نفعًا»^(٨٥).

وتكشف هذه المناقشة الممتازة عن أن الاحتكاك بين العقل المصري والعقل الفرنسي، أعاد المشايخ إلى تراثهم الديني ليروه بشكل عقلي، ويكتشفوا ما به من مبادئ تتلاءم مع ما جاء به الفرنسيون، في الوقت الذي اضطر فيه هؤلاء إلى التنازل لمبادئهم بإعلانهم شعار «المدافع لا تقرأ القرآن»، أي أنها لا تعرف المبادئ ولا تؤمن بشخصية العقوبة. وقد اشترك الجبرتي في المناقشة السابقة لأنه كان عضوًا في الديوان أيامها. على أن الجبرتي ظل متحفظًا تجاه حرية المرأة على نحو ما سبق لنا وأشارنا إليه.

وكما يحدث غالبًا، فإن الأفكار تظل جميلة ما دامت لا تسبب ضررًا للناس، فإذا أدى تطبيقها إلى ضرر لأقلية وفائدة لأكثرية وضعت في محك الاختبار. لذلك نلاحظ أن الجبرتي قد اعترض بشدة على محاولة الفرنسيين تنظيم الملكية سواء في الزراعة أو في العقارات. وكان الفرنسيون قد توصلوا إلى افتراض بأن ارتفاع الإنتاج الزراعي في مصر رهين بمنح الفلاحين ملكية الأرض التي يزرعونها ملكية خاصة كاملة وشاملة لجميع التصرفات القانونية. واختلفت آراؤهم بصدد نظام الالتزام، فرأى البعض اعتبار الأراضي التي في ذمة الملتزمين من قبيل أملاك الأشراف التي قضت عليها الثورة في فرنسا، بينما رأى آخرون اعتبار الملتزمين ملاكًا فرديين، وقد انتصر الرأي الثاني في بادئ الأمر،

وعومل الملتزمون على أنهم ملاك حقيقيون، وطولبوا كما يقول الجبرتي بأن «يبينوا وجه تملكهم لصك الالتزام عامًّا بالبيع أو الانتقال لهم بالإرث عن أسلافهم، فإن لم يكن له حجة أو كانت ولم تكن مقيدة بالسجل فإنها تضبط لصالح ديوان الجمهور (أي للدولة) وتصير حقًّا من حقوقهم».

على أن الجنرال مينو، وكان من أنصار وجهة النظر الأولى، سعى في نقل ملكية الالتزامات إلى الدولة تدريجيًّا، ومن الواضح أن الجبرتي رفض الموقفين واعتبرهما نوعًا من أنواع التحايل، وعلّق على أولهما بأن «هذا من أخبث الحيل على أخذ الأملاك والعقارات من أيدي أربابها، وذلك أن الناس إنما وضعوا أيديهم على أملاكهم إما بالشراء أو بأيلولتها لهم من مورثهم أو نحو ذلك بحجة قريبة أو بعيدة العهد، فإذا طولبوا بإثبات مضمونها وسجلاتها تعسر أو تعذر لحادث الموت أو الأسفار» (٨٦).



الجنرال مينو

والوسيلة التي اتبعتها الحملة الفرنسية في ضرب نظام الالتزام، هي نفس الوسيلة التي اتبعتها بعد ذلك محمد علي عندما نقل ملكية الأرض الزراعية كلها إلى الدولة. ومن الواضح أن الجبرتي - وإن لم يكن هناك ما يرجح أنه كان ملتزمًا - كان شديد الحساسية في كل ما يتعلق بالملكية. ولعل المظالم التي اتبعتها الفرنسيون في جمع المال، فضلًا عن حسه الديني الأخلاقي، وموقفه المتعاطف مع المماليك، كانت أهم أسباب رفضه الحملة الفرنسية. إلا أن هذا الرفض قد تهذب في «عجائب الآثار» وأصبح أكثر موضوعية في ضوء الظروف التي تلت رحيل الحملة، وبخفوت الإحساس لديه بالخجل لأنه شارك في عضوية الديوان. ومن الصعب التكهن بالموقف الذي كان الجبرتي يمكن أن يأخذه لو أن الحملة

الفرنسية لم تحاصر في مصر الأمر الذي اضطرها إلى تصرفات خشنة مع المصريين لم تكن واردة في خطتها الأصلية. لكن من الواضح أن هذا الرفض عند الجبرتي لم يكن يعني مشاركته أو تأييده لأي عمل عنيف يتضمن ثورة يقوم بها العوام والحرافيش، ولو بمجرد التأيد القلبي.

مشكلة الجبرتي الحقيقية كسياسي هي أنه عجز عن فهم ما كان يجري حوله: عارض المماليك، وعارض الفرنسيين، لكنه لم ينطلق في ذلك من المنطلق الصحيح الذي كان يتفجر في أعماق عصره: منطلق الحركة القومية الزاحفة ترفع أعلام الاستقلال عن تركيا، وعن أوروبا، في وقت واحد.

سيتكرر هذا العجز عن الفهم فيما بقي من الحلقات التي عاصرها الجبرتي: عودة الحكم العثماني المباشر، ثم الحلقة الثانية التي تمثل الوجه الآخر والمناقض: تجربة محمد علي التي أعادت أصداء ثورة علي بك الكبير. لكن ذلك يحتاج إلى حديث آخر.

عجز عبد الرحمن الجبرتي عن رؤية عوامل الانتقال التي كان عصره يموج بها، وكَلَّ بصره عن استشراف ملامح عصر القومية الذي كان يطل بخطى بطيئة ولكنها ثابتة.

كانت مشكلته كمؤرخ هي روحه المحافظة وعقله الجامد، وتلك أيضًا كانت مشكلته كسياسي. وفي حين بدا أحيانًا ناقدًا نافذ الصبر، ساخطًا حاد العبارة، فإن نقده لم يكن تجاوزًا لواقع قائم، أو نفيًا له، وسخطه لم يكن توفًا لتغييره إلى ما هو أفضل منه، ولكن هذا وذاك كانا احتجاجًا على ما اعتبره الجبرتي خروجًا على نواميس الماضي، تلك النواميس التي جعلته ينظر إلى التاريخ كتحقيق لحتمية فرضتها الإرادة العليا بالكتاب والميزان.

وقبل أن نقدم الأدلة التي تؤكد حكمنا على الرجل، نتحفظ فنقول إن أحدًا لا يستطيع أن يفصل فصلًا قاطعًا بين «الجبرتي، صاحب الموقف السياسي»، فالرجل - كما أشرنا من قبل^(١) - كان معاصرًا لمرحلة تزيد على خمسة وأربعين عامًا، تشكل أكثر من ثلث الزمن الذي أرخ له، وهو ما ينقل جزءًا من عمله كمؤرخ، من خانة التاريخ إلى إطار الشهادة التاريخية، وهي بطبيعتها موقف سياسي، وبالحد الأدنى رأي سياسي.

صحيح أننا لا نجد في «قيودات» الرجل التاريخية - أو في المصادر المعاصرة له - ما ينبئ بأنه لعب دورًا سياسيًا محددًا، كمعاصريه من الانتلجنسيا الأزهرية، كالمشايخ السادات والأمير والساوي والشرقاوي والفيومي والبكري وعمر مكرم وغيرهم، فهو لم يكن من المشايخ المتصدرين لقيادة الرأي العام آنذاك، كما أنه لم يحز من المناصب الرسمية سوى منصبه كعضو في الديوان الثالث الذي شارك الجنرال «عبد الله جاك مينو» - القائد الثالث للجمهورية المصرية الفرنسية - حكم مصر...

وصحيح أيضًا أن الرجل كان شحيحًا فيما زودنا به من أبناء عن شخصه، وعن آرائه ومواقفه، وهو ما يتضح من القراءة المتأنية لنصوصه. فهو لا ينقل عن نفسه، في أي اجتماع أو لقاء حضره، ما يدل على أنه أدلى

برأي جهري في أمر من الأمور، أو شارك في نقاش حول موضوع سياسي، وهو يبدو متلقيًا للأنباء أكثر مما يبدو مشاركًا في الأحداث...

ثم إن الرجل مجهد للباحث في نصوصه، فهو صاحب رأيين متناقضين تمامًا تجاه حدثين من أهم ما عاصر - وما أَرَّخ - من أحداث، وهما: الحملة الفرنسية على مصر، والفترة الأولى من الحكم العثماني المباشر الذي تلا رحيلها. وهو تناقض ترك الجبرتي لنا وثائقه في كتابين يؤرخان لتلك الفترة، ففي أولهما «مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيين» صوّر المحتلين الفرنسيين في صورة الشياطين الأشرار، في حين وضع العثمانيين في الكفة الأخرى. وعاد في ثانيهما، وهو الجزء الثالث من «عجائب الآثار»، ليعكس الآية، فإذ العثمانيون هم الأشرار الفجار، وإذ الفرنسيون هم الأبرار الأطهار. وهو قلب في المواقف، ينسف أي إمكانية للاعتماد عليه كمصدر لفهم موقف الانتلجنسيا المصرية من زمن القومية...

تلك كلها تحفظات لا يجوز إهمالها، ولكن يتحتم فهمها على وجهها الصحيح، قياسًا على منطق مختلف:

● واقع الأمر يقول إن الرجل، وإن لم يلعب دورًا سياسيًا مذكورًا كأنداده من المشايخ المتصدرين لقضاء حوائج الناس، فقد كان بنص قيوداته متدخلًا في شؤون السياسة، فهو صاحب علاقة وثيقة بأمراء المماليك في العصر المماليكي، وهو على صلة بدوائر الحكم في الجزء الأول من الحكم الفرنسي لمصر عن طريق صديقه: حسن العطار وإسماعيل الخشاب. أصبحت صلة مباشرة، ومشاركة فعلية في ذلك الحكم، حين عُيِّن عضوًا بالديوان الثالث - أو مجلس الوزراء المصري الأهلي بتعبير د. لويس عوض.



لويس عوض

وفي فترة الغليان التي فصلت بين رحيل الحملة الفرنسية عن مصر (١٨٠١م)، وبين تولي محمد علي لحكمها بإرادة نقيب الجرف وكبار التجار وحلفائهم وشركائهم من مشايخ الأزهر (١٨٠٥م)، ظل الجبرتي نائب الصلة بالأنشياخ (...)، يُعنى بتتبع نشاطهم، ونشاط الباشوات العثمانيين منازعي الدولة (العثمانية) في السلطة والنفوذ. فلم يمنعه اشتغاله بشؤونه الخاصة (...) عن التردد على محمد الألفي الكبير وغيره من البكوات، كالأمير ذي الفقار البكري، وحضور مجالس الباشا العثماني أحمد خورشيد باشا، وزيارة عمر مكرم وأحمد المحروقي وغيرهما من المتصدرين من المشايخ والأعيان في وقته (٣).



أحمد خورشيد باشا

وهذا التداخل في شؤون السياسة، يجعل الرجل مصدرًا لفهم حركتها، ويجعله - وهذا هو الأهم - مصدرًا لفهم طبيعة العلاقة بين الانتلجنسيا الأزهرية وبين المماليك والعثمانيين والفرنسيين ومحمد علي، مصدرًا لا يقلل من أهميته أن صاحبه لم يلعب دورًا مذكورًا أو متميزًا في الحركة السياسية، فالرجل - فيما هو واضح من وثائقه - لم يكن مؤهلًا للقيام بدور سياسي، أو الطموح لأداء هذا الدور، بعكس معاصر له هو السيد عمر مكرم الذي قاده طموحه للتصرف كزعيم شعبي، لا يقل مقامه - في نظر نفسه - عن مقام الباشا العثماني ذاته - لكنه كان مشاركًا على نحو ما في الحياة السياسية بحكم علاقاته وصدقاته وانتمائه لشريحة اجتماعية نشطة ومؤثرة.

● والخسارة التي يستشعرها الباحث لعدم إفادة الجبرتي في الحديث عن نفسه، يمكن التقليل من شأنها إذا تنبهنا إلى أنه قد تحدث عن أنداده من العلماء والمشايخ، بصراحة لم تتعفف عن التجريح، وفي شمول أحاط بأوضاعهم الاجتماعية وارتباطاتهم

السياسية. وهو ما يجعل شحه في الحديث عن دوره في الدرجة الثانية من الأهمية، ويعطي شهادته قيمتها كمصدر لتقييم الموقف السياسي للانتلجنسيا المصرية في عصره.

● وتناقض موقف الجبرتي السياسي من الحملة الفرنسية، والفترة الأولى من الحكم العثماني، ظاهرة تنشُد تفسيرًا ولا تدعو للنكوص عن البحث أو العجز عن الفهم، وهي - بعكس ما يُظن - تغني فهمنا لمواقف الرجل، ولآراء أُناده، ولا تبرك هذا الفهم، أو تقف دونه.

الأهم من ذلك كله، أن كتب الرجل هي النص الوحيد المتوفر بين أيدينا - حتى الآن - حول رؤية الانتلجنسيا المصرية لزمان القومية المطل، وهي تعكس رفضًا لهذا الزمن وتشككًا فيه، ومحافظة تجاهه. ومع أننا نجد في قيودات الرجل آراء - لآخرين - أكثر نضجًا من آرائه، ومواقف - لبعضهم - أكثر استنارة من مواقفه، لكن نضج هؤلاء واستنارتهم أمر نسبي، فهو نضج المحافظة واستنارة الرجعية.

وحين نعتمد الجبرتي كمصدر لفهم رؤية الانتلجنسيا المصرية لزمان القومية، فسوف نتأكد أن الكثير مما طرحته البرجوازية العربية بعد ذلك من مقولات في نفس الموضوع، لم يتنكر للجذور التي نتحسسها ونحن نقرأ «عجائب آثاره»، ولو تنبهنا له لوَقَّر ذلك علينا كثيرًا من الخطأ ومن الشطط في فهم الحلقات التالية من تطور الفكرة القومية في أفقها البرجوازي، ولوجدنا مؤشِّرًا بالغ الدلالة على الأزمة البنيوية للبرجوازية العربية عمومًا - والمصرية خصوصًا - تلك التي جعلتها تطرح مقولاتها جميعًا، إما بشكل ناقص، أو مشوه، أو بهما معًا.

إطالة واحدة على وثائق عصر الجبرتي كافية لكي نكتشف ملاحظة ذات دلالة، فعلى غير توقُّع صدر أول «مانيفستو قومي مصري» عن شخص لا ينتمي إلى الانتلجنسيا الأزهرية بأي سبب يتعلق بالوعي، وهو «الجنرال يعقوب»، وكان من زعماء القبط الذين تأثروا بالفرنسيين. صحب الجنرال الفرنسي ديزيه في حملته على الصعيد، وتأثر - فيما يبدو - بأفكاره، وقيل فيما بعد أن يكون قائدًا لأول جيش مصري تشكَّل من المصريين - بعد قرون مُنعوا فيها من حمل السلاح - فيما عُرف بـ«الفيلق القبطي».



الجنرال يعقوب

رحل الجنرال المصري يعقوب مع الحملة الفرنسية تطبيقًا لمعاهدة العريش، التي أباحت لمن يريد من المصريين أن يصاحب الجيش الفرنسي في جلائه عن مصر. وكان هدفه - كما رواه بنفسه لرفيق تعرف به على ظهر الباخرة هو الفارس لاسكارس - السعي لدى وزارات الخارجية الأوروبية للاعتراف باستقلال مصر وضمن هذا الاستقلال، وهي المهمة التي فشلت حين مات الجنرال يعقوب على ظهر الباخرة، فمضى تاركًا مشروعه أحاديث شفوية سجلها فيما بعد الفارس لاسكارس وقدمها إلى وزارة الخارجية الفرنسية.

ولكيلا نفتقر إلى التسامح في تقييمنا لموقف الشيخ الجبرتي - كممثل للاتلجنسيا الأزهرية - من عصر القومية المطل، ينبغي أن نعترف بأن مشروع الجنرال يعقوب، كمحافظة الجبرتي وأنداده، تعكس نفس الجوهر. فها نحن أمام مشروع قومي لا يرى استقلال مصر إلا من خلال صيغة أقرب إلى الحياد السويسري. فهو استقلال تحت الحماية الأوروبية، وبضمنان أوروبي، لا ينظر صاحبه إلى مصر كوطن له أهدافه ومصالحه، ولكنه ينظر إليها بعيون سادته، باعتبارها الحلقة المهمة بين طرق التجارة

في عالم ذلك الزمان. وهي نظرة لا تختلف - من حيث الجوهر - عن تبعيتها لدار الخلافة، أو حتى للفرنسيين، غاية ما هنالك أن بطاركة الرأسماليات الأوروبية حلوا في المشروع اليعقوبي محل الخليفة في المنظور الجبرتي.

و حين نتقصى الطريقة التي استوعبت بها الانتلجنسيا المصرية - طليعة الطبقة الوسطى التجارية - زمن القومية المطل، فسوف يتضح أنها كانت تبحث عن «سيد»، وأن الخلاف بين مفرداتها كان يدور حول المفاضلة بين السادة.

وقد رأينا كيف عارض الجبرتي الاحتلال الفرنسي لمصر، فجاءت معارضته، كما عكسها كتابه «مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيين»، نوعًا من تفضيل احتلال على احتلال، مقياسه فيه ديني بالأساس وليس قوميًا، لذلك فضّل العثمانيين وهم أهل الملة على من يدينون بغير هذه الملة. لكنه عاد في «عجائب الآثار» يقلل من تحامله على الفرنسيين، ومن إعجابه بالعثمانيين، فكشف عن وجهه الانتهازي الذي دفعه لكتابة «مظهر التقديس» هدية منه للصدر الأعظم العثماني، واعتذارًا «عن تداخله في الفرنسيين» وتعاونهم معه على العهد الذي كان فيه عضوًا في الديوان الثالث.

لكن مقياسه الديني في تفضيل أي الاحتلالين عاد واختل بين يديه، عندما تعارض مع روحه المملوكية ومصالحه الدنيوية التي ارتبطت إلى درجة كبيرة بالمماليك. لذلك تأسى لأن حملة فريزر الإنجليزية - التي جاءت باتفاق سابق مع الأمير المملوكي محمد بك الألفي - قد فشلت، فانتمى بأساه ذاك إلى المماليك سياسيًا بصرف النظر عن مخالفتهم لأصدقاء الملة أو أعدائها. وبالمقياس على موقفه ذاك، يمكن القول إنه لولا عداء الفرنسيين للمماليك، ونزوعهم لطردهم من حكم مصر، ورفعهم لشعار تسليمها لأهلها، لولا ذلك فلربما أيد الجبرتي الاحتلال الفرنسي لمصر ولوقف في صفه.

وإذا كان من اليسير أن ندرك أن الجبرتي قد عارض الحكم العثماني المباشر الذي أعقب جلاء الفرنسيين عن مصر، فإن اكتشاف مبررات هذا الموقف يبدو أقل يسرًا.

ولم تكن تلك هي المرة الأولى التي يعاصر فيها الجبرتي حكمًا عثمانيًا مباشرًا لمصر، فقد عاصر الفترة التي جاءت فيها بعثة حسن باشا الجزائري لتأديب المماليك لأنهم منعوا الجزية عن الباب العالي^(٣). وقد أفاض الجبرتي في ذكر المظالم التي ارتكبتها جنود هذه الحملة، ورصد ما حدث منهم من الاستيلاء على السلع بأثمان أقل من قيمتها، وقتلهم للباعة من المصريين^(٤)، وما ارتكبوه من طلب الكلف والمغارم، فذهي الفلاحون على ما هم فيه من موت البهائم وهياف الزرع، فتغيرت قلوب الخلق جميعًا على حسن باشا، وخاب ظنهم فيه، وتمنوا زواله، وفشا شر جماعته وعساكره القليونجية في الناس، وزاد فسقهم وشرهم وطمعهم وانتهكوا حرمة المصر وأهله للغاية^(٥). ولا نستطيع الاعتماد على «مظهر التقديس» كمصدر دقيق لتبيان رأي الجبرتي في العثمانيين وتصرفاتهم عقب جلاء الحملة الفرنسية عن مصر، ذلك أن «مظهر التقديس» كان عريضة اعتذار رفعها الجبرتي إلى الصدر الأعظم العثماني عن سلوكه السياسي أثناء الحملة، لذلك ملأه بنفاق مزرٍ للعثمانيين، تمثل في إغفال كثير من المظالم التي ارتكبتها جنودهم أثناء دخولهم القاهرة، حتى تلك المظالم التي اعترض عليها قادة الجيش العثماني وعاقبوا مرتكبيها من الجنود، والتي عاد فذكرها بعد ذلك في الجزء الثالث من «عجائب الآثار». ويشمل نقد الجبرتي للعثمانيين ممارساتهم السياسية إبان وجود الحملة في مصر، وحكمهم المباشر الذي تلا رحيلها والذي استمر إلى أن أنهت ثورة ١٨٠٥م الحكم التركي المملوكي لمصر واستقل بها محمد علي. وتكشف المقارنة السريعة بين «مظهر التقديس» و«عجائب الآثار» دلالة موقف الجبرتي من الحكم العثماني المباشر. فهو في حوادث رجب ١٢١٤هـ يذكر دخول العثمانيين إلى الديار الشامية، فلا يعلق في «مظهر التقديس» على ذلك، لكنه في «عجائب الآثار» يكمل الخبر على وجهه الصحيح فيقول: «وعسفوا في البلاد الشامية، وضربوا عليهم الضرائب العظيمة وجبوا الأموال، وفعلوا ما لا خير فيه من الظلم وقتل الأنفس بسبب استخلاص الأموال»^(٦).

وأحيانًا ما كان الجبرتي في «مظهر التقديس» يخفف في صياغة ما ارتكبه العثمانيون من مظالم، ثم يعود فيعيد الصياغة في «عجائب الآثار» راويًا الوقائع على أصولها. فهو في الكتاب الأول يروي واقعة القبض على

سليم بك أبي دياب الأمير المملوكي، فيقول إن العثمانيين هجموا على المنيل لهذا الغرض فلما لم يجدوه «أحضرُوا متاعه وجماله»^(٧)، في حين أنها في «عجائب الآثار»: «فلم يجدوه فنهبوا القرية»^(٨)، والفرق شاسع بين إحضار المتاع والجمال وبين نهب القرية.

ومن الصعب الأخذ بالرأي الذي انتهى إليه أستاذنا الدكتور محمد أنيس الذي رأى أن الجبرتي كتب الجزء الثالث من «عجائب الآثار» كإعلان عن عدم اقتناعه بالموقف الذي اتخذه في «مظهر التقديس»، وعند الدكتور أنيس فإن الباعث النفسي لكتابة «عجائب الآثار» «كان رغبة الجبرتي في أن يغير موقفه من الأحداث التي مرت بمصر منذ الغزو الفرنسي حتى سنة ١٢٢٠هـ، وأن العامل الأساسي الذي دفع إلى ذلك هو خيبة الأمل التي أصابت الجبرتي في الحكم العثماني عقب عودة العثمانيين إثر خروج الفرنسيين من مصر، والتي جعلته يدرك أن الحكم العثماني لم يكن خيرًا من الحكم الفرنسي، بل على العكس ربما يكون الحكم الفرنسي من بعض الوجوه خيرًا من الحكم العثماني، ولذلك فالجبرتي يغير موقفه من الحكم الفرنسي وعودة العثمانيين ليصبح أكثر موضوعية وأقل عاطفية مما كان عليه في «مظهر التقديس»^(٩).

ذلك رأي يتجاهل إلى حدٍ كبير المأزق السياسي الذي وقع فيه الجبرتي بقبوله عضوية الديوان، وهو نفس المأزق الذي وجد الشيخ عبد الله الشرقاوي نفسه فيه فدفعه إلى تأليف كتابه «تحفة الناظرين». كما أنه لا يبرر بعض الصفات التي ألصقها الجبرتي بالمسؤولين العثمانيين نفاقًا وتقربًا واعتذارًا، والتي عاد وحذفها من الجزء الثالث من «عجائب الآثار». فهو في «مظهر التقديس» لا يتحدث عن الوزير العثماني يوسف ضيا باشا إلا بلقب «حضرة الوزير الصدر الأعظم»^(١٠)، لكنه في «عجائب الآثار» يكتفي بلقب «الوزير» فقط دون تشریف^(١١). وهو في الكتاب الأول يتحدث عن «حضرة جناب حسن باشا القبطان»^(١٢)، لكنه في «عجائب الآثار» يتحدث عن حسن باشا القبطان دون إضافة أخرى^(١٣).

ليس هذا فقط، بل إن الحكم على رجال الدين العثمانيين يتغير في منظوره بشكل صريح، فعندما عُيِّن قاض عثمانى جديد لمصر بعد رحيل الفرنسيين وعودة العثمانيين، وصفه بأنه «من فضلاء المحققين ونبلاء المدققين»، ودعا أن «يسدد الله أحكامه ويرفع على منار الشريعة

أحكامه»^(١٤)، لكن هذه الأوصاف كلها تختفي في «عجائب الآثار» لتحل محلها عبارة تحمل نقيضها تمامًا هي «وله مسيس من العلم»^(١٥).

وهو في «عجائب الآثار» ينقد الوزير العثماني وخططه الحربية التي أدت إلى الإساءة لموقف المصريين والعثمانيين عقب توقيع معاهدة العريش، فقد ذكر أن الفرنسيين أخلوا قلعة الجبل - وباقي القلاع التي أحدثوها - ونزلوا منها فلم يطلع إليها أحد من العثمانيين، ولم يلتفتوا لتحصينها ولا ربطها بالعساكر والجبخانه، وأعرضوا عن المحاذرة، وركبهم الغرور لأجل نفاذ المقدور^(١٦)، ولكنه يتعمى عن هذا النقد فلا يذكره في «مظهر التقديس».

ولا فائدة في تتبع المقارنة بين الكتابين لتأكيد الفكرة التي أردنا إثباتها، إذ إن النصوص التي تحمل الرأي في أحدها ونقيضه في الآخر، أو تحمل خبرًا ونفيه، هي أكثر من أن تُحصى. إن واقعة مثل نهب الجنود العثمانيين للمنيل عندما لم يجدوا سليم بك أبا دياب، لا تحتاج إلى كل هذه السنوات التي مرت بين كتابة الكتابين لإبداء الرأي فيها، أو لتغييره بشأنها، لكي نقول إن الجبرتي قد أعاد النظر في موقفه من العثمانيين.

وإذا وضعنا في الاعتبار منطلقات الجبرتي في النظر إلى الظواهر السياسية في عصره فسوف نلاحظ أن نظرتة للعثمانيين كانت نظرة سخط إذا ما حكموا حكمًا مباشرًا وصريحًا، وكان ينطلق في سخطه هذا من أرضية واضحة ولا لبس فيها.

إن حس الجبرتي المرهف تجاه حقوق الملكية كان دافعًا أساسيًا في حكمه على الأمور، وقد كره من الممالك عدم احترامهم لهذه الحقوق، وخاصة ما يتعلق منها بنوع الملكية التي كان يحوزها، كناظر على عدة أوقاف. لذلك أشار بسخط إلى أن من مظالم العثمانيين أنهم جاءوا بشخص «يتولى النظر والتفتيش على الأوقاف المصرية السلطانية وغيرها، ويده دفاتر ذلك، فجمع المباشرين واستملاهم، وكذلك كاتب المحاسبة، وبث المعينين لإحضار النظار بين يديه وحاسبهم على الإيراد والمنصرف، وأظهر أنه يريد بذلك تعمير المساجد وإجراء شروطات الأوقاف والمساجد الكائنة بالقرى المصرية، وانضمت إليه الأغوات، وطلب كل من كان له أدنى علاقة بذلك، واستمروا على ذلك بطول السنة، ثم انكشف الأمر، وظهر أن المراد من ذلك ليس إلا تحصيل

الدراهم فقط وأخذ المصالحات والرشوات بقدر الإمكان»^(١٧).

وقد أزعجه أنه في العام التالي فرضت ضريبة على هذه الأوقاف، فقد ذكر أن شريف أفندي الدفتردار أحدث على الرزق الإحباسية المرصدة على الخيرات والمساجد وغيرها مال حماية على كل فدان عشرة أنصاف وأقل وأكثر في جميع الأراضي القبلية والبحرية. ورصد الجبرتي بصبر شديد الإجراءات الإدارية التي تتبع لإثبات أن هذه الأرزاق تخص مقدم الطلب، والتي كانت عملية استنزاف عن طريق رشوة الجهاز الإداري العثماني الفاسد، وكيف أن عدم دفع تلك الرشاوى كان يهدد بتعنت من بيدهم الأمر، فيصادروا الحق الذي كان نظار الأوقاف يمارسونه على أوقافهم وكان أشبه بحقوق الملكية^(١٨).

ومن ملامح الفوضى الاقتصادية التي أزعجت الجبرتي من العثمانيين، كثرة الغرامات والكلف، فقد رصد بضيق أن عودة العثمانيين بعد رحيل الحملة الفرنسية قد بدأت بأغا وصل إلى القاهرة يبشر أهلها بعودة أهل الملة، وقبل أن يفرحوا بالبشارة اكتشفوا أن القادم هو أغات الجمارك، أي «المكوس بمصر بولاق ومصر القديمة»، وأنه أمر «بالتحكير على جميع الواردات من أصناف الأقوات، فيشتريها بالثمن الذي يسعره هو بمعرفة المحتسب، ويودعه في المخازن»، كما أعلن أغات الجمارك أن تكاليف رحيل الحملة الفرنسية عن مصر - التي التزم بها العثمانيون في معاهدة الجلاء - هي مسؤولية المصريين، وكلفوا السيد أحمد المحروقي كبير التجار «بتحصيل الثلاثة آلاف كيس المعينة لترحيل الفرنسيات»^(١٩).

وهنا لم يغفل الجبرتي عن الجانب الفكه في هذه المهزلة، فرصد بأسى أن أول من دخل من العثمانيين كان «أمير المكوسات ومحكر الأقوات، وأول مطلوبهم مصادرة الناس وأخذ المال منهم وتغريمهم»^(٢٠).

وقد رصد بصبر ظواهر متعددة من هذا اللون تكشف عن رأيه في أن الدولة العثمانية هي مجمع كبير للصوص، وذلك عن طريق إرسال الططري - رسول أو سفير - الذي يحمل البشائر أو الأخبار المهمة. ورصد بإفاضة الأموال التي كان ينهبها هذا السفير من كل قرية يمر بها موكبه، فيما عُرف بـ«حق الطريق»، وسخر من البشائر التي كانوا يحملونها مثل تولية سلطان جديد أو ميلاد ابن له، أو انتصار عثماني في معركة، أو ما يشابه هذه الأنباء مما لا يهم الشعب المصري في شيء،

ولا ينالهم منه سوى عملية استنزاف باسم «حق الطريق». وكشف الجبرتي عن أن «محل القصد بين هذه البيورلديات والفرمانات والأغوات والقبجات إنما هو جر المنفعة لهم بما يأخذونه من خدمهم وحق طريقهم من الدراهم والتقادم والهدايا»^(٢١).

ويبدو أن الجنود العثمانيين سرعان ما استمروا عمليات الاحتيال تلك، جريًا على سنن دولتهم، إذ رصد الجبرتي بضيق أن بعضهم كان «يذهب إلى القرية ويدهم ورقة مكتوبة باللغة التركية، وبوهمونهم أنهم حضروا إليهم بأوامر ما برفع الظلم عنهم، أو ما يبتدعونه من الكلام المزور، ويطلبون حق طريقهم مبلغًا عظيمًا، ويقبضون على مشايخ القرية ويلزمونهم بالكلف الفاحشة، ويخطفون الأغنام، ويهجمون على النساء، وغير ذلك مما لا يحيط به العلم»^(٢٢).

ثم ما لبث ذلك كله أن تحول إلى عملية سرقة واضحة وعلنية «فيأتي الشخص منهم ويجلس على بعض الحوانيت، ثم يقوم فيدعي ضياع كيسه أو سقوط شيء منه»، أو «يركب العسكري حمار المكارى قهزًا، ويخرج به إلى جهة الخلاء فيقتل المكارى ويذهب بالحمار فيبيعه بساحة الحمير. وإذا انفردوا بشخص أو شخصين أخذوا دراهمهم أو شلحوهم ثيابهم أو قتلوهم بعد ذلك»^(٢٣). وذكر أن كل ذلك من «التحايل على سلب أموال الناس»^(٢٤).

ولا يرتبط ذلك عند الجبرتي بسلوك الجند في مسائل إدارة الدولة التنفيذية فقط، ولكنه يلحظ اختلال العدل والقضاء في ظل الحكم العثماني المباشر، ذلك أن القلقات^(٢٥) كانوا يتدخلون في كل الدعاوى المنظورة أمام القضاء، وخاصة الدعاوى الشرعية، «فإذا تداعى شخص على شخص أو امرأة مع زوجها، ذهب معهم أتباع القلق إلى المحكمة إن كانت الدعوى شرعية، فإذا تمت الدعوى أخذ القاضي محصوله ويأخذ مثله أتباع القلق على قدر تحمل الدعوى»^(٢٦).

وبالإضافة إلى هذا واكب عودة العثمانيين انتشار تزيف النقود وغش العملات، إذ كانوا يبدلون الدنانير الزيوف (الزائفة) الناقصة النقص الفاحش (في المعادن المكونة لها) بالدراهم الفضية (أي السليمة الوزن) قهزًا، وإذا صرفوا دراهم أو أبدلوها اختلسوا منها^(٢٧).

وكان الجبرتي يُستفز كلما عاد الجنود العثمانيون إلى ممارسة تقليد كانوا قد فرضوه على الحرفيين المصريين، إذ كان الواحد منهم يهجم على دكان أي حرفي فيعلق سلاحه، ويجلس على مقعد في زاوية المكان، ويعتبر نفسه بذلك شريكًا لصاحب الحرفة في إيراد الدكان، فبعد عودتهم إلى مصر «طافوا بالأسواق، ووضعوا نشاناتهم ورنكهم على القهاوي والحوانيت والحمامات، فامتعض أهل الأسواق من ذلك» (٢٨).

ثم ما لبثوا أن مارسوا التجارة في حماية وضعهم العسكري، فتاجروا في الفواكه إذ «كانوا يتلقون من يجلبها من الفلاحين، بالبحر والبر، ويشترونها منهم بالأسعار الرخيصة ويبيعونها على (إلى) أهل المدينة وبولاق بأغلى الأثمان» (٢٩). وما كاد يمر بعض الوقت حتى «كثرت اشتغال طائفة العسكر بالبيع والشراء في أصناف المأكولات، وتسلطوا على الناس بطلب الكلف، ورتبوا على السوق وأرباب الحوانيت دراهم يأخذونها في كل يوم، ويأخذون من الخابز الخبز من غير ثمن، وكذلك يشربون القهوة من القهاوي، ويحتكرون ما يريدون من الأصناف ويبيعونها بأغلى الأثمان ولا يسري عليهم حكم المحتسب» (٣٠). وسرعان ما تدرجوا في دخول مصر «وصار في كل يوم يدخل منهم جماعة بعد جماعة، وأخذوا يشاركون الناس في صناعاتهم وحرفهم مثل القهوجية والحمامين والخياطين والمزيفين وغيرهم، فاجتمع العامة وأصحاب الحرف إلى (عند) مصطفى باشا قائمقام وشكوا إليه فلم يلتفت لشكواهم، لأن ذلك من سنن عساكرهم وطرائقهم القبيحة» (٣١).

ويبدو أن ذلك قد نجمت عنه آثار سببت أضرارًا بالغة للطبقات الوسطى وخاصة في المدينة، وقد لفت الجبرتي النظر إلى أن بعض العثمانيين قد فرض نفسه لرياسة بعض الحرف، وضرب مثلًا برئيس المعمارجية الذي «قبض من أهل الحرفة معلوم أربع سنوات، وتركهم وما يدينون، فيسعون كل صنف بمرادهم، وليس له هو التفات لشيء سوى ما يأخذه من دراهم الشكاوى». ونتج عن ذلك أن «غلا الجبس والجير وأجر الفعلة والبنائين خصوصًا، وقد احتاج الناس لبناء ما هدمه الفرنسيين» (٣٢).

وقد نبه الجبرتي في أسى إلى ضربة قاسية وجهها الحكم العثماني إلى الطبقة الوسطى في مصر، وذلك بإنزالهم الجامكية أو مرتبات الغلال بالأنبار إلى الثلث، وأبرز أهمية هذه المرتبات باعتبارها «من جملة

الأسباب في رواج حال أهل مصر المتوسطين، وغناهم، ومدار حال معاشهم وإيرادهم في السابق». وقال إن الجامكية والغلال «رتبها الملوك السالفة من الأموال الميرية للعساكر المنتسبة للوجاقات والمرابطين بالقلع الكائنة حوالي الإقليم، ومنها ما هو للأيتام والمشايخ والمتقاعدين ونحوهم، وكانت من أروج الإيراد لأهل مصر، وخصوصًا أهل الطبقة الذين ليس لهم إقطاع ولا زراعات ولا تجارات، كأهل العلم ومساير أولاد البلد والأرامل ونحوهم، وثبت وتكرر إيرادها وصرفها في كل ثلاثة أشهر من أول القرن العاشر، بحيث تقرر في الأذهان عدم اختلالها أصلًا، ولما صارت بهذه المثابة تناقلوها بالبيع والشراء والفراغ وتغالوا في أثمانها، ورغبوا فيها وخصوصًا لسلامتها من عوارض الهدم والبناء، كما في العقار، وأوقفوها وأرصدوها ورتبوها على جهات الخيرات والصهاريج والمكاتب ومصالح المساجد ونفقات أهل الحرمين وبيت أهل المقدس، وأفتى العلماء بصحة وقفها لعله عدم تطرق الخلل إليها».

ورصد الجبرتي ما حدث بعد ذلك، فعلى الرغم من أن شريف أفندي الدفتردار العثماني وافق على استمرارها إلا أن الباش محاسب العثماني اعترض على قيمتها بما أنزلها إلى الثلث، ليس هذا فقط بل إن العثمانيين أخذوا «يتعنتون على الناس في الثبوت وخصوصًا أن الناس كانوا يبيعونها» (٣٣).

وغضب الجبرتي هنا له ما يبرره، فهو انتماء للمشايخ المتقاعدين، ولمن ليس لهم إقطاع ولا زراعات ولا تجارات كأهل العلم وغيرهم من «أهل مصر المتوسطين».

ويرتبط الحكم العثماني المباشر في منظور الجبرتي بزيادة الضرائب والكلف والغرامات، أي بفوضى اقتصادية ضاربة، فقد أرسل الوزير العثماني «فرمانات إلى البلاد، وعين المعينين والمباشرين بطلب المال والغلال والكلف من الأقاليم، وأرسل إلى البنادر وجعل في كل بندر أميرًا ووكيلًا لجمع الغلال والمطلوبات من الذخيرة وجمعها بالحواصل» (٣٤).

ويمثل هذا الإجراء بدأ العثمانيون حكمهم المباشر لمصر، وهو ما انتهى بأن ارتكب العثمانيون مظالم شتى في الريف المصري، منها «طلبهم الكلف الشاقة والقتل والحرق، وذلك هو السبب الداعي لنفور أهل الريف منهم» (٣٥). «ومن جملة أفاعيلهم التي ضيقت المنافس وأخرجت

الصدور، حجزهم المراكب ومنعهم السفار، حتى تعطلت الأسباب، وامتنع حضور الغلال من الجهة القبلية، وخلت عرصات الغلة والسواحل من الغلال مع كثرتها في بلاد الصعيد، وفي كل وقت يرسلون أوراقاً وفرمانات إلى العساكر لإطلاق المراكب فلا يمتثلون ويحجز الواحد منهم أو الاثنان المركب التي تحمل الألف إردب بساحل الجهة التي هم بها، وتستمر كذلك من غير منفعة، وربما مرت بهم المراكب المشحونة بالغلة فيأخذون منها النواتية والرئيس يستخدمونهم في مركبهم، وبأخذ غيرهم المركب فيرمي ما بها من الغلال على بعض السواحل، إن لم يجدوا من يشتريه، وبأخذون المراكب فيربطونها عندهم، وأمثال ذلك مما تقصر عنه العبارة» (٣٦).

ومن مظاهر الهجمة العثمانية على حق الملكية التي استفزت الجبرتي، احتلال الجنود العثمانيين للمساكن والعقارات. فعندما دخلت القاهرة «عساكر كثيرة من جنود الأتراك والأرناؤود»، أحضروا «مشايخ الحارات وأمروهم بإخلاء البيوت لسكناهم، فأزعجوا الكثير من الناس وأخرجوهم من دورهم بالقهر، فحصل للناس غاية الضرر، وضاق الحال بالناس، وكلما سكنت منهم طائفة بدار أخرجوها وأحرقوا أخشابها وطبقانها وأبوابها وانتقلوا إلى غيرها فيفعلون بها كذلك» (٣٧)، واستولوا على مساكن بعض الشيوخ من العلماء (٣٨).

وتصاعد العدوان العثماني على حق الملكية حتى وصل إلى دواب المصريين، حين اضطرت ظروف الصراع بين العثمانيين والمماليك، الباشا التركي، إلى مصادرة تلك الدواب، فطلب العثمانيون «الحمارة وأمروهم بإحضار ستمائة حمار وشددوا عليهم في ذلك، فقبل إنهم لما جمعوها أعطوهم أثمانها في كل حمار خمسة ريالات بعدته ولجامه، مع أن فيها ما قيمته خمسون ريالاً خلاف عدته، ثم ما كفاهم ذلك بل صاروا يخطفون حمير الناس من أولاد البلد بالقهر، وكذلك حمير السقائين التي تنقل الماء من الخليج حتى امتنع السقاؤون بالكلية، وبلغ ثمن القرية الكتافي من الخليج بعشرة أنصاف فضة، وتعدى بالخطف أيضاً من ليس بمسافر، فكانوا ينزلون الناس من على حميرهم ويذهبون بها إلى الساحة ويبيعونها، والبعض تبعمهم واشترى حماره بالثمن، فخبأ جميع الناس حميرهم داخل الدور» (٣٩).

وقد ارتبط العدوان المستمر على حق الملكية بتلك الفوضى الضاربة التي أعقبت رحيل الفرنسيين عن مصر، والتي نتجت من إصرار العثمانيين على أن يحكموها حكمًا مباشرًا، وهروب المماليك - الذين كانوا يحكمون بدرجة من الاستقلال الذاتي قبل ذلك - إلى الصعيد، وما تبع ذلك من صراع عنيف بين الطرفين، ازداد تعقيدًا بدخول القوى الدولية طرفًا فيه. فعلى الرغم من رحيل الحملة الفرنسية فإن السياسة الفرنسية لم تكف عن المناورات التحتية في مصر، خاصة مع وجود الجيش الإنجليزي على أرضها.

وقد تحمل المصريون - وخاصة طبقتهم الوسطى - أعباء الصراع العسكري بين العثمانيين والمماليك، إذ كان كل طرف يفرض على أهالي البلاد التي يحتلها أو يمر بها نفقات نشاطه العسكري من الآخر، بينما كان يحرض الأهالي على رفض مطالب غريمه، ويعددهم بحماية ينكص عنها في الوقت الملائم. فقد «طلب أجناد الألفي كلفًا من بلدة برطيس وأم دينار ومنية عقبة فامتنعوا عليهم فضربوهم وحاربوهم ونهبوهم، وسبب ذلك أن العساكر الأتراك أغروهم وأرسلوا يقولون لهم إذا طلبوا منكم كلفة أو دراهم لا تدفعوا لهم واطردوهم وحاربوهم وانهبوهم، وإذا سمعنا حربكم أتيناكم وساعدناكم، فاغثروا بذلك وصدقوهم. فلما حصل لهم ما حصل لم يسعفوهم ولم يخرجوا من أوكارهم حتى جرى عليهم المقدور» (٤٠).

وكان طبيعيًا أن تتعرض مصر لفوضى اقتصادية ضاربة، وخاصة في صراع عسكري يدور بين جيشين من المرتزقة، في أرض مسكونة ومزروعة ولا يحمل أهلها سلاحًا، ونبأ مثل هذا يتكرر كثيرًا في حوليات الجبرتي: «تقدم الأمراء المصرية إلى جهة قبلي حتى عدوا الجيزة، وحصل منهم ومن العساكر العثمانية الضرر الكثير في مرورهم على البلاد من الغرامات والكلف ورعي الزروع وقطع الطرق برًا وبحرًا» (٤١).

وكان الوجه الآخر لذلك الانتهاب، هو كثرة فرض الضرائب والسلف على تجار المدن، وعلى الملتزمين، ولذلك سنواجه في تاريخ الجبرتي بإجراء يتكرر بوفرة هو الآخر، إذ «طلبوا (العثمانيين) أيضًا خمسة آلاف كيس سلفة: من التجار ثلاثة آلاف، ومن الملتزمين ألفي كيس، وشرعوا في توزيعها، فانزعج الناس وأغلق أهل الغورية حوانيتهم، وكذا خلافهم،

وهرب أهل وكالة الصابون إلى الشام على الهجن، واختفى أكثر الناس مثل السكرية وأهل مرجوش، وخلافهم، فطلبهم المعينون ولزموا بيوتهم وسمروا مطابخ السكر. وكذلك عملوا فردة على البلاد، أعلى وأوسط وأدنى، الأعلى خمسمائة ريال والأوسط ثلثمائة والأدنى مائة وخمسون»^(٤٢).

وعلى الرغم من عمليات الاستنزاف المستمرة هذه، فإن الحكم العثماني كان يترك جنوده المرتزقة دون مرتبات، الأمر الذي كان يدفعهم باستمرار للهجوم على الحوانيت وعلى الدور للحصول على هذه المرتبات من المصريين مباشرة، وكان يعرض النشاط الاقتصادي المصري لضرر بالغ ولخراب محقق^(٤٣).

وكما أن حس الملكية كان مرهفًا عند الجبرتي، كذلك كان الحس الأخلاقي عنده، لذلك استفزته سلوكيات الإفساد الخلقي والانحلال الجنسي الذي كان الجنود العثمانيون يمارسونه على نطاق واسع، مثل خطف الغلمان وقتل النساء^(٤٤)، بل كانوا «يلوطون في الرجال الاختيارية»^(٤٥)، ويسكنون البيوت مع قحابهم^(٤٦)، لذلك لم يكن غريبًا أن يبالغوا في «الغي والتعدي وخطف النساء نهارًا وجهاً، حتى اتفق أن شخصًا منهم أدخل امرأة إلى جامع الأشرفية وزنى بها في المسجد بعد صلاة الظهر في نهار رمضان»^(٤٧)، «بل وأخذوا يتاجرون في الغلمان، فمن وقع في أيدي العسكر من المردان، فإنهم اختصوا بهم وألبسوه من ملابسهم وباعوهم فيما بينهم»^(٤٨).

ويتضح موقف الجبرتي من عودة العثمانيين للحكم المباشر من تقييمه النهائي للولاية العثمانيين الثلاثة الذين حكموا مصر بعد رحيل الحملة الفرنسية، فقد قال عن أولهم محمد خسرو باشا: «فكانت مدة ولاية هذا الباشا على مصر سنة وثلاثة أشهر وواحدًا وعشرين يومًا، وكان سيئ التدبير، ولا يُحسن التصرف، ويحب سفك الدماء، ولا يتروى في ذلك، ولا يضع شيئًا في محله، ويتكرم على من لا يستحق، ويبخل على من يستحق». وأشار إلى ما أشيع من أنه كان يستعد لجباية ضرائب ثلاث سنوات على العقارات مقدمًا لولا أن عُزل، وعلق بلهجة تشفّ: «فأنقذ الله منه عباده، وسلط عليه جنده وعساكره، وخرج مرغومًا مقهورًا»^(٤٩). وقال عن خليفته محمد طاهر باشا إنه «لو طال عمره زيادة على ذلك

لأهلك الحرث والنسل»(٥٠)، ولا يختلف رأيه في خورشيد باشا - ثالثهم - عن هذا الرأي.

لم يكن غريبًا في ضوء هذا الرصد أن ينتهي الجبرتي إلى رأي بأن أكثر العساكر العثمانية «على غير الملة، وفيهم من يتدين بدين، ولا ينتحل مذهبًا»(٥١)، وأن يقارن بين ما فعله الفرنسيون عندما حاكموا سليمان الحلبي محاكمة عادلة، وهي حادثة رأى الجبرتي أن فيها «من الاعتبار وضبط الأحكام، من هؤلاء الطائفة الذين يحكمون العقل، ولا يتدينون بدين»، وبين ما رآه بعد ذلك ورصده لنا «من أفعال أوباش العسكر (العثمانيين) الذين يدعون الإسلام، ويزعمون أنهم مجاهدون، وقتلهم الأنفس، وتجاريتهم على هدم البنية الإنسانية (أي القتل) بمجرد شهواتهم الحيوانية»(٥٢).

وفي حين كان ذلك رأي الجبرتي - والانتلجنسيا الأزهرية - في مدى إسلام العثمانيين، كان الجنود العثمانيون يبتزون الإحساس المصري العام، باتهام المصريين ومشايخهم في دينهم، لتحالفهم مع الفرنسيين الكفار. وحين اعترض أحد شيوخ الأزهر على استيلاء جندي عثماني على منزله رد العثماني عليه قائلاً: «أنتم لستم بمسلمين، لأنكم كنتم تتمنون تملك النصارى لبلادكم، وتقولون إنهم خير منا، ونحن مسلمون ومجاهدون، طردنا النصارى وأخرجناهم من البلاد، فنحن أحق بالدار منكم»(٥٣). وأصبح تقليدًا أن كل من يدافع عن داره أو ممتلكاته، ويخ بالكلام «وقيل له: عجب! كنتم تُسكنون الفرنسيين وتُخلون لهم الدور. وأمثال ذلك من الكلام القبيح الذي لا أصل له»(٥٤)، فتسلط العثمانيون بذلك الابتزاز على الناس «بالسب والشتم ويجعلونهم كفرة وفرنسيس وغير ذلك»(٥٥).

وحين ضاق الجبرتي ذرعًا بما فعله العثمانيون، وضع النقط على الحروف، واعترف صراحة بأن الناس تمنوا «عودة الفرنسيين» و«ترحموا على أيامهم»، فلم يبقَ لنا فرصة للاجتهد في فهم موقفه، أو موقف الانتلجنسيا الأزهرية، طليعة الطبقة الوسطى المصرية في زمن القومية، فالأمر عندها لم يتجاوز الخيار بين المستعمرين، عثمانيين أو فرنسيين أو إنجليز. أما استقلال مصر، فذلك أمر يبدو أنه لم يكن واردًا عندهم.

- (١) الطبعة التي استخدمناها من «عجائب الآثار في التراجم والأخبار» صادرة عن دار الفارس، مطبعة سبها، بيروت، دون ذكر سنة النشر، وهي في ثلاثة مجلدات تضم الأجزاء الأربعة، وسنختصر اسمها في هذه الهوامش إلى «العجائب»، ثم رقم المجلد، فرقم الصفحة. وقد استخدمنا بدرجة أقل طبعة دار الشعب، القاهرة، ١٩٥٩م، من «عجائب الآثار» التي صدرت بعنوان «تاريخ الجبرتي»، وتضم ملخصًا للجزئين الأول والثاني من «عجائب الآثار» مع النص الكامل للجزئين الثالث والرابع، وسنشير إليها باسم «العجائب، طبعة الشعب»، ثم رقم الصفحة. والطبعة المستخدمة من «مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيين» هي طبعة وزارة التربية والتعليم، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٦١م. في جزئين، من تحقيق: أحمد زكي عطية، وعبد المنعم عامر، ومحمد فهمي عبد اللطيف، وراجعها وحقّق الجانب التاريخي والأعلام حنفي عامر، وسنختصر اسمها إلى «مظهر»، ثم رقم الجزء، فرقم الصفحة.
- (٢) أحمد حافظ عوض. فتح مصر الحديث. مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٢٥م، ص ١٣٧.
- (٣) محمد أنيس. مدرسة التاريخ المصري في العصر العثماني. مطبوعات معهد الدراسات العربية العالية، دار الجيل للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٢م، ص ٤٥.
- (٤) أحمد حافظ عوض. مصدر سابق، ص ٤٣٥.
- (٥) من أصدقائه الذين ترجم لهم: الشيخ مصطفى بن جاد (١٢٠٢هـ)، والسيد علي العلوي (١١٩٩هـ)، والشيخ موسى الجناحي (١٢٠٠هـ)، والسيد إسماعيل الخشاب.
- (٦) من شيوخه المشايخ: محمود الكردي (١١٩٤هـ)، ومحمد مرتضى الزبيدي (١٢٠٥هـ).
- (٧) من تلاميذ والده الذين ترجم لهم، المشايخ: محمد إسماعيل النفراوي، وعبد الرحمن العريشي، وعبد الرحمن البشبيشي.
- (٨) العجائب، ١/١٦، ١٨.
- (٩) العجائب، ٣/١٧، ٤٣٥.

- (١١) معظم صفحات «مظهر التقديس».
- (١٢) يذكر أحمد حافظ عوض في صفحة ٤٥ أنه كتبه عام ١٢٢٦هـ، ويستدل بهذا على خطأ بعض أخباره، ولكن الوارد في «العجائب» هو أنه أعاد الصياغة في عامي ١٢٢٠ و١٢٢١هـ. العجائب، ٣/١١٠.
- (١٣) إبراهيم جلال بك. من يوميات الجبرتي. مطابع أخبار اليوم، القاهرة، ص ١٣.
- (١٤) العجائب، ١/٤٤٦-٤٥٤.
- (١٥) العجائب، ١/٤٥١.
- (١٦) العجائب، ١/٤٥٨.
- (١٧) خليل شيبوب. عبد الرحمن الجبرتي. دار المعارف، القاهرة، ١٩٤٨م، ص ٤٣، ٤٤.
- (١٨) المصدر نفسه، ص ٣٤.
- (١٩) المصدر نفسه، ص ٣٥.
- (٢٠) المصدر نفسه، ص ٣٦. العجائب، ١/٤٤١.
- (٢١) حسن عبد الوهاب. الأزهر عمارة وفتناً - فصل في كتاب الأزهر تاريخه وتطوره. وزارة الأوقاف وشؤون الأزهر، القاهرة، ١٩٦٤م، ص ١٧١.
- (٢٢) المصدر نفسه، ص ١٧٨، ١٨٥.
- (٢٣) العجائب، ١/٥٩٨.
- (٢٤) العجائب، ١/٤٦٠.
- (٢٥) العجائب، ١/٤٦١.
- (٢٦) العجائب، ١/٤٦٠.
- (٢٧) العجائب، ١/٤٤١.
- (٢٨) العجائب، ١/٤٥٠.
- (٢٩) العجائب، ١/٤٥٨.
- (٣٠) العجائب، ١/٤٦٠.
- (٣١) العجائب، ٣/١٥٣.
- (٣٢) العجائب، ٢/٦٤٧.
- (٣٣) راجع ترجمته: العجائب، ٣/٥٣٨.
- (٣٤) عفاف لطفي السيد. الحياة الاجتماعية والاقتصادية لعلماء القاهرة - ترجمة: أمين العيوطي. الفكر المعاصر، عدد ٥١، القاهرة، ١٩٦٩م.
- (٣٥) العجائب، ٣/٣٤٥.
- (٣٦) العجائب، ٣/٤١٦.
- (٣٧) العجائب، ٣/٤٢٦.
- (٣٨) محمد أنيس. دراسة في المجتمع المصري من الإقطاع إلى الاشتراكية - محاضرات في المعهد العالي للدراسات الاشتراكية. القاهرة.
- (٣٩) عفاف لطفي السيد. مصدر سابق.
- (٤٠) محمد أنيس. دراسة في المجتمع المصري. مصدر سابق. راجع أيضًا: العجائب، ١/٦١٩.
- (٤١) الالتزام: نظام لجمع الضرائب في عهد الدولة العثمانية، حيث تُفرض رسوم على صغار الفلاحين وصغار ملاك الأراضي، ويتولى جمعها ملتزمون من أراضي قرية واحدة، أو من عدة قرى، ثم يسددونها للأمراء في مقابل الحصول على جزء من المال

لأنفسهم. واتسم هذا النظام بالعنف والقسوة عند تطبيقه، وأذل المصريين بإجبارهم مكرهين على تنفيذه، وقد ألقى الوالي محمد علي فيما بعد هذا النظام (المُعَدَّة).

(٤٢) العجائب، ٣/٢١٩.

(٤٣) العجائب، ٢/١٦٦.

(٤٤) عفاف لطفي. مصدر سابق.

(٤٥) العجائب، ٣/٣٧٨.

(٤٦) عفاف لطفي. مصدر سابق.

(٤٧) العجائب، ٣/٣٧٨. وقد ذكر الجبرتي عن شيخ الأزهر محمد شنن المالكي أنه كان مليئًا متمولًا، أغنى أهل زمانه بين أقرانه. العجائب، ١/١٢٨.

(٤٨) العجائب، ٣/٢٦٩.

(٤٩) عفاف لطفي. مصدر سابق.

(٥٠) العجائب، ٣/٢١٩.

(٥١) العجائب، ١/٥٧٥.

(٥٢) العجائب، ١/٦١٨، ٦١٩.

(٥٣) العجائب، ١/٦١٠.

(٥٤) العجائب، ١/٦٢٤.

(٥٥) العجائب، ١/٦٣٣.

(٥٦) العجائب، ١/٦٤٦.

(٥٧) العجائب، ١/٦٣٨.

(٥٨) العجائب، ١/٢٢١.

(٥٩) عبد العزيز محمد الشناوي. دور الأزهر في الحفاظ على الطابع العربي لمصر إبان الحكم العثماني - بحث في ندوة تاريخ القاهرة، الجزء الثاني من أبحاث الندوة. مطبعة دار الكتب، ١٩٧١م، ص ٦٧٦.

(٦٠) محمد أنيس. مدرسة التاريخ المصري في العصر العثماني. مصدر سابق، ص ١٧.

(٦١) العجائب، ٣/٢٢٠.

(٦٢) من أمثلة ذلك الرفض الشديد الذي أبداه علماء الأزهر أعضاء الديوان أثناء الحملة الفرنسية للحجر الصحي، وخاصة في الديوان الثالث الذي كان عضوًا فيه. ويفسر رفاة الطهطاوي في كتابه «تخليص الإبريز» ذلك عندما يروي حوارًا دار بين عالمين في جامع الزيتونة بتونس حول جواز الكرنينة أو الحجر الصحي، فيقول إن المعترض كان يرفضها لأنها من جملة الفرار من القدر. الطهطاوي. تخليص الإبريز، الطبعة الثانية. طبعة وزارة الثقافة، ١٩٥٨م، ص ٩٧.

(٦٣) محمد أنيس. مدرسة التاريخ المصري في العصر العثماني. مصدر سابق، ص ١٧.

(٦٤) خليل شيبوب. مصدر سابق، ص ٩٩.

(٦٥) مظهر، ١/٢٠.

(٦٦) مظهر، ١/٢١.

(٦٧) العجائب، ١/١٣.

(٦٨) العجائب، ١/٦.

(٦٩) المصدر نفسه.

(٧٠) العجائب، ١/٨.

(٧١) العجائب، ١/٦.

(٧٢) العجائب، ١/١٤.

(٧٣) العجائب، ١/١٣.

(٧٤) العجائب، ١/١٤.

(٧٥) المصدر نفسه.

(٧٦) المصدر نفسه.

(٧٧) العجائب، ١/١٥.

(٧٨) العجائب، ١/١٦.

(٧٩) العجائب، ١/١٨.

(٨٠) المصدر نفسه.

(٨١) المصدر نفسه.

(٨٢) «الأرش» بوزن «العرش»، هي دية الجراحات. مختار الصحاح.

(٨٣) العجائب، ١/١٨.

(٨٤) العجائب، ١/١٨، ١٩.

(٨٥) العجائب، ١/١٥.

(٨٦) واضح من السياق أنها مقويات جنسية، ويبدو أن الجبرتي كان يأخذ عليه هذا الاهتمام.

(٨٧) العجائب، ٣/٤٢٨.

(٨٨) العجائب، ٣/٣٧٨.

(٨٩) العجائب، ٣/٣٦.

(٩٠) العجائب، ٢/٢٧٩.

(٩١) العجائب، ٣/٢١٩.

(٩٢) لعله يتهمهم في هذه العبارة بالشذوذ الجنسي.

(٩٣) العجائب، ٣/٢١٩.

(٩٤) العجائب، ٣/٦٠.

(٩٥) العجائب، ٣/١.

(٩٦) العجائب، ١/٣٥٤.

(٩٧) المصدر نفسه.

(٩٨) المصدر نفسه.

(٩٩) العجائب، ١/٤٨٥.

(١٠٠) العجائب، ٢/١٧٩.

(١٠١) العجائب، ٢/٢٥٠.

(١٠٢) العجائب، ٣/٢٧٥.

(١٠٣) العجائب، ٢/٥٠٦.

(١٠٤) العجائب، ٣/٤٤٨.

(١٠٥) العجائب، ٣/٤٩١.

(١٠٦) العجائب، ٢/٢٩.

(١٠٧) العجائب، ٢/٤١٨.

(١٠٨) العجائب، ٢/٤٣٠.

(١٠٩) العجائب، ٢/٣٣٤.

(١١٠) العجائب، ٢/٣٤٣.

(١١١) العجائب، ٣/٤٥٧.

(١١٢) العجائب، ٢/٣٤٤.

(١١٣) العجائب، ٢/٣٣٥.

(١١٤) العجائب، ٢/٣٣٧.

(١١٥) العجائب، ٢/٣٣٦.

(١١٦) المصدر نفسه.

(١١٧) العجائب، ٢/٢١٨.

(١١٨) العجائب، ٢/٢١٩.

(١١٩) العجائب، ٢/٢٢١.

(١٢٠) العجائب، ٢/٤١٥.

(١٢١) العجائب، ٣/٥٩٩.

(١٢٢) العجائب، ٢/٢٧٩.

(١٢٣) العجائب، ٣/٦٦.

(١٢٤) العجائب، ٣/٦٩.

(١٢٥) خليل شيبوب. مصدر سابق، ص٩٤.

(١٢٦) عبد العزيز محمد الشناوي. صور من دور الأزهر في مقاومة الاحتلال الفرنسي لمصر في أواخر القرن الثامن عشر. مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٧١م، ص٩٢.

(١٢٧) العجائب، ٢/٢٥٠.

(١٢٨) العجائب، ٣/٥٦٦.

(١٢٩) العجائب، ٣/٣٧٨.

(١٣٠) العجائب، ٢/٢٣١.

(١٣١) العجائب، ٢/٢٦٢.

(١٣٢) ج. كرستوفر هيرولد. بونايرت في مصر - ترجمة: فؤاد أندراوس. دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٦٧م، ص٢١٧.

هوامش الفصل الثاني

(١) يُعد كتاب أحمد حافظ عوض «فتح مصر الحديث»، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٢٥م، من أكثر الكتب إغراقًا في الروح الأوروبية، وهو يمتلئ بسخرية جارحة من الجبرتي - والمصريين عمومًا - كعقل

محافظ ومتخلف في تفاعله مع الظواهر التي جاءت بها الحملة الفرنسية.

(٢) صلاح عيسى. منهج عبد الرحمن الجبرتي في رؤية الظواهر التاريخية. قضايا عربية، العدد ٤، يوليو - أغسطس ١٩٧٤م، بيروت.

(٣) تنبه الإمام محمد عبده إلى هذا التحالف القائم على أساس النشاط الاقتصادي المشترك بين مشايخ الأزهر وأمراء المماليك، وقد نقل رأيه - وخالفه فيه - محمد شفيق غربال، ويعلق صبحي وحيدة مؤيداً رأي الأستاذ الإمام بأن الظاهرة «ترجع جزئياً إلى طبيعة وظيفه رجال الدين في الحكم الإسلامي من ناحية، وإلى تحلل نظم الحكم المملوكية من ناحية أخرى». صبحي وحيدة. في أصول المسألة المصرية، الطبعة الثانية. مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٧٤م، هامش ص ١٦٧، ١٦٨.

(٤) صبحي وحيدة. المصدر نفسه، ص ١٦٩.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٧٠.

(٦) وسيم خالد. ملامح الشخصية المصرية. مجلة الكاتب القاهرية، العدد ٥٢، يوليو ١٩٦٥م.

(٧) المصدر نفسه.

(٨) وسيم خالد. علي بك الكبير. مجلة الكاتب القاهرية، العدد ٥٣، أغسطس ١٩٦٥م.

(٩) في رأي الدكتور محمود حلمي مصطفى (كلية الآثار - جامعة أسيوط المصرية)، أن الجبرتي هو «مؤرخ القومية المصرية في القرن الماضي»، وهو تعبير نتحفظ عليه على الرغم من أنه ليس صحيحاً في إعلان قومية الجبرتي، وبنفس التحفظ نقرأ قول الأستاذ محمد شفيق غربال إن كتاب الجبرتي هو في صميم الأمر كتاب في التربية الوطنية. راجع: محمود حلمي مصطفى. الجبرتي ومعاصروه من أمراء المماليك - بحث في ندوة «عبد الرحمن الجبرتي وعصره». الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، الجزء الثالث (طبعة محدودة)، القاهرة، ١٩٧٤م.

(١٠) العجائب، ١/٤٩٥، ٤٩٦.

(١١) العجائب، ١/٤٣٢.

(١٢) العجائب، ١/٤٣٣.

(١٣) العجائب، ١/٤٣٤.

(١٤) العجائب، ١/٢٧٧.

(١٥) العجائب، ٢/٤٥٤.

(١٦) العجائب، ٢/٤٥٨.

(١٧) العجائب، ١/٤٨٥.

(١٨) العجائب، ٢/٦٤٧.

(١٩) العجائب، ١/٤٨٥.

(٢٠) العجائب، ٢/١٩٦.

(٢١) العجائب، ٢/٤٩٤.

(٢٢) العجائب، ٢/٤٨٨.

(٢٣) العجائب، ١/٤٥٧.

(٢٤) العجائب، ٢/٦٤٧.

(٢٥) العجائب، ٢/٤٥٠-٤٥٢.

(٢٦) العجائب، ٣/١٧٤.

(٢٧) العجائب، ٢/١٥٩.

(٢٨) العجائب، ٢/٤٥٦.

(٢٩) العجائب، حوادث عام ١٧٦٩م، ١٨ يناير.

(٣٠) العجائب، ٢/٤٥٦.

(٣١) العجائب، ٢/٤٤٩.

(٣٢) العجائب، ٢/١٨٠.

(٣٣) العجائب، ٢/١٨٨.

(٣٤) العجائب، ١/٢٣.

(٣٥) العجائب، ٢/٤٥٠.

(٣٦) العجائب، ٢/٥٣٧، ٥٣٨.

(٣٧) العجائب، ٢/٢٤٦.

(٣٨) العجائب، ٣/١٧٢.

(٣٩) صلاح عيسى. الثورة العرابية، الطبعة الأولى. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٢م، ص١٨٥.

(٤٠) العجائب، ٣/١٦٧.

(٤١) العجائب، ٣/٣٢٧.

(٤٢) العجائب، طبعة الشعب، ص٤٨٨.

(٤٣) المصدر نفسه، ص٧١٤.

(٤٤) العجائب، ٣/١٩٤.

(٤٥) ختم الجبرتي الجزء الثالث من «عجائب الآثار» بقوله: «خُتم هذا الجزء الثالث من عجائب الآثار في التراجم والأخبار لغاية سنة عشرين ومائتين وألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام، وسنقيد إن شاء الله تعالى ما يتجدد بعدها من الحوادث من ابتداء سنة إحدى وعشرين التي نحن بها الآن إن امتد الأجل وأسعف الأمل». العجائب، ٣/١١٠. وهذا النص صريح في أن الجزء الثالث من «عجائب الآثار» المتضمن وقائع الحملة الفرنسية، وهو نفس موضوع «مظهر التقديس» بجزءيه، قد كتب عام ١٢٢١هـ (١٨٠٦م).

(٤٦) محمد أحمد أنيس. مدرسة التاريخ المصري في العصر العثماني. مصدر سابق، ص٣٩.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٣٧.

(٤٨) مطهر - مقدمة المحققين لطبعة وزارة التربية والتعليم. ١/٢٩، ص ٣٠.

(٤٩) عبد الله الشرقاوي. تحفة الناظرين فيمن ولي مصر من الولاة والسلاطين، المقدمة. طبعة بولاق، القاهرة، ١٢٨٦هـ (١٨٧٠-١٨٦٩م). راجع أيضًا: أحمد حافظ عوض. فتح مصر الحديث. مصدر سابق، ص ٢٩٧.

(٥٠) رواية مقابلة وفد العلماء للصدر الأعظم واردة في المجلد الثاني من «عجائب الآثار»، ص ٣٢٠. وفي الجزء الثاني من «مظهر التقديس»، ص ٢٠، في حوادث شهر رمضان ١٢١٤هـ (يناير ١٨٠٠م). وقد ذكر الجبرتي فيها بألفاظ واحدة أن العلماء لما وصلوا إلى الصدر الأعظم «واستقر بهم الجلوس، استفسر عن أسمائهم، وكذلك التجار وأكابر النصارى، ثم أخلع عليهم خلقًا سنية»، وليس في الرواية ما يدل على أن الجبرتي حضرها بشخصه، لكن ذلك ليس مستبعدًا في ضوء مكانته إذ ذاك كواحد من كبار علماء الأزهر، فضلًا عن أنه كان عضوًا بالديوان إلى زمن رحيل الفرنسيين، ولقد يكون التكليف بالتأليف عن الحكم الفرنسي قد تواتر بين العلماء في ضوء ما ذكره الشيخ الشرقاوي في مقدمة كتابه.

(٥١) العجائب، ٣/٣٨١.

(٥٢) عبد الله الشرقاوي. مصدر سابق.

(٥٣) جان جوزيف مارسيل (١٧٧٦-١٨٥٤)، أتى مع الحملة الفرنسية إلى مصر وتولى إدارة المطبعة الخاصة بالحملة (المُعَدَّة).

(٥٤) خليل شيبوب. مصدر سابق، ص ٧٦.

(٥٥) العجائب، ٢/٧٩.

(٥٦) العجائب، ٢/١٠٦.

(٥٧) العجائب، ٢/٣٩٦، ٣٩٧.

(٥٨) خليل شيبوب. مصدر سابق، ص ٨٢.

(٥٩) العجائب، ٢/٤٢٠.

(٦٠) العجائب، ٢/٤٥٩، ٤٦٠. وكان قد أفرج عن الفيومي بعد يومين فقط من اعتقاله. العجائب، ٢/٤٢٠.

(٦١) عبد الله الشرقاوي. تحفة الناظرين - نقلًا عن الراجعي تاريخ الحركة القومية، الطبعة الأولى، الجزء الثاني، ص ٢٩٣.

(٦٢) العجائب، ١/١٢.

(٦٣) مطهر - مقدمة المحققين لطبعة وزارة التربية والتعليم. ١/١٠.

(٦٤) مطهر، ١/٦٢.

(٦٥) العجائب، ٢/٢٣٦.

(٦٦) نص هذا الوصف المطول وارد في: العجائب، ٢/٢٣٣-٢٣٦. ويلاحظ أن الجبرتي قد أغفل في «مظهر التقديس» زيارته إلى مقر البيعة العلمية.

(٦٧) المصدر نفسه، ص ٢٦٨.

(٦٨) المصدر نفسه، ص ٢٣٣.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ٢٣٦.

(٧٠) أجرى علماء الحملة الفرنسية تجربة لتطهير منطاد في ٣٠ نوفمبر ١٧٩٨م (٢١ جمادى الآخرة ١٢١٣هـ)، وقد وصف الجبرتي التجربة، وقال إنه كان حاضرًا إياها، ووصف سقوطها، ثم علق قائلاً: «فلما حصل لها ذلك انكسف طبعهم لسقوطها، ولم يتبين صحة ما قالوه من أنها على هيئة مركب تسير في الهواء بحكمة مصنوعة ويجلس فيها أنفار من الناس ويسافرون فيها إلى البلاد البعيدة لكشف الأخبار وإرسال المراسلات، بل ظهر أنها مثل الطائرة التي يعملها الفراشون بالمواسم والأفراج». العجائب، طبعة الشعب، ص ٢٨١، ٢٨٢. وقد كرر الفرنسيون التجربة بعد عدة أسابيع (١٧ يناير ١٧٩٩)، وفشلت أيضًا، وعلق الجبرتي على ذلك بقوله: «ولو ساعدتها الريح وغابت عن الأعين لتمت الحيلة، وقالوا إنها سافرت إلى البلاد البعيدة بزعمهم». العجائب، طبعة الشعب، ص ٢٩١.

(٧١) قال الجبرتي إن الفرنسيين كانوا «يستعينون في الأشغال وسرعة العمل بالآلات القريبة المأخذ السهلة التناوب المساعدة في العمل وقلة الكلفة. كانوا يجعلون بدل الغلقان والقصاع عربات صغيرة وبداها ممتدتان من خلف يملأها الفاعل تراتًا أو طيئًا أو أحجارًا من مقدمتها بسهولة بحيث تسع مقدار خمسة غلقان، ثم يقبض بيديه على خشبتيها المذكورتين ويدفعها أمامه فتجري على عجلتها بأدنى مساعدة إلى محل العمل، فيميلها بإحدى يديه ويفرج ما فيها من غير تعب ولا مشقة». العجائب، ٢/٢٣٢. ومع بساطة

الأداة فقد دهش لها دهشة لعلها غير مبررة أمام عقلنا المعاصر، لكنها ذات دلالة في فهم مدى تخلف أدوات العمل وبدائيتها في مصر حينذاك.

(٧٢) العجائب، ٣/٤٠٢.

(٧٣) رفاة رافع الطهطاوي. تخلص الإبريز، الطبعة الثانية. مصدر سابق، ص٩٧.

(٧٤) مطهر التقديس.

(٧٥) المصدر نفسه.

(٧٦) يفسرها عبد العزيز محمد الشناوي: «أي ذوو طباع تتسم بالإباحية». صور من دور الأزهر في مقاومة الاحتلال الفرنسي لمصر في أواخر القرن الثامن عشر. مصدر سابق، ص١٩٧.

(٧٧) أي: كاثوليك.

(٧٨) عبد الله الشرقاوي: تحفة الناظرين، ص٥٥.

(٧٩) مطهر، ١/٦٦.

(٨٠) العجائب، طبعة الشعب، ص٢٨٣.

(٨١) راجع الوصف الكامل لذلك في: العجائب، طبعة الشعب، ص٤٩٣، ٤٩٤. وقد استعاد الجبرتي روحه الفكهة في التعليق على سخر تصرفات الوالي التركي الذي فرض على المسخرين أن يستأجروا طبولاً وزمراً لتسليته وهو يشرف على العمل، ولخص رأيه فقال: «واجتمع على الناس عشرة أشياء من الرذالة، وهي: السخرة، والعونة، وأجرة الفعلة، والذل، ومهانة العمل، وتقطيع الثياب، ودفع الدراهم، وشماتة الأعداء من النصارى، وتعطيل معاشهم، وعاشراً: أجرة الحَمَام».

(٨٢) العجائب، طبعة الشعب، ص٣٧٤.

(٨٣) العجائب، طبعة الشعب، ص٣٧٥.

(٨٤) لا نستبعد أن يكون القائل هو الجبرتي نفسه الذي كان عضواً في الديوان في هذه الفترة.

(٨٥) راجع نص المناقشة: العجائب، طبعة الشعب، ص٤٠٦.

(٨٦) العجائب، طبعة الشعب، ص٨٥.

هوامش الفصل الثالث

(١) الفصل الأول دراسة حول «منهج الجبرتي في رؤية الظواهر التاريخية»، نُشرت في مجلة «قضايا عربية» اللبنانية في عدد يوليو - أغسطس ١٩٧٤. أما الفصل الثاني الذي حمل عنوان «روح مملوكية تصارع الفرنسية»، فهو دراسة ثانية نُشرت في المجلة نفسها «قضايا عربية» عام ١٩٧٧. وبينما ناقش الفصل الأول منهج الجبرتي التاريخي، عالج الفصل الثاني موقفه من الحملة الفرنسية.

(٢) محمد فؤاد شكري. مصر في مطلع القرن التاسع عشر (١٨٠١-١٨١١). الناشر كلية الآداب، جامعة القاهرة، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٥٨م، ص١١٩٢.

(٣) أخذت مكانة الباشوات العثمانيين الذين حكموا مصر نيابة عن السلطان العثماني تتدهور يوماً بعد يوم، لتعود بقايا دولة المماليك الجراكسة للتفكير في الاستقلال بحكم مصر، التي لم يكن يربطها بالدولة العثمانية آنذاك سوى الجزية السنوية. وعندما قُطعت هذه

الجزية، أرسل السلطان العثماني في سنة ١١٩٠هـ حملة بقيادة حسن باشا الجزائرلي، قامت بتأديبهم تأديبًا قاسيًا وأعادت الحكم العثماني المباشر لمصر، فاستمرت فترة كانت كافية لإقناع أمراء المماليك بعدم تكرار مغامرة التمرد.

(٤) العجائب، ٢/٢٧.

(٥) العجائب، ١/٢٢، ٢٣.

(٦) المصدر نفسه، ص ٣٠٨.

(٧) مظهر، ٢/١٨٧.

(٨) العجائب، ٢/٥٠١.

(٩) محمد أنيس. مدرسة التاريخ المصري في العصر العثماني. مصدر

سابق، ص ٣٧.

(١٠) مظهر، ١/١٥١، ١٥٢.

(١١) العجائب، ٢/٤٣٢.

(١٢) مظهر، ٢/١٧٢.

(١٣) العجائب، ٢/٤٧٩.

(١٤) مظهر، ٢/١٨٧.

(١٥) العجائب، ٢/٥٠١.

(١٦) العجائب، ٢/٣١٩.

(١٧) العجائب، ٢/٤٩٧.

(١٨) العجائب، ٢/٥١٨، ٥١٩.

(١٩) العجائب، ٢/٣١٧، ٣١٨.

(٢٠) المصدر نفسه.

(٢١) العجائب، ٣/٢٠٣.

(٢٢) العجائب، ١/٤٩٨.

(٢٣) العجائب، ١/٤٩٩.

(٢٤) العجائب، ٣/١٥٧.

(٢٥) أي حكام الأخطاط، وكانوا من العثمانيين.

(٢٦) العجائب، ٢/٤٨٧.

(٢٧) العجائب، ٢/٤٩٨.

(٢٨) العجائب، ٢/٤٧٧.

(٢٩) العجائب، ٢/٤٧٨.

(٣٠) العجائب، ٢/٤٨٧.

(٣١) العجائب، ٢/٣١٩.

- (٣٢) العجائب، ٢/٤٩٩.
- (٣٣) العجائب، ٢/٥٢٠.
- (٣٤) العجائب، ٢/٣١٨.
- (٣٥) العجائب، ٢/٥٣١.
- (٣٦) العجائب، ٢/٥٣٢.
- (٣٧) العجائب، ٢/٥٣٩.
- (٣٨) العجائب، ٣/٢١٨.
- (٣٩) العجائب، ٢/٥٣٩.
- (٤٠) العجائب، ٣/١١٤.
- (٤١) العجائب، ٢/٥٥٢.
- (٤٢) المصدر نفسه.
- (٤٣) العجائب، ٢/٥٥٣.
- (٤٤) العجائب، ٢/٥٥٤.
- (٤٥) العجائب، ٣/٦٠.
- (٤٦) العجائب، ٣/٢٦.
- (٤٧) العجائب، ٣/٤٩٠.
- (٤٨) العجائب، ٣/١٩٦.
- (٤٩) العجائب، ٢/٥٧٠.
- (٥٠) العجائب، ٢/٥٧٦.
- (٥١) العجائب، ٣/٣٤٢.
- (٥٢) العجائب، ٢/٣٦٠.
- (٥٣) العجائب، ٣/٢١٨.
- (٥٤) العجائب، ٢/٥٣٩.
- (٥٥) العجائب، ٢/٤٩٩.